قاسيون

العدد 290
السبت 27 كانون الثاني 2007
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (1723421) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35170) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الشارع اللبناني يصعّد هجومه على حكومة «فيلتمان»

حوارات دمشق الفلسطينية...

كسر للجليد وتنفيس للإحتقان.. ص9

ثورة شافيز: تأميم كل ما تمت خصخصته.. ص8

على هامش الأرقام الحكومية..

كيف تقضي على البطالة بوقت قياسي؟؟

■ يسار ابراهيم

ربما تفكر الآن بالبحث عن هذه العبارة على غلاف أحد الكتب التي اعتدنا أن نراها تفترش الأرصفة في وسط العاصمة مع كتب أخرى كثيرة من مجموعة الـ(كتاب بعشرة) مثل: «كيف تصبح مليونيراً خلال عشرة أيام» و «تعلم الألمانية في أسبوع» و «صناعة البيتزا» وغيرها كثير.

وإذا صدق حدسنا فأنت قررت فور قراءة هذه العبارة أن تتنازل عن عشر ليرات سورية لشراء هذا الكتاب فور العثور عليه، كونك تعيش في بلد استفحلت فيه مشكلة البطالة، مما يجعلك تضحي عن طيب خاطر بهذا المبلغ من حر مالك على أمل العثور على حل أكيد لهذه المشكلة اللعينة بين صفحات هذا الكتاب.

إذا كان الأمر كذلك، فننصحك بألا تفعل. فهذه العبارة ليست عنواناً لكتاب كما أننا لم نقصد بها الإثارة والتشويق المجاني، ونحن هنا سنوفر عليك مجهود البحث عن الكتاب، كما سنوفر عليك مالك، وسندلك على الطريق الأسرع للقضاء على البطالة. فمشكلة البطالة لها حل، وحل فوري أيضاً، ويكفي أن تتعرف على الاختراع المسمى «المجموعة الإحصائية السورية» الذي يبدعه المكتب المركزي للإحصاء لتتأكد بنفسك.

فقد (تم تخفيض) معدل البطالة من ١٢.٣٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٨٪ فقط عام ٢٠٠٥ !

فماذا يعني تخفيض معدل البطالة من ١٢.٣٪ إلى ٨٪ خلال سنة واحدة فقط؟!

إنه يعني ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنه تم تأمين حوالي ٣٧٥ ألف فرصة عمل خلال عام واحد (على ذمة الاختراع المذكور). وإذا علمت أن القطاع العام استطاع توفير أقل من ٣٥ ألف فرصة عمل خلال ذلك العام، فيجب عليك أن (تقتنع) أن الـ ٣٤٠ ألف فرصة عمل الباقية وفرها القطاع الخاص في سنة واحدة، مما سيولد لديك انطباعاً بأنك أينما التفت ستجد حولك عدداً هائلاً من الإنجازات والمشاريع الجديدة الخاصة التي استطاعت تشغيل معظم العاطلين عن العمل بوقت قياسي. فإذا تلفتّ حولك ولم تجد شيئاً من هذه المشاريع، فهذا يعني أن فرص العمل هذه كانت فقط على الورق وتحديداً على ورق المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٦.

والأمر الثاني: إذا تم تخفيض معدل البطالة في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٪ وهو المعدل الذي تطمح الخطة الخمسية العاشرة لتحقيقه في عام ٢٠١٠، فهذا يعني أن الخطة تحققت قبل أن تبدأ، وأننا أنجزنا في سنة واحدة ما كنا نأمل تحقيقه بعد خمس سنوات من العمل الحثيث والبرامج والمشاريع والخطط، وهذه سابقة نعتقد أن أحداً لم يسبقنا إليها.

أما الأمر الثالث: وبما أننا (أجبرنا) البطالة على التدهور إلى هذه النسبة ٨٪ بسنة واحدة، فهذا يعني أننا سنقضي على البطالة بالضربة القاضية وإلى غير رجعة خلال سنتين قادمتين على الأكثر على يد المكتب المركزي للإحصاء.

رسالة موجهة إلى المكتب المركزي للإحصاء من جميع العاطلين عن العمل الذين يعدّون بمئات الألوف والذين لم يحالفهم الحظ بالاستفادة من فرص العمل الخيالية التي وفرها المكتب المركزي للإحصاء على صفحات مخطوطته الأخيرة:

نرجوكم ألا تستخفوا بعقولنا.. لا تكذبوا علينا.. لا تسخروا من أزمتنا.. لا تحكوا عنا.. واتركونا نحل مشاكلنا لوحدنا.

و(صدق المثل اللي قال: اللي استحوا... ماتوا)!

■■

الافتتاحية

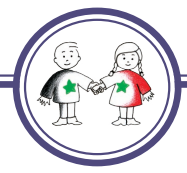

الحكومة تتعامى عن الحقيقة...

تمخض النقاش الحكومي عن موجة ارتفاعات الأسعار الأخيرة عن نتائج أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها غريبة.

فقد توصلت اللجنة التي شكلتها الحكومة للبحث في ارتفاعات الأسعار إلى النتائج التالية:

- أن لا علاقة لارتفاعات الأسعار بظاهرة التضخم.
- أن لا علاقة لها بأية مشكلة نقدية.
- أن لا علاقة لها بالركود.
- وأنها اقتصرت على أسعار المنتجات الزراعية فقط.

واكتشفت أن أسباب الارتفاعات تكمن في:

- الزيادة السكانية الطبيعية والوافدة.
- سوء الأحوال المناخية.
- زيادة الطلب.
- تحسن مستوى الدخول!

إن إغماض العين عن الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار يعني أول ما يعنيه، استكمال الشروط كي تتحول ارتفاعات الأسعار ليس إلى عاصفة وحسب، وإنما إلى «تسونامي» يمكن أن يهز الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي برمته وبشكل جدي، خصوصاً في هذه الظروف الإقليمية والدولية الخطيرة التي تتأثر بها البلاد. والسؤال هو، بما أن ما وصلت إليه الحكومة من نتائج لن تعالج حكماً الظاهرة المستفحلة، أهو قصور معرفي، أم أن الأمر أخطر من ذلك وأن وراء الأكمة ما وراءها؟..

فالتضخم المتسارع هو الأرضية التي نمت فيها أزمة ارتفاع الأسعار، وهو تعبير عن زيادة الكتلة النقدية في التداول بصورة أسرع بكثير من نمو السلع والخدمات المقدمة إلى المجتمع، وما فاقم الأمر هو تمركز الثروة الناتجة عن زيادة العرض النقدي في أيدي قلة قليلة، مما أدى إلى ركود إنتاجي وخفض العرض في الأسواق بسبب انخفاض موارد الاستثمار من جهة، وانخفاض الاستهلاك الشعبي من جهة أخرى.

لقد نبهنا منذ فترة ليست بقصيرة إلى أن ارتفاع أسعار العقارات والأراضي بصورة غير مسبوقة هو نذير شؤم على مجمل الاقتصاد الوطني، وخاصة على أصحاب الدخل المحدود، وها قد (وقع الفاس بالراس) كما يقال، وأصبح لامجال لإنكار هذه الحقيقة. أفليس من المضحك المبكي الادعاء أن الزيادة السكانية وسوء الأحوال المناخية وتحسن مستوى الدخول هو سبب الأزمة الحالية؟...

إن السبب في ذلك هو النقيض تماماً، إنه تمركز الثروة، والاحتكار، وتراجع دور الدولة، والانخفاض المريع للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتراجع مستوى معيشة الأكثرية الساحقة من المواطنين أصحاب الدخل المنخفض سواء أكان محدوداً أو غير محدود، وزيادة معدلات البطالة التي لن تجدي عملية اللعب بالأرقام في تخفيض مستوياتها.

والسؤال الكبير هو: لماذا يجري تجاهل الواقع والتعامي عن الحقيقة والبحث عن الأسباب في المكان الغلط؟؟ أيقصد البعض خلق وتكريس المناخات لاستمرار الأزمة وتعقيدها في ظروف تؤكد أن الأزمة ليست عابرة كأخواتها التي سبقتها، ولا مؤقتة يمكن تجاوزها بإجراءات سطحية، بل هي أزمة عميقة، وهي نتيجة متوقعة للسياسات الحكومية الخاطئة التي أصبحت المصلحة الوطنية العليا اليوم تتطلب تغيير توجهها جذرياً بما يخدم مصلحة وكرامة الوطن والمواطن..

■■

مشفى القامشلي الوطني وظاهرة (الديّة)!

يعد مشفى القامشلي الوطني ملجأً حقيقياً ووحيداً لغالبية أبناء الجزيرة السورية، وهو مرفق وطني هام من الخطورة العبث به أو السماح بترديه وانحداره نحو الأسوأ، لذلك سنحاول بهذا المقال الإشارة إلى بعض القضايا التي يمكن أن يؤدي استمرارها واستفحالها إلى نتائج تضر بالمشفى والكادر العامل به ..

■ العقلية القبلية «الطبية»... هكذا تكون الحلول المبتكرة.

■ اهتمام الإدارة بقضايا ثانوية وإهمال القضايا الأساسية والملحّة

● **أولاً:** من المعروف أن المسؤول الأول في أية مؤسسة يطبع المؤسسة بطابعه، وإذا كانت الإدارة فاشلة فإن المؤسسة ستفشل على الأغلب، وخير نموذج نقدمه في هذا المجال هو إدارة المشفى الوطني في القامشلي، مع تأكيدنا أنه لا مشكلة شخصية لنا مع أحد، بل مانريده هنا وما سنعرضه من وقائع نراه من صميم مهمتنا كصحفيين..

والحقيقة أننا وجدنا أنفسنا مضطرين لتسليط الضوء على ظاهرة أقل ما يقال عنها إنها متخلفة ولا تليق بمؤسسة تعمل في مجال الصحة، لعل ملاحظاتنا تجد آذانا صاغية عند القلة القليلة المتبقية من الشرفاء في هذا القطاع ...

القضية – الظاهرة هي دفع ديّة المتوفى في مشفى القامشلي الوطني، وما يتمخض عنها من إشكالات وإرباكات في عمل هذه المؤسسة الحيوية.

وكمثال على ذلك نروي القصة التالية:

بعد حادثة وفاة جرت في عام ٢٠٠٦، تم تحميل المسؤولية إلى الطبيبين المشرفين على العمل الجراحي وبغض النظر عن مسؤوليتهما أو عدمها من الناحية الطبية، فإن ما قام به مدير المشفى في حينه من حل عشائري لتجاوز المشكلة، وهي طريقة دفع الدية، تتكرر الآن وهي في طريقها لأن تصبح تقليدا على مايبدو، والإشكال في دفع الدية عدا عن كونه مساساً بمؤسسات الدولة الرسمية وطعناً في هيبتها، فإنه أيضا أمر مستهجن من الناحية الطبية المهنية، وتعبير عن منطق متخلف في العقلية الإدارية، الأمر الذي يستحق عليها السيد (العاكوب) مدير المشفى براءة اختراع باعتباره أول طبيب يرسخ مفهوم الدية مقابل وفاة مريض في مشفى، وهذا يجب عدم استمراره، لأنه يفسح المجال في أية حادثة مشابهة لأن يطلب ذوو المريض المتوفى دية فقيدهم، بحق أو بغير حق، وهو ماحدث تماما منذ فترة، حيث توفيت في نهاية ٢٠٠٦ إحدى المريضات، وفي حالة انفعالية احتجاجية حطم ذووها الأجهزة الطبية في غرف العمليات وضربوا بعض عناصر المشفى من الأطباء والفنيين والممرضين وطلبوا الدية، فتدخلت الإدارة العتيدة صاحبة براءة الاختراع سابقة الذكر، وحلت المشكلة بمقايضة خسائر المشفى المادية وإهانة عناصرها بدم المتوفاة، وهذه الحادثة دفعت أطباء التخدير إلى فك عقودهم أو تقديم استقالاتهم أو طلب إجازات سنوية! والآن لا يوجد في المشفى غير طبيب أخصائي تخدير واحد، مما أدى بالنتيجة إلى إيقاف العمليات الجراحية التحضيرية منذ ١٨\١\٢٠٠٧ وحتى إعداد هذه المادة، ووحده الله يعلم متى وكيف ستحل المشكلة، ومن سيتصدى لحلها، لاسيما وأن عدم حلها يصب في خدمة بعض المستفيدين من تعطيل وتدمير قدرة المشفى الوطني الذي يخدم الآلاف من أبناء الفقراء.

وكأي مشكلة في هذا البلد المنكوب بالبيروقراطية والتي تشكل إدارة المشفى أحد نماذجها، ورغم أن كل الجهات الوصائية في المحافظة والوزارة على علم بالمشكلة، إلا أن أحداً لم يكلف نفسه عناء البحث في حلها.

نحن لاننكر حق ذوي المتوفين بالشكوى (وعددهم قليل على كل حال في مشفى القامشلي قياسا إلى مشافي أخرى) واللجوء إلى القضاء أصولا، ولكننا بالمقابل مع ضرورة التأكيد على التعامل مع الطبيب ليس بشخصه بل باعتباره موظفا لدى جهة رسمية وعبر الأصول القانونية التي يجب أن تعتمد حصرا على تقارير اللجان الطبية المختصة، وإيجاد صيغة حصانة للطبيب وحمايته من أي تهديد شخصي. إن العقلية الإدارية للسيد عاكوب تفتح الباب على مبدأ التعيينات المتبعة في أجهزة الدولة والتي يحددها الانتماء السياسي أو قوة النفوذ، لا الكفاءة المهنية وخصوصا في القطاع الصحي، وهو من أهم القطاعات التي تخدم المواطن.

إن عقلية كهذه تعجز عن القيام بمهامها الإدارية، لابل على العكس، إنها تضع العراقيل أمام الكادر الطبي والفني، وتساهم بشكل أو بآخر في الإساءة إلى سمعة المشفى التي يعلق عليها المواطنون آمالا كبيرة، ومن جهة أخرى فإن هذه الظاهرة لها بعد اجتماعي ومن الممكن أن يعمل بعض ضعاف النفوس على تعميمها في جميع المراكز الطبية العامة والخاصة .

● **ثانياً:** قسم الأطفال في المشفى له أكثر من حكاية تتجاوز إمكانات المشفى ... والمفارقة تبدأ من عدد الأطباء الذي لا يتجاوز (٢٥) طبيباً، وعدد الأسرة الذي توقف عند ٢٣ سريراً، والحقيقة أنه لاعدد الأطباء ولا عدد الأسرة الأخيرة يلبي حاجة المراجعين في منطقة كالقامشلي يتجاوز عدد سكانها مئات الآلاف، وهذا ما يؤدي إلى بروز مشكلة خطيرة وهي عدم قدرة القسم على استيعاب أعداد كبيرة ممن هم بحاجة إلى القبول في القسم، ومثل هذه المشكلة أدت قبل فترة إلى وفاة طفل لم يستطع ذووه علاجه في مشفى خاص، ومشكلة عدم الاستيعاب تؤدي باستمرار إلى مشاحنات بين الأطباء وذوي المراجعين، ومن باب الإنصاف القول إن المشكلة هنا ليست مشكلة المدير والإدارة، بل هي مشكلة برسم وزارة الصحة المطالبة بافتتاح مشفى يخصص للأطفال بأسرع وقت، مع العلم إنه يمكن تخصيص أحد المشفيين القديمين للقيام بهذا الدور.

● **ثالثاً:** مشكلة المطبخ – تطرقنا في عدد سابق إلى مسألة نهب منظم يتم لميزانية المطبخ، وقد تم لاحقا ضبط عنصرين من طاقم المطبخ متلبسين بالسرقة، ومن المؤسف أنه لم تتم محاسبة أحد لاسيما وأن العنصرين اعترفا بأنهما يعملان لصالح متنفذين في المشفى. وهنا نؤكد بأن المستور أعظم مما كشف، ناهيك عن نوعية الطعام وكمياته ... وفي هذا المقام لايسعنا إلا إن ندعو مدير الصحة لتناول الغذاء في أي يوم سبت (السبت تحديداً) في المشفى..

● **هوامش ومفارقات :**

– أصدر المدير توجيهات وتنبيهات وتهديد بفك عقود، أو النقل إلى أماكن بعيدة لكل من يسرّب معلومات إلى الصحافة..

– في إحدى جلسات الاجتماع مع الأخصائيين والمقيمين، قال المدير عند دخول الأطباء: (طرش غنم)..

– بعد اعتزال الأخصائيين من مهمة التخدير في المشفى تجنباً لتعرضهم لدفع الديّة، طلبت الإدارة من فنيي التخدير القيام بتخدير المرضى!!

– برسم وزير الصحة :

لدى الوزارة العشرات من الأطباء المقيمين الذين استنفذوا فرص النجاح في لامتحانات، وجرت العادة أن يظل يتقدم هؤلاء إلى الامتحانات حتى التخرج مهما يكن عدد دورات الرسوب، ولكن فجأة ودون سابق إنذار تم تفعيل القانون وتجاوز العادة، مما خلق إرباكا لهؤلاء الأطباء، ووضعهم ليس محسوما حتى تاريخه، ولأن تفعيل القانون جاء على حين غرة، فإنه من المنطقي منح فرصة أو أكثر لهم من أجل إنصافهم، مع العلم أنه بفك عقودهم، سيحصل نقص في الكادر الطبي، خصوصاً وأن قسماً هاماً منهم على أبواب التخرج، فهل من المعقول أن يكون مصيرهم الشارع بعد سنوات طويلة من الدراسة؟

واقع ومستقبل الصرف الصحي.. ملاحظات أولية

إن دراسة للواقع القائم لمجاري الصرف الصحي في محافظة حمص هو أمر بغاية الأهمية، خصوصاً وأن هناك حديثاً يجري عن وضع دفتر شروط لإنشاء محطات معالجة جديدة في مدينة حمص حسب ما ورد في الصحف المحلية، وذلك ضمن ما وصف بأنه خطة جديدة لإعادة تأهيل وتطوير محطة معالجة المياه والصرف الصحي لمدينة حمص وريفها، لهذا أرى وجوب أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

١ . يجب أن يتم عمل دراسة عن نسبة الرواسب المتراكمة في مجاري الصرف الصحي في الأحياء القديمة والحديثة.

٢ . ضرورة وجود مخطط لكل حي يبين فيه اتجاه جريان مياه الصرف الصحي ومنسوبه، وتحديد الأماكن الرئيسية لتنفيذ حملة الصيانة والكسح للرواسب المتراكمة . لكل دارة من مجرى الصرف الصحي الفرعي والعام في الخط الرئيسي مكان التقاء خطوط مجاري الصرف الصحي وتحديد أماكن مع مآخذ لقياس نسبة الرواسب التجمعية سنوياً .

٣. عمل سجل خاص لكل دارة لمجرى الصرف الصحي يتضمن:

– مخططاً لكل دارة حي . يتضمن قياس نسبة الرواسب والصيانة والكسح للرواسب مع تاريخ تنفيذ الصيانة.

٤ . منع صيانة الطرق من وضع الأسفلت على نوافذ أغطية مجرى الصرف الصحي بشكل عام.

٥ . الطلب من مجلس المدينة أن يتم في كل مجمع سكني تحديد نقاط رئيسية لصيانة وكسح الرواسب داخل المنازل حتى التقاء مجرى الصرف العام لكل شارع، وذلك لأن جريان الماء الحامل للرواسب ضعيف ومتقطع مما يؤدي إلى تراكم الرواسب التي تشكل سدادة أمام جريان مياه الصرف الصحي المتقطع ومنبتاً أساسياً للحشرات التي تؤذي حياة السكان، والطلب من المواطنين أن تتم صيانة وكسح الرواسب المنزلية خلال فترات زمنية محددة بين ثلاث سنوات . وخمس سنوات يتم خلال هذه الفترة الزمنية المحددة .تنفيذ عملية الصيانة وكسح الرواسب المنزلية إلى المجرى العام.

– بموجب ماتقدم يتم تحديد نسبة الرواسب المنزلية والمحمولة مع مياه الصرف الصحي إلى محطة معالجة مياه الصرف الصحي . المطلوب إنشاؤها وتشغيلها .

– أما بالنسبة لبواقي محطة المعالجة والتي ترسل إلى مكان الطمر الذي يشكل مكاناً للتلوث البيئي . يجب أن يتم مايلي:

– بعد نقل البواقي وتجفيفها تؤخذ الحلول التالية:

– تحويل البواقي إلى بواق خاصة يستفاد منها كسماد للزراعة.

–تمزج البواقي مع مواد خاصة تصلح للحرق . طاقة.

– حرق البواقي بفرن خاص، أسوة بما هو معمول به في دول متقدمة في هذا المجال.

– ما هو واقع مجاري الصرف الصحي العام للقطاع العام والخاص . المعامل . وكيفية المعالجة والطرق المنفذة لفصل المياه والاستفادة من المياه النقية . دارة مغلقة وإلى أين تؤخذ البواقي وبأي طريقة تتم.

– للمساعدة يجب الاستفادة من الخبرات المتوفرة في القطر من المهندسين ذوي الخبرة والذين عملوا في المنشآت الصناعية للقطاع العام.

–ما هي الطريقة المطبقة لمعالجة المياه الملوثة . الصرف الصحي للقطاع العام والخاص ومعامل تصنيع الأغذية . . . إلخ.

■ **مروان محمد الرفاعي**
المهندس الخبير في صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات

الامتحانات الانتقالية... وقائع غير واقعية

انتهت مؤخراً الامتحانات النصفية لصفوف المرحلة الانتقالية، وبات واضحاً للجميع أن هذه الامتحانات مازالت شكلية وتقليدية بكل المقاييس، حيث لم يراع في أنظمتها وضوابطها أيّ من ملامح التطور التكنولوجي والمعرفي الذي حدث، وماتزال غير قادرة على تحديد المستوى الفعلي للطلاب من حيث القدرات والمواهب وتنميتها.

وإذا كان مدى نجاح العملية الامتحانية أو فشلها مقروناً بنتائج التحصيل فقط ففي ذلك تشويه للحقيقة العلمية، وعند دراسة تلك النتائج وفق الأسس العلمية والموضوعية يتبين بأن تلك الأنظمة والقوانين المعمول بها لم تنتج مجتمعاً طلابياً متطوراً في بنيته العلمية، وبرأينا أن منظومة الاختبارات (الشفهية، الوظائف، المذاكرة) التي تسبق الامتحانات الفصلية خلال العام الدراسي تحتاج إلى آليات عملية صحيحة ودقيقة ومراقبة مستمرة من خلال المسائل التالية:

«منظومة الاختبارات»

أ– الاختبار الشفهي: ويخصص له ٢٥٪ من علامة المادة حسب النظام الداخلي، وفي الواقع رغم أهمية هذا النوع من الاختبار فلم يأخذ دوره بشكل فعلي، ولو تم ذلك وفق أسس دقيقة وواضحة، فمعظم الطلاب لن يحققوا نتائج جيدة، ولذلك فغالبية المدرسين يضعون نتائج هذا الاختبار في جداول المحصلات وفق الأسس المزاجية لكل مدرس وقبل التقدم للامتحان الفصلي.

ب – اختبار الوظائف: ويخصص له أيضاً ٢٥٪ من علامة المادة المقررة، ويتم تطبيقها وفق آليات وأساليب متخلفة حيث لا تخضع لمعايير محددة ودقيقة، فالذي يحدد العلامة هنا مزاجية المدرس بالدرجة الأولى.

ت – المذاكرات: وتخصص لها ٥٠٪ من علامة المادة حيث تجري قبل التقدم للامتحان الفصلي ولا تخضع لمعايير موحدة، فكل مدرسة لها نظامها، فبعضها تجري مذاكرة واحدة في الفصل، وبعضها الآخر تجري مذاكرتين. ونتائج الطلاب فيها متقاربة ليس لأن مستوى الطلاب متقارب، بل نتيجة لكثافة الطلاب في الغرف الصفية مما يسهل عملية الغش. وهذه المذاكرات ليست موحدة، حيث تجرى لكل شعبة صفية على حدة، وأثناء إعطاء الدروس، ولا يجوز للمدرس إخراج الطالب من القاعة بعد الانتهاء من المذاكرة.

«جداول المحصلات»

هذه الجداول التي تعد إحدى الوسائل الهامة في الأنظمة الامتحانية الانتقالية لا تخضع لآليات عمل دقيقة عند إعدادها، ولا نعلم إن كانت هنالك قرارات واضحة تفرض على المديريات التعامل بها، لذلك فعملية إعداد هذه الجداول ينجزها المدرسون في حين أن القرارات تلزم الموجهين بذلك. والمفارقة تكمن أثناء نقل علامة المادة من ورقة الإجابة إلى جدول المحصلات، (وذلك بعد الهدر الكبير لمادة الصمغ)، فالمدرس هو من يقوم بفتحها وبذلك مخالفة صريحة لسرية الاسم والعلامة، لأنه لا يجوز معرفتها إلا من الإداري بعد التصحيح.

«الطالب والتوقيت»

لا يسمح للطالب الخروج من القاعة الامتحانية إلا بعد مضي نصف الوقت المقرر للمادة، وفي رأينا أن سلامة الجو الامتحاني المطلوب يتعرض للضجيج من خلال قيام الطالب الذي أنهى الإجابة على الأسئلة بحركات تثير الضجة، فيفضل هنا أن يسمح للطالب بتسليم ورقة الإجابة في الوقت الذي يراه مناسباً والخروج من القاعة بعد تسليمه الورقة مباشرة.

«كثافة المواد الامتحانية في الصف الأول الثانوي»

يعاني طلاب هذه المرحلة أثناء التقدم للامتحانات الفصلية من ضخامة حجم المواد (١٧ مادة) التي سيمتحن بها خلال مدة أسبوع، أي أن الطالب سيضطر للامتحان بثلاثة مواد في اليوم تقريباً مما سينعكس سلباً على نتائجه بالتأكيد، وبالتالي سيسيطر القلق عليه قبل الامتحان وبعده، خصوصاً وأنه يوجد خلل دائم في تحديد البرنامج الامتحاني.

■ **عابدين رشيد**

عفواً... «الرحيبة» لا ترحب بكم !

لعل تقاليد الإهمال والمماطلة والتسويف التي تحكم عمل الدوائر الحكومية، هي التي تتبناها وتسير على هديها بلدية «الرحيبة» في محافظة ريف دمشق، حيث مازالت طرقات هذه البلدة تعج بالحفر والأتربة والغبار منذ وقت طويل دون أن تقوم البلدية بأية مبادرة لتغيير هذا الواقع.

الغبار المتصاعد من هذه الطرقات كلما تحركت فوقها السيارات، قادر على سد الأفق وتلويث مدينة ضخمة، فكيف بمدينة صغيرة؟ والحفر المنتشرة في وسط وعلى جانبي كل طريق من الطرقات الرئيسية والفرعية، يمكن أن تتحول إلى فخ قاتل في أية لحظة، ومن يريد التأكد فما عليه إلا أن يراقب أية سيارة قبل دخولها إلى «الرحيبة» وكيف تصبح بعد أن تقع في شرك طين وغبار ومطبات وحفر طرقاتها !!

الأطفال الذين لا حدائق تضمهم ليلهوا بها، والذين لا يمكنهم بطبيعة الحال البقاء في منازلهم طيلة الوقت، ما إن يخرجوا من منازلهم حتى يعودوا إليها متشحين بالأتربة والبقع الطينية، وما على الأمهات في هذه الحالة إلا أن يقومن بالغسيل والتنظيف يومياً على الرغم من الشح الشديد للمياه في هذه البلدة التي توشك أن يلتهمها التصحر..

الناس في «الرحيبة» لا يطالبون المجلس البلدي بالقيام بواجبه وتحمل مسؤلياته، فقد يئسوا من كثرة المطالبة والتشكي وما من مجيب، ولكنهم يرجون أن يدعي أي مسؤول كبير بالدولة أنه سيقوم بزيارة للبلدة، فعندها فقط سيسرع المجلس البلدي لتنفيذ واجباته المتراكمة منذ سنوات.. وعلى تحدّي!!

■ **ميساء شهاب**

حوار لم ينته بين النقابات ووزارة النقل

قالت نقابة عمال النقل البري في حمص في مذكرة أرسلتها إلى الاتحاد العام لنقابات العمال قبل أكثر من عامين: مديرية نقل حمص تسعى دوماً لتهميش دور النقابة وتنقض على مكاسب العمال بشكل غير مباشر، وأن مديرية نقل حمص وبحجة النافذة الواحدة والتطوير والتحديث وتسهيل المعاملات على المواطن ضربت نقابتنا في الصميم من خلال إقناع محافظ حمص بأن النقابة حلقة غير ضرورية في توثيق العقود مما أدى إلى تهميش دور النقابة في توثيق العقود، علماً بأن حق النقابة محفوظ في تحصيل الرسوم وإنما عن طريق مديرية المالية، وقد تم ذلك بشكل قسري، وعندما استنجدنا بالاتحاد المهني والاتحاد العام وذهبوا مشكورين إلى حمص وقابلوا المحافظ وأقنعهم بهذا الإجراء، أما الآن أصبحت العقود في المديرية مخالفة لقانون السير لعدم وجود نسخة أخرى عن العقد للاستعانة بها عند الضرورة، كما طالعتنا المديرية بالاستمارة الموحدة التي سهلت عبث ضعاف النفوس وألغت طلب براءة الذمة من السائق مما أضاع حق العامل بالتسجيل في التأمينات الاجتماعية

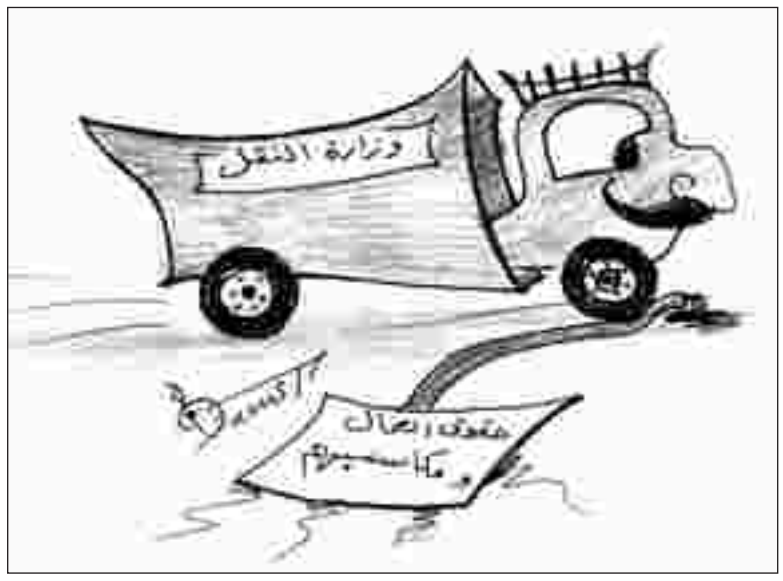

- المرعي: الهجمة على الحركة النقابية.
- أحمد: المهمة إقصاء النقابات.
- الراز: لا نتنازل عن حقوقنا.
- رفاعي: مديريات النقل رأس الفساد.

ماذا بعد ذلك؟

بعد عامين من هذا الإجراء الذي فرضه محافظ حمص وأخذ بموجبه حقاً قانونياً من نقابة عمال النقل البري بحمص، اتخذت وزارة النقل قراراً بإلغاء عقود تثبيت البيع التي تضطلع بها نقابات النقل البري منذ أكثر من ٥٠ عاماً، تحت يافطة التطوير والتحديث وإلغاء الروتين، وعقد اجتماع في وزارة النقل لتدارس هذا الموضوع بحضور القيادة النقابية، قال خالد المرعي عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام: إن توثيق العقود لدى النقابات ليس هدية مادية فحسب بل تنظيمياً، ولدى نقابات النقل البري أكثر من ١٥٠ ألف عامل تسعى لشدهم للنقابات وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهم. ودعا إلى التريث في إلغاء توثيق العقود ريثما يتم دراسة الموضوع بشكل أعمق والخروج باقتراحات تضمن حقوق العمال ومكاسبهم.

بدوره أكد حسين أحمد عضو المكتب التنفيذي في اتحاد العمال على ضرورة معرفة أبعاد إجراءات وزارة النقل فيما يتعلق بإلغاء توثيق العقود وانعكاساتها على صناديق المساعدة الاجتماعية، وعبر أحمد عن حنقه من أبعاد هذه الإجراءات مستقبلاً على العمال متسائلاً: هل مهمة هذه الإجراءات إقصاء النقابات عن مركز العمل وتوثيق العقود؟

بدوره محمد علي الراز قال: إن ما تتحدث عنه الوزارة غير دقيق ولا يضمن حقوق العمال وقال: إذا استبعدنا عن توثيق العقود فبأي حق تتقاضى رسم الـ ٥٠٠ ل.س، وعندئذ سيقال لماذا تأخذون هذا الرسم، طالما أنكم لا توثقون العقود.

وليد الرفاعي نائب رئيس الاتحاد المهني للنقل قال: هل أزالت وزارة النقل ومديرياتها جميع العوائق التي تعترض سير المعاملات ولم يبق سوى توثيق العقود التي تمس العمال. وأكد أن النقابات مع التطوير والتحديث ولكن لنبدأ منكم في الوزارة ومديريات النقل حيث تمثل الفساد الكبير.

ورد مدير نقل ريف دمشق، إذا كنا فساداً أنتم في النقابات رأس الفساد.

وجرت ملاسنة حامية بين المدير والنقابي وانتهى الاجتماع على أن يتشاور معاون الوزير مع الوزير في هذا الأمر، وفوجئت النقابات بأن الوزارة ألغت دور النقابات في اليوم التالي للاجتماع، وقد تداعت نقابات النقل وعقد اجتماع لرؤساء النقابات في سورية مع الاتحاد المهني والاتحاد العام.

قال خالد المرعي عضو الاتحاد العام: اللهجة ليست على نقابات النقل فقط اللهجة على الحركة النقابية بشكل عام تحت يافطة، أننا ضد التطوير والتحديث وضد الاستثمار، وهم يضعون الحركة النقابية كعقبة أساسية تجاه التطوير في البلد. وقال: ليست القضية توثيق العقود فقط، هناك هجمة على حقوقنا بشكل عام، يقولون: ما علاقة النقابات بالكراجات؟ لماذا يستترون بها؟

وفي كل لحظة أصابع الاتهام توجه لنا، التقاعد المبكر استطعنا في الحركة النقابية إلغاء هذا الموضوع، واليوم عاد طرحه من جديد. وقال: إننا نعرف الفساد والإفساد في وزارة النقل. ولكن هذه ليست المشكلة الأساسية، وإنما في أداء عملهم وواجبهم وفي التطوير والتحديث يبحثون عن شيء ليعملوا به ولم يجدوا إلا دور النقابات.

وقال: نحن مع الحوار من أجل حقوق عمالنا، ولا نسمح لأحد أن يتجاوزها، ولن نسمح لا لوزارة النقل ولا لوزارة الشؤون أو الصناعة أو أي وزارة أخرى الانتقاص من حقوق عمالنا ونقاباتنا.

وقال: إنهم يضعون الجهات الوصائية بمفاهيم خاطئة عن الحركة النقابية، ونحن بعيدون عنها ويزاودون علينا في الحديث اليومي عن تسهيل أمور المواطنين.

محمد علي الراز أمين سر الاتحاد المهني للنقل قال: نحن نتلقى الضربات في دمشق، ووزراء النقل سابقاً مفيد عبد الكريم ومكرم عبيد طلبوا تجريد النقابات من توثيق العقود، ورفضنا ذلك، واستطعنا فرض رأينا، وقال: أي عقد تطلبه الجهات الوصائية منذ عام ١٩٥٣ أستطيع أن أخرج به لكم، والقضاء لا يعترف إلا بتوثيق نقاباتنا، لأننا نحفز البائع والشاري إلى النقابة ويتم التوقيع، وأي تلاعب أو خلل نحول الموظف إلى محكمة الجنايات.

وتابع: لا يمكن أن نتنازل عن حقنا، وهل تستطيعون إلغاء التقرير الطبي من نقابة الأطباء، أو وكالة نقابة المحامين؟ هل تم استضعافنا كعمال؟ إنهم لا ينظرون إلى الفساد في مديريات النقل.

رئيس نقابة عمال النقل في طرطوس قال: إن مدير النقل في ريف دمشق يحرض دائماً على العمال، والنقابات يساعده د. موسى الشعار معاون وزير النقل، وإن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم على هؤلاء، وقال: كيف يستقبل مكرم عبيد أو موسى الشعار رئيس جمعية مالكي السيارات وليس لديهم استعداد لاستقبال رئيس الاتحاد المهني للنقل أو أي قائد نقابي.

رئيس نقابة النقل في حمص قال: لقد فرض محافظ حمص علينا آراءه دون مناقشة ودون الرجوع إلى القوانين. رئيس نقابة النقل في طرطوس قال: نحن نستطيع أن نأخذ دورنا وأن نضع معاون الوزير خارج الوزارة.

رئيس نقابة النقل في الرقة قال: توثيق العقد كبيع البيت السكني، وهدف الوزارة تخريب البلد.

رئيس نقابة حمص قال: هناك قرارات ملزمة لنقابات النقل بأن نأخذ الكراجات ورغم ذلك رفض محافظ حمص هذه القرارات والصادرة عن رئيس مجلس الوزراء، وطرحت الكراجات في المزاد العلني، وتحدثنا في عيد المرور: وكما هي العادة في إلقاء الكلمات خاطبنا السيد أمين الفرع، ثم المحافظ، وقال لنا المحافظ: لا يجوز أن تخاطبوا أمين الفرع قبل مخاطبتي، كيف نعمل في هذه المحافظة؟

هذه صورة بانورامية لاجتماعات تعقد، وقرارات تتخذ ليس بشكل ارتجالي، وإنما عن سابق تصور وتصميم، هدفها ضرب مكاسب العمال وتجريد النقابات من دورها تماشياً مع اقتصاد السوق.

■ نزار عادلة

بصراحة

تأمينات العمال الاجتماعية خط أحمر يجب أن لا يمس

أثار أرباب العمل الكثير من الجدل حول نسب التأمينات الاجتماعية التي يدفعونها كاشتراكات عن العمال في معاملهم ومنشآتهم الصناعية والخدمية، باعتبار تلك الاشتراكات تؤدي إلى زيادة التكاليف، وتعيق تطوير الإنتاج، وزيادة الاستثمار، وفي هذا يؤيدهم الكثير من الشخصيات الحكومية ذات الاختصاص في الشؤون العمالية والاستثمارية والتأمينية المتكافلين والمتضامنين مع طروحات أرباب العمل باعتبار هذه النقطة الشائكة هي نقطة لابد من حلها من أجل السير بالاستثمار سيراً نشطاً، وإذا حلّت فإن أصحاب القلم الأخضر الداخلين والخارجين سيبذلون قصارى جهودهم من أجل إنجاح برنامج الحكومة في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية.

لذا جرى الإقرار من الحكومة بضرورة تعديل نسب الاشتراكات التأمينية وغيرها من الإعفاءات الأخرى لتشجيع أصحاب الاستثمارات بهذه الميزة التي لا مثيل لها، والتي تؤدي إلى زيادة في الأرباح والإقلال من التكاليف والمزيد من الهدر لحقوق العمال ومكتسباتهم، والنسب المقترحة من الحكومة ٥٪ حصة العامل من أجره، و١٠٪ حصة رب العمل بدلاً من الحصة المعتمدة الآن ٧٪ حصة العامل و١٧٪ حصة رب العمل لتشكل مجموعها ٢٤٪ من أجر العامل.

إن هذا التعديل يأتي في سياق التعديلات الكثيرة التي قامت بها الحكومة والتي تقوم بها للإجهاز أو على أقل تقدير الإقلال ما أمكن من الحقوق والمكتسبات التي انتزعتها الطبقة العاملة بفعل نضالها وتضحياتها منذ عشرات السنين من القرن الماضي ليجري الآن بفضل الليبراليين الجدد الهجوم تلو الهجوم على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، وأهمها

الدولة	العمال	أرباب العمل	المجموع
مصر	٪١٠	٪٢٣	٪٣٣
تشيكيا	٪١٢,٥	٪٣٧	٪٤٩,٥
استراليا	٪١٧,٥	٪٢٤,٢٥	٪٤٢,١
فرنسا	٪١٥,٤٥	٪٣٣,٨٦	٪٤٩,٣١
سورية	٪٧	٪١٧	٪٢٤

أموال العمال في التأمينات الاجتماعية التي تعد أموالاً خاصة لا يجوز التصرف بها وفق مصالح الحكومة كما جرى مؤخراً بمصادرة (٥٠ مليار ليرة سورية)، وقبلها تمت مصادرة ملايين الليرات من صندوق التأمينات لصالح خزينة الدولة ليعاد نهبها مرة أخرى بأشكال مختلفة، حيث أضر هذا الفعل بحقوق العمال في الاستفادة من أموالهم بخدمات حقيقية وبصناديق مساعدة يمكن أن تؤدي إلى تحسين في مستوى حياتهم المختلفة، وخاصة أثناء وصولهم إلى سن التقاعد لتزداد حاجتهم إلى الخدمات الضرورية كالخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى، وهذا ما هو غير موجود بالنسبة للعمال المتقاعدين الآن، وخاصة العمال الذين كانوا يعملون بمهن خطرة تسببت لهم بأمراض مهنية مزمنة تحتاج إلى أموال طائلة للعلاج لا قدرة لهؤلاء العمال على تحملها استناداً لما يتقاضاه العامل من أجر تقاعدي لا يسد الريق.

لذا فإن سعي الحكومة من أجل تخفيض نسب الاشتراكات كما هو مقترح سيضر بمصالح الطبقة العاملة وحقوقها، ويجب النضال الآن من النقابات العمالية من أجل إصدار قانون يجبر أرباب العمل على تسجيل عمالهم بالتأمينات الاجتماعية على أساس أجورهم الحقيقية، وليس كما هو الآن على أساس الحد الأدنى للأجور، وإن الادعاء بأن اشتراكات العمال التأمينية لا تشجع أرباب العمل على تسجيل عمالهم بالنسب الحالية ادعاء باطل لا أساس له من الصحة، ويمكن أن نضرب أمثلة عديدة لدول رأسمالية عريقة سبقت الحكومة العتيدة في الانفتاح الاقتصادي والاستثمار ولم تقدم إعفاءات، ومزايا كما قدمتها الحكومة، وكذلك لم تستثن المستثمرين من قوانين العمل ولم تخفض نسب الاشتراكات التأمينية لديها، وهذا كما نشرته مجلة التأمينات الاجتماعية في الجدول:

وأخيراً لابد من القول إن الاستثمار الحقيقي الذي لابد أن نسعى ونناضل من أجله هو ما يحقق كرامة الوطن والمواطن وليس شيئاً آخر.

■ عادل ياسين

هجوم جديد على مكاسب الطبقة العاملة والحركة النقابية

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال النقل البري اجتماعاً ضم رؤساء نقابات عمال النقل البري في سورية بحضور عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال خالد مرعي، حيث بحث الاجتماع أبعاد الخطوة التي اتخذتها وزارة النقل بنقل توثيق عقود السيارات من نقابات عمال النقل إلى مديريات النقل في المحافظات، حيث كانت هذه العقود توثق لدى النقابات منذ عام ١٩٥٣ وتعتبر النقابات مرجعاً في هذا المجال من قبل القضاء والتي يعتمد عليها من أجل الفصل في القضايا الخلافية حول ملكية السيارات وغيرها من المركبات.

والنقابات تتقاضى أتعاباً قدرها ٥٠٠ ل.س عن كل عقد توثيق وتعتبر هذه الأموال من أهم المصادر المالية لنقابات العمال، حيث تقدم من خلالها مساعدات مختلفة للعمال المنتسبين لها والمقدر عددهم بـ ١٥٠ ألف عامل والمساعدات هذه تقدر بمئات الملايين من الليرات بدل مساعدة (زواج، طبابة،، وفاة . . . إلخ) والخطوة الإجرائية هذه لوزارة النقل ليست وليدة اللحظة بل لسنوات خلت مع وزراء سابقين حاولوا الاستيلاء على توثيق العقود من النقابات لصالح مديريات النقل ولم تنجح تلك المحاولات، الآن قامت وزارة النقل بإصدار تعميم بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ لمديريات النقل يطلب فيه توثيق العقود وعمليات تنظيم عقود المركبات على اختلافها في مديريات النقل بدلاً من النقابات، والحجة في هذا الإجراء كما تقول الوزارة لتبسيط الإجراءات على المواطنين وتخفيف العبء عنهم في توثيق عقود سياراتهم، وهذه الخطوة أدت إلى استنفار في نقابات عمال النقل البري والاتحاد العام حيث جرى بالأمس الاجتماع الموسع لتدارس الخطوات المتخذة، واتخاذ القرار اللازم لصد الهجوم الجديد على الحركة النقابية كما عبر عن ذلك عضو المكتب التنفيذي خالد مرعي حيث قال إن الهجوم ليس على نقابات النقل البري فقط بل هو هجوم على الحركة النقابية كلها ونحن نعرف من وراءها ومن يغذيها.

وأضاف إننا في الحركة النقابية متهمون بأننا ضد الاستثمار وضد دخول الأموال وضد الخصخصة والذي يتحدث الآن بهذا الكلام يكون ضد مسيرة التطوير والتحديث، وهم يضعون الحركة النقابية كعقبة كبيرة أمام التطور الذي يجب أن يحصل، وحدد عضو المكتب التنفيذي في كلامه مجموعة من القضايا لابد للنقابات أن تعمل عليها حتى تستطيع الرد على الهجوم تلو الهجوم الذي تتعرض له الحركة النقابية و الطبقة العاملة السورية والتي استطاعت أن توقف بعض الهجمات عند حد معين ولكن يمكن أن يعاودوا الهجوم ثانية وبأشكال جديدة لذلك لابد للنقابات:

١. أن تتفق بالمطلق من أجل أن نكون موحدين بالرأي والفكر والموقف لكي نكون أقوياء.

٢. أن لايسود العمل الفردي حيث لايفيد الحركة.

٣. حقوق عمالنا والمزايا التي تحققت للطبقة العاملة عبر سنوات طويلة لن نسمح لأحد أن يتجاوزها.

٤. يجب أن يكون المرجع الوحيد لنقابات النقل هو الاتحاد المهني لعمال النقل باعتبارأن هذا من صلب العمل المؤسساتي والذي سيحقق الهيبة ويساعد على تحقيق مطالبنا.

بعد ذلك قدم رؤساء النقابات وجهات نظرهم والجميع أكدوا على ضرورة الوقوف بحزم ضد إجراء وزارة النقل لأن القبول بهذا يعد تنازلاً سيجر تنازلات أخرى ويكون الخاسر الوحيد الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية والذين يحاولون ضرب اسفين بين هذه الطبقة وحركتها النقابية من خلال تجريدها من إمكانياتها وخاصة مصادر التمويل التي تغطي الخدمات الاجتماعية المختلفة للعمال.

■ مراسل قاسيون

حدث في القابون.. وليس في هوليود!

الشارع التجاري في حي القابون، الذي كان في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي من أهم وأشهر أسواق التهريب في دمشق، ورغم ذلك لم يتعرض طوال عقدين من الإتجار العلني بالمهربات من كل الأنواع والأصناف بما فيها تلك المهربات الأكثر خطورة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، لأي مداهمة أمنية مجلجلة و(نارية) بالشكل الذي يمكن أن يرسخ بالذاكرة، هذا الحي وبعد أن أصبح سوقاً تجارياً منظماً، بضائعه مرخصة ونظامية ومجمركة، تعرض بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٨ الساعة الثامنة مساءً، ودون سابق إنذار لمداهمة مسلحة قام بها أكثر من ثلاثين عنصراً من عناصر الشرطة، حضر بعضهم على متن سيارات أجرة عمومية، وجرى إطلاق الرصاص بشكل عشوائي وفي كل الاتجاهات رغم عدم وجود أي شكل من أشكال الممانعة أو العصيان، وتم تكسير بضائع تتجاوز قيمتها عشرات آلاف الليرات السورية وتحطيم واجهات، كما جرى الاعتداء بالضرب على المواطنين مشاةً وأصحاب محلات دونما سبب يذكر..

ليس هناك عذر

في كل مرة، وعند حدوث مشكلة يتوضح أكثر من ذي قبل مدى فشل الجهات الأمنية في حل ومعالجة أي مشكلة إذا ترك الأمر برمته لها، وإذا تناسى بعض رجالها أن مهمتهم تنفيذية لا تقبل أي اجتهاد، فلو افترضنا جدلاً كي نكون منصفين، أن الدورية كانت في مهمة للقبض على بعض المطلوبين، أو لمصادرة مهرّبات قد تكون موجودة في بعض المحلات، فهل يجوز التعامل مع الأهالي بهذا الشكل العدواني، ألا يعلم هؤلاء المداهمون أن دور العامة في مثل هذه الحالة يكون فعالاً وحاسماً في مساعدة قوى الأمن على إنجاز مهمتها، ولطالما قدم الناس خدمات جليلة في هذا الإطار لقوى الأمن رغبة من الجميع في الحفاظ على الاستقرار الذي تنعم به البلاد؟؟ ففي حي شعبي يكتظ بالسكان لا يجوز قطعاً إطلاق الرصاص في كل الاتجاهات من عناصر تشير كل البينات أن قائدهم المباشر (نقيب بالشرطة بدمشق يدعى س. د)، لم يتلق أية أوامر من رؤسائه لارتكاب هذا التجاوز..

عندما توجهنا إلى مكان الحدث صبيحة اليوم التالي للوقوف على حقيقة ما جرى كان الفزع والخوف ما يزال بادياً على وجوه الأهالي نساءً وأطفالاً وشباباً وشيوخاً، وشاهدنا آثار الضرب على بعض المواطنين، وبقايا العبوات الفارغة لطلقات الرصاص التي أطلقتها الدورية الأمنية عند المداهمة، كما لاحظنا آثار الخلع والتكسير التي طالت محلات عدة، وظهرت منذ النظرة الأولى الخسائر الكبيرة بالأدوات الكهربائية التي تضرر بها أصحاب المحلات من تلفزيونات ومراوح ومدافئ وغيرها..

يقول المواطن **محمد أحمد** الذي يقع منزله بمحاذاة الشارع التجاري: إن عناصر الدورية كانوا يطلقون النار عشوائياً في السوق، وهم يشتمون الناس ويضربون كل من يصادفونه في الطريق، وعندما حاولت الهروب بعيداً عن أزيز الرصاص ضربني أحد عناصر الدورية بأخمص بندقيته، وللحظة، شعرت أني في غزة ولست في سورية بلد الأمان.

أما المواطن **مسعود مفلح** فقال: ما تزال آثار الرصاص واضحة على بلور محلي، (شاهدنا ذلك بأم العين)، ومن يريد التأكد من الجهات الرسمية من هول ما حدث أنا جاهز للإدلاء بكل ما كنت شاهداً عليه، ولكني أقول لكم كصحافة ولهم كرجال أمن: إننا هنا لسنا أعداء لبلدنا ولا مخربين داخل وطننا ليحصل لنا ما حصل، فبأي حق تقوم تلك الدورية بإطلاق النار علينا داخل محلاتنا، فإذا كان شعار «الشرطة في خدمة الشعب» ما يزال معنمداً فيا لها من خدمة يقدمونها لنا».

ويضيف مسعود نرجو من القائمين على أمن بلدنا الحبيب ردع هؤلاء الذين يسيرون مفسدين في الأرض بحماية القانون / قانونهم الذي لا يرضى به أي ضمير وطني حر.

فوزي علي يقول: لقد ظلوا يطلقون النار أكثر من ربع ساعة بشكل عشوائي، والبعض منهم راحوا يكسرون البضائع الثمينة في المحلات التجارية ويجبرون أصحابها على تركها حتى ظننت أنني لست في سورية!! لقد هدرت كرامتنا وكرامة كل مواطن في هذا السوق، من سيعيد لنا حقنا وكرامتنا ويحاسب هؤلاء ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه التلاعب بأمن وكرامة المواطنين.

– **محمود جمعة** يقول: أنا صاحب محل لتوزيع الدخان الوطني والمستورد ولست مهرباً، إنهم قاموا بإشهار السلاح عليّ وسلبوني الدخان المستورد النظامي من أمام محلي!

السيدة (م أ) قالت: ليس من المعقول أن نعيش كل حياتنا برعب، أين نذهب؟؟ نحن لا نملك سوى هذا البيت. في كل مرة يقولون إنهم يبحثون عن مطلوبين، وفي النهاية تقع برأسنا ورأس أولادنا الذين أصبحوا يرون أحلاماً غريبة في منامهم! والمشكلة أنهم لا يحترمون أحداً ولا يفرقون بين الرجال والنساء، شتائم وسباب بكل الألوان.

الطفل محمد قال: تصورت نفسي أشاهد فيلماً على التلفزيون، فلم أتخيل أن الذي يحدث في الأفلام والمسلسلات يمكن أن أراه بالحقيقة.. إنني خفت كثيراً ولكنني مع ذلك بقيت أشاهد الفيلم حتى ينتهي وانظروا ماذا كانت النهاية:

كسر عدة محلات، بما فيها من أجهزة تلفزيون ومراوح وسخانات وأشرطة فيديو وهروب الكثير من الناس شمالاً ويميناً وهم بغاية الخوف..

شكاوى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار

بعد كل ما جرى قام قسم من الأهالي وخاصة أولئك المتضررين بصورة مادية ومعنوية بتقديم شكوى رسمية إلى المحامي العام الأول بدمشق، كما قام وفد منهم بالتوجه إلى وزارة الداخلية، فالتقوا مدير مكتب معاون وزير الداخلية وشرحوا له جميع ملابسات الواقعة، وحسب تأكيد الأهالي فإن مدير مكتب معاون الوزير طلب منهم أن يتحلوا بالحكمة ودعاهم لحل المسألة بشكل ودي!

وكان الأهالي قد أكدوا لنا أن مدير فرع الأمن الجنائي أنكر علمه بما جرى واستنكر حدوثه، وأكد أنه لم يعط أوامره للدورية للقيام بهذه المداهمة (الهوليودية) وأن قائد المفرزة قام بما قام به باجتهاد شخصي!.

الجميع، ونحن معهم بانتظار فتح تحقيق في الموضوع ومحاسبة المسيئين.

■ **قاسيون- قسم التحقيقات**

في الجلسة العادية لمجلس محافظة ريف دمشق:

من يعيق تنفيذ القرارات الرسمية والأحكام القضائية؟؟

عقد مجلس محافظة ريف دمشق جلسته العادية الأولى بتاريخ ١٤/ ٢٠٠٧/١ برئاسة السيد نبيل عمران محافظ ريف دمشق.

واستمرت الدورة ثلاثة أيام جرى خلالها طرح العديد من المواضيع التي تهم جميع جماهير هذه المحافظة – المياه – التعليم – الزراعة – الصحة – المحروقات – التموين – السياحة – البيئة.. وغيرها.

وقد قدم خلالها الرفيق عدنان درويش مداخلة طالت محاور مختلفة قال فيها:

حول أملاك الدولة:

١ – هناك تقرير صادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش برقم١٨٤ بشأن المخالفة المرتكبة من ابراهيم شامية على العقار رقم ١٥١٦ لبلدة زاكية، ورغم إصدار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي القرار/١٠١/ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ الذي يقضي بنزع يد المتجاوز على العقار المذكور بوصف هذا العقار أملاك دولة، إلا أن هذا القرار ظل حبراً على ورق.

وأتساءل لماذا لم ينفذ هذا القرار ومن يتحمل مسؤولية ذلك؟

٢ – كذلك هناك كتاب من مديرية الزراعة بريف دمشق بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٦ موجه إلى السيد محمد حمشو بشأن المخالفة على العقار ٥٤٢ بإشادة غرفة ووضع الرمل والبحص والحديد على العقار المذكور.

لأن هذه المخالفة بدأت بغرفة فأصبحت اسمها فيلا محمد حمشو على طريق المطار، وهي ضمن الأملاك العامة أو أراضي الإصلاح الزراعي، نطالب بإزالة هذه المخالفة وتكليف رئيس البلدية حثيثة التركمان وتطبيق الأنظمة والقوانين.

٣ – هناك ملف الفساد في قرية السيدة زينب حيث هناك اعتداءات على الأملاك والأموال العامة نطالب باستعادة الكراج في السيدة زينب لاستثماره من البلدية حيث تذهب الملايين من الليرات.

ونطالب بمحاسبة رئيس البلدية السابق، فمن هنا نطالب بفتح ملفات الفساد لمحاسبة كل من يسيء لهذا الوطن.

حول المياه

نطالب بإزالة المخالفات والتعديات على مجاري الأنهار وتطبيق القرار (١٤٤) الصادر عام ١٩٢٥ الذي ينص على أن يكون حرم الأنهار عشرة أمتار في كل جانب لنهر بردى وفروعه وهذا يتطلب التنسيق التام بين محافظة دمشق وريفها.

حول المحروقات

إن المازوت هو مادة ضرورية اجتماعياً، والأحاديث حول هذه المادة كثيرة، منها أنها مدعومة والدولة تتحمل الخسائر، ولكن الخوف الكبير لدى الجماهير هو أن يكون ذلك مقدمة لرفع سعر هذه المادة بالرغم أن الحكومة تسترد هذا الدعم من الرسوم العالية على السرافيس حيث يدفع المكرو سنوياً ٤٥ ألف ليرة سورية، ولكن المشكلة هي بتهريب هذه المادة، ولدى مديرية التموين بريف دمشق إحصائية تقول إنه في الشهر الذي جرى فيه العدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق كان هناك فائض في هذه المادة بملايين الليرات لأنه لم يجر التهريب في تلك الفترة، لذلك نطالب بضبط الحدود ومحاسبة من يقوم بتهريب هذه المادة، لا أن يسجن سائق الصهريج، بل بمحاسبة من يحمي التهريب لأن الدرج يغسل من الأعلى وأن تطبق الأحكام العرفية على كل من يساعد بتهريب هذه المادة لأنه يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني.

حول الدخان المهرب

يجري بيع الدخان المهرب في كل الشوارع وأمام مواقف السيارات أمام أعين جميع المسؤولين بالدولة تطالب بمنع هذه المادة ومحاسبة المسؤولين عن عمليات تهريب الدخان، فهناك مليار ونصف المليار ليرة سورية تذهب لخارج الوطن وجيوب المافيات في هذا الوطن، وتلحق أكبر ضرر بالاقتصاد الوطني، حيث لم نعلم مصادر هذا الدخان.

حول التربية

هناك أحاديث عديدة حول سلبيات موجودة في مديرية التربية، ولكن المشكلة هي مادية بالدرجة الأولى، لذلك نطالب برفع توصية إلى مجلس الشعب بأن يخصص للتربية من الميزانية ٢٠٪، فالآن تأخذ التربية من الميزانية ١٠٪ فقط، وهذا لا يكفي لرفد التعليم في مراحله كافة، إن دخول الجامعة أصبح حلماً بالنسبة للفقراء، وإذا خصص بـ ٢٠٪ من الميزانية، فيصبح عندها دخول الجامعات لكل من يحصل على الشهادة الثانوية حقاً طبيعياً.

حول البيئة

نطالب بوضع مصاف لمعمل إسمنت عدرا كي لا ينفث في الهواء الملايين من أطنان مادة الإسمنت على شكل غبار يضر بصحة الإنسان والحيوان ويقتل الأشجار، وهذا برسم وزارة الصناعة..

■■

تشييع الرفيقين
زكي دعمش – أبو رأفت وزوجته

وسط جو من الحزن شيعت الكفرون يوم الاثنين ٢٢ /٢٠٠٧/١ الرفيق «زكي بركات دعمش – أبو رأفت» شقيق شهيد الحزب «رئيف دعمش» وزوجته «أم رأفت» بعد وفاتهما إثر حادث أليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشارك في التشييع مئات الرفاق والأصدقاء في الكفرون ومحافظة طرطوس، ومثل الحزب واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في التشييع الحاشد الرفاق عصام اسحق عضو هيئة رئاسة المؤتمر، وطوني حصني سكرتير اللجنة المنطقية في طرطوس وعصام منجا عضو مكتب اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بطرطوس.

إننا – في قاسيون- إذ نتوجه لآل الفقيدين وأولادهما وإخوتهما وسائر محبيهما في الوطن والمهجر بأحر التعازي بهذا المصاب الأليم، نرجو للجميع الصبر والسلوان والعمر المديد..

■■

كيف أصبحت شيوعياً

الرفيق أبو معروف: جذبتني الشيوعية.. لأنها تعني إعادة توزيع الثروة

قبل ارتفاع المنشآت الحرفية والمعامل الصغيرة والكبيرة على أراضي غوطة دمشق، وقبل أن تتوسع العاصمة بامتداداتها ويزداد عدد سكانها من ثلاثمائة ألف إلى قرابة ستة ملايين – كان ثمة قرى متناثرة تحيط بها كالسوار، ثم صارت جزءا من أحيائها، ومنها حي القابون محط لقاء ضيف هذا العدد.

وكما تعرض عدسة السينما مخزونها من الصور والمشاهد والوثائق والأحداث، أو بكلمة أدق كما تتدفق مياه النهر الغزيرة هكذا كان يتدفق حديث ضيفنا الرفيق محمد راتب بن عبد المحسن بلال وهو واحد من الرفاق القدامى الذين ما زالوا في صفوف الحزب، وفيما يلي مختصر لما جرى في هذا اللقاء..

– الرفيق أبو معروف... كيف أصبحت شيوعيا ؟

– أنا من مواليد قرية القابون عام ١٩٣٣، وأبي كان يعمل طيّاناً يبني (الدكوك)، وهي جدران ترابية للمنازل والبساتين، وهو عمل موسمي يتوقف أيام الشتاء، لذلك عانت عائلتنا صعوبة العيش ومرارته. لم تكن طفولتي تختلف عن طفولة كل أبناء الفقراء، ولم تكن في القرية مدرسة رسمية، بل عدد من (الكتّاب) يعلّمون الأولاد القراءة والكتابة لقاء أجر أسبوعي أو شهري أو سنوي، ولضيق ذات اليد لم أتابع التعليم، وقمت بالعمل مع أبي (أجير طيّان)، وخلال الحرب العالمية الثانية وضمن الظروف القاهرة تضاءلت إلى حد كبير فرص العمل في حرفة الطيّانة فعشنا قساوة الحرمان والجوع. المهم أنني مازلت حتى اليوم أذكر أول كلام سمعته عن الشيوعية والشيوعيين من أحد الأصدقاء في فريق (الفطبول) وكنت أحد أعضائه وأنا في الثالثة عشرة من العمر، سمعته يقول (إن الشيوعيين سوف يوزعون أراضي وأملاك كبار الأغنياء على العمال والفلاحين)، ومنذ ذلك اليوم بدأت كلمة (الشيوعية) تغدو مفهومة شيئا فشيئا وبدأ المشوار، وفي هذا الفريق تعلمت بعض الأناشيد الوطنية والطبقية التي كنا نرددها في بساتين القرية، ومن الأمور اللافتة التي وعيتها تماما في فترة الحرب العالمية ذلك الحماس الذي أبداه والدي نحو الاتحاد السوفييتي، وذلك الكره لهتلر الذي كان الكثير من الناس يبدون إعجابهم به، وفي تلك الفترة على ما أذكر تكوّنت نقابة الطيّانة، وماهي إلا شهور قليلة حتى تركت العمل في البناء، واتجهت إلى العمل في صناعة النسيج بعد أن تعلمت على النول العربي في أحد البيوت، ومن ثم انتقلت للعمل على النول الآلي في معمل (الخيمي) الملاصق لمعمل (الرنكوسي) في المنطقة التي تعرف اليوم بـ(عقدة القابون) حيث كان يعمل الرفاق حسين عاقو ومروان قرة حوا ودياب خسرف، ومنهم كنت أطلع على الأخبار وأتزود بالمعلومات، وكم كان حزني شديدا عندما سمعت باستشهاد الرفيق حسين عاقو وهو يدافع عن الرفاق في مكتب الحزب بحي المزرعة الذي تعرض لهجوم مجموعة من القوى الظلامية عام ١٩٤٧.

وعندما قام حسني الزعيم بانقلابه العسكري وفرض الأحكام العرفية عام ١٩٤٩ قمت وأنا مازلت صديقا للحزب بتوزيع عدد من نسخ البيان الذي أصدره الحزب ضد الديكتاتورية العسكرية، وفي العام نفسه أطاح انقلاب جديد قام به سامي الحناوي بحكم الزعيم وقتله، ثم تلاه انقلاب ثالث قام به العقيد أديب الشيشكلي، وبعد عام من حكم الشيشكلي انتظمت في إحدى الفرق الحزبية، وشاركت في المظاهرات التي قادها الحزب ضد الديكتاتورية العسكرية ودفاعا عن حقوق الكادحين وتعرضت للاعتقال ثلاث مرات (وفي هذا الصدد أفاض الرفيق أبو معروف بالحديث عن المظاهرات والإضرابات والنضالات العمالية، وقدم شرحا وافيا ومعلومات غنية عن مجريات تلك الأمور.. تواريخ... أسماء.. وقائع لا يتسع المجال لذكرها في هذا الحيز الضيق، ونأمل أن تجد طريقها إلى النشر في صفحات من تاريخ الحزب)، ولابد من أن أقول وأوضح أن أفضل ما زرعه الحزب ورعاه في نفوسنا هو السلوك الحسن والأخلاق الجيدة: الصدق، الاستقامة، احترام الإنسان والعمل، التواضع والجرأة، والتفاني في سبيل بناء المجتمع بعيدا عن القهر والخوف والظلم والتخلف والاستغلال، وهذا برأيي ما دفع الناس، وبخاصة الجماهير الشعبية للالتفاف حول الحزب بكل ثقة والنضال في سبيل حقوق الشعب والوطن، وهذا مامنح الحزب سمعته ومكانته التي يستحقها والتي نحن اليوم مطالبون باستعادتها وتعزيزها حقيقة حية على أرض الواقع، فهل نفعل؟؟!

■ **محمد علي طه**

المهلة الحكومية انتهت والأسواق ماتزال غارقة في الفوضى

وزير الاقتصاد يعيد السبب إلى تحسن الدخول وغرف التجارة والصناعة تنفي وجود أزمة اقتصادية

استمرت أسعار المواد الاستهلاكية بالتحليق حتى وصلت إلى الباب الحكومي مستقرة هناك على تفسيرات وحلول بليدة تعيد إلى الأذهان بلادة السيدة ماري انطوانيت التي قالت للشعب الفرنسي ذات يوم «طالما لا يوجد خبز فليأكل الشعب البسكويت».

وينظر عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين إلى ظاهرة ارتفاع الأسعار الحالية، على أنها إحدى مؤشرات أزمة بدأت تعصف بالاقتصاد الوطني، بعد تلقيحه بحزمة من السياسات الليبرالية غير المدروسة، بينما سارعت الحكومة ومعها غرف التجارة والصناعة إلى نفي ذلك، مشيرين إلى أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار إنما يعود للظروف المناخية المتجلية في ارتفاع درجات الحرارة وانحباس الأمطار، علماً أن الهطولات المطرية والثلجية قبل شهر كانت أيضاً ذريعة بيد الحكومة لتبرير عجزها عن فتح الطرقات الرئيسية التي تربط المحافظات الأخرى بالعاصمة.

وفيما عزا وزير الاقتصاد في دراسته عن واقع الأسعار أسباب الأزمة إلى تحسن دخل المواطنين مما أدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، فإن غرف التجارة والصناعة وجدت المشكلة في تدني مستويات الأجور مطالبة برفعها من أجل تحسين القدرة الشرائية لدى المواطن.

الاجتماع الحكومي

وكان قد عقد اجتماع حكومي في منتصف الشهر الجاري لمناقشة مسألة ارتفاع الأسعار، حيث وعدت الحكومة بأنها ستعيد التوازن إلى السوق خلال عشرة أيام، داعية المواطنين على غرار «ماري انطوانيت» للتوجه نحو الأسواق الشعبية التي تقل أسعارها عن أسعار السوق النظامية، لكن فترة العشرة أيام انتهت دون أن تستطيع الحكومة لجم جشع التجار ومن يقفون وراءهم، والمسؤول الحكومي الكبير الذي كان يضرب الطاولة بقبضة حديدية، مهدداً بمعاقبة كل من يقوم باستغلال المواطن في قوت يومه، أيضاً أخفق مع طاقمه في تنفيذ ما وعد به، انتهت عشرة أيام وسقطت كل تلك التصريحات أمام البيضة الواحدة التي وصل سعرها في السوق إلى ٦ ليرات سورية فقط، نعم سقطت تصريحات الديوك الحكومية رغم ضخامتها أمام ديوك الدجاج، بعد أن تخلت الحكومة الإصلاحية عن كافة أوراقها التدخلية عقب انتهاجها سياسة تحرير الأسعار، واضعة كل الأوراق في يد التجار تحت شعار اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبين أنه لم يكن سوى ذريعة لانقلاب اقتصادي لم ينقصه سوى البلاغ رقم (١).

تحرير الأسعار

قامت الحكومة منذ بداية العام ٢٠٠١ بانتهاج سياسة تحرير الأسعار بعد أن كانت تحدد سابقاً من مديريات الأسعار التابعة لوزارة الاقتصاد، ووصفت هذه الخطوة آنذاك بـ «الإصلاحية» لأنها حسب المسؤولين كانت تهدف إلى تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية من خلال العمل بقانون العرض والطلب، لكن ما فات على جهابذة الإصلاح الذين تلقوا دروس الاقتصاد السياسي على يد خبراء البنك الدولي هو أن قانون العرض والطلب لا يمكن له العمل إلا بشكل مشوه في ظل اقتصاد رأسمالي مشوه تسوده سلطة الاحتكارات، وهذا ما أدى إلى نتائج عكسية، حيث شهدت السوق السورية ارتفاعات متكررة بالأسعار منذ تطبيق سياسة تحريرها، ومع ذلك مازالت الحكومة تقوم بتوسيع دائرة المواد المحررة تحت ضغط تصدع الموازنة المستمرة من جراء عمليات النهب الواسعة، فكان لابد من الاستعانة بالشعب من أجل دفع فاتورة الفساد، وذلك من خلال زيادة أسعار المواد عبر تحريرها، فعندما يرتفع سعر البنزين إلى ٣٠ ل.س للتر الواحد، فهذا يعني أن كل مواطن يدفع للدولة ٢٣ ل.س عن كل لتر بنزين يشتريه، بعد أن تبين أن كلفة اللتر الواحد هو بحدود ٧.٢٥ ل.س في المصافي المحلية.

رأي مديرية الأسعار

السيدة **وفاء الغزي** مديرة «مديرية الأسعار» في وزارة الاقتصاد قدمت شرحاً لآلية التسعير الجديدة كما يلي:

«وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية تنتهج حالياً سياسة تحرير الأسعار التي اعتمدتها كتجربة أولية سنة ٢٠٠٠ ثم اعتمدت بشكل أصولي في العام ٢٠٠١ بعد الموافقة من رئاسة مجلس الوزراء، ولتاريخه لم ننته من تطبيق هذه السياسة على كافة المواد، كوننا نتبع سياسة التدرج في تحرير الأسعار، أي تحريرها من هوامش ونسب الأرباح التي كانت محددة سابقاً، وإنما تركت للمنافسة وآلية السوق القائمة على العرض والطلب تحديد أسعار السلع».

هذه السياسة حسب رأي السيدة وفاء قسمت المواد إلى ثلاث زمر، الأولى هي زمرة السلع التي ينتجها القطاع العام حصرياً، حيث يستمر تدخل الدولة في تحديد أسعارها أما الزمرة الثانية فهي زمرة المواد المحررة جزئياً، حيث أطلقت حرية المنافسة للحلقة الأولى والثانية من حلقات الإنتاج والاستيراد وتاجر الجملة، ويبقى السعر النهائي محدداً بالنسبة للمستهلك من الجهات التي تخول بتسعيرها مثل الأسمدة والأعلاف والألبسة المدرسية، أما الزمرة الثالثة فهي زمرة المواد المحررة وهذه الزمرة تضم أغلب المواد مثل الشاي واللبن والمدافئ والبرادات.. كما شمل التحرير أيضاً سلع القطاع العام التي يوجد لها نظير في السوق من منتجات القطاع الخاص كالتلفزيونات «سيرونيكس» حيث تركت لها حرية التسعير بما يتناسب مع أسعار السوق وبما يحقق لها المنافسة والربحية بعد أن كانت تسعر من مديرية الأسعار في وزارة الاقتصاد.

وحسب المديرية «فإن سياسة تحرير الأسعار قامت على ثلاثة شروط وهي: وجوب الإعلان عن الأسعار، ووجود بطاقة البيان على السلعة التي تتضمن تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية ومكوناتها المادية ومصدرها، أما الشرط الثالث فهو وجوب تداول الفواتير بين حلقات الوساطة بما يمكن من معرفة مصدر السلعة ومصدر المخالفة».

لكن واقع السوق لا يعترف كثيراً بزمر وجداول مديرية الأسعار حيث لا يتقيد أغلب الباعة بالإعلان عن السعر وتداول الفواتير.

زياد هزاع المسؤول عن الأسعار في مديرية التجارة الداخلية بدمشق يرى أن عملية تحرير الأسعار جعلت البائعين والتجار يرفعون الأسعار كما يشاؤون، وذلك ضمن المواد التي دخلت في عملية التحرير، مستغلين دخول العراقيين إلى البلد وزيادة عملية الطلب على المواد،وخاصة ألبسة الأطفال التي سرعان ما تراجعت الحكومة عن قرارها بتحرير هذه السلعة لتكون تحت ضبط وإشراف وزارة الاقتصاد لأنها رأت الفوضى تدب بهذه السلعة في السوق، حيث لم يتم السيطرة على الأمر إلا بإرجاعها إلى عصمة الدولة تحت مظلة المواد والسلع غير المحررة.

ويضيف هزاع «إن مديرية التجارة الداخلية رفعت حينها نصاً صريحاً على شكل دراسة مستفيضة تشرح وجهة نظرها في عملية تحرير الأسعار، وأن الوقت غير مناسب لتحريرها، لكن قرار اللجنة الاقتصادية العليا كان الأسرع والحاسم».

أجور سورية وأسعار عالمية.

من خلال استطلاعنا في السوق المحلية لاحظنا ارتفاعاً كبيراً لسعر مادة البيض، حيث وصل سعر الطبق الواحد من البيض (٣٠) بيضة إلى حدود ١٨٠ ل.س، أي زيادة قدرها (١٢٥٪) عن العام الفائت، كما لاحظنا تصاعداً لسعر مادة السكر التي وصل سعر الكيلو الواحد منها إلى ٣٥ ل.س أي بزيادة نسبتها ٥٩٪ عن العام الفائت، أما لحم الضأن فقد وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٧٥٪. أما بالنسبة للخضراوات فقد ارتفعت عموماً بمعدل ١٠٠٪ عن العام الفائت كأقل تقدير، حيث وصل سعر كيلو البطاطا من النوع الثاني إلى ٤٠ ل.س، فاصولياء خضراء ١٣٥ ل.س، كوسا ٦٥ ل.س، ملفوف ٣٥ ل.س، تفاح ٦٠ ل.س، بقدونس مفروم ١٠٠ ل.س، الثوم ١٠٠ ل.س أما في مجال الطبابة فالأسعار حسب مشفى المجتهد الحكومي كانت كالآتي:

تصوير إيكوغراف ٦٠٠ ل.س، تخطيط قلب ٧٠٠ ل.س، أجرة يوم في العناية المركزية ٩٠٠ ل.س، أجرة معاينة ١٠٠ ل.س، ثمن بطاقة دخول ٦٥ ل.س

قائمة ارتفاع الأسعار شملت أيضاً ما يقارب ٨٠٪ من الأدوية بمعدل ١٥٪ معظمها أدوية المفاصل والرشح والأطفال، ومن المرجح أن تستمر أسعار الدواء بالارتفاع مع اقتراح وزارة الصحة بزيادة أسعار الأدوية التي يقل سعرها عن ٥٠ ل.س بنسبة ٢٠٪ والتي تشكل أكثر من ٥٢٪ من حجم الدواء في سورية.

ووفق آخر نشرة للأرقام القياسية التي أصدرها المكتب المركزي للإحصاء فقد بلغ متوسط ارتفاع المواد الغذائية قبل الموجتين الأخيرتين نسبة ١٤٪ ،كما ارتفعت أسعار الإنارة والمياه بنسبة ٢١٪، أما بالنسبة للاحتياجات الشخصية فقد كان الارتفاع بمعدل ٧٪، ومواد النظافة ٩٪، أما المعالجة والأدوية فقد ارتفعت بمعدل ٢٧٪ بينما ارتفع سعر التعليم والثقافة بنسبة ٤٤٪، في حين حقق النقل والمواصلات معدل زيادة ٢٥٪ والإيجار بمعدل ٣٤٪.

ووفق أرقام المكتب المركزي للإحصاء أيضاً، يوجد ما يزيد عن ٦٠٪ من العاملين في الدولة تقل رواتبهم عن ٦٠٠٠ ل.س، وإذا اعتبرنا أن وسطي عدد أفراد الأسرة السورية خمسة أشخاص، فهذا يعني أن نصيب الفرد الواحد هو بحدود ١٢٠٠ ل.س شهرياً، أي أقل من دولار واحد باليوم، بينما تؤكد الدراسات أن الحد الأدنى الضروري لمعيشة الفرد الواحد قبل ارتفاع الأسعار الأخيرة كان بحدود ٣٢١٥ ل.س شهرياً، أي بمعدل دولارين في اليوم، ومع ارتفاع الأسعار أصبح الحد الأدنى الضروري للمعيشة بالنسبة للفرد الواحد بحدود ٥٠٠٠ ل.س سورية شهرياً.

ويعلق خبير اقتصادي:«إن أجور القطاع العام غير مقبولة على الإطلاق ويجب مضاعفتها مرتين على الأقل» مشيراً: «بأن الأجور لم تكن مسؤولة عن التضخم كما يتم ترويجه من المسؤولين في بلدنا، فالتضخم ليس ناتجاً عن الطلب، بل هو تضخم كلفة، فليس بزيادة الطلب تزداد الأسعار في سورية، بل بسبب زيادة الكلف والفساد الإداري وازدياد كلفة المستوردات وعدم استخدام التكنولوجيا، أما القول بأن زيادة الأجور تؤدي إلى التضخم فهو في الحقيقة تضليل وتمويه» مضيفاً: «إن كتلة الرواتب الحالية تؤدي إلى نقص في الطلب، أي هناك عامل انكماش إضافي، حيث الدولة تتكمش بالإنفاق العام، والأجور لا تشكل سوى ١٨٪ من الدخل السوري».

ويستغرب الخبير الاقتصادي من تصريحات المسؤولين التي تقول: « بزيادة في النمو الاقتصادي دون أن تكون هناك قوة شرائية قادرة على امتصاص هذا النمو، فحتى الآن لا يتحدث أحد عن زيادة في الرواتب والأجور».

مؤشر قاسيون للأسعار

يسجل ارتفاعاً بنسبة ٦١٪ منذ أوائل ٢٠٠٦

سجل مؤشر قاسيون لقياس الأسعار ارتفاعاً بأسعار المواد على أساس السلع الاستهلاكية (نسبة الخطأ ± ٣٪) بنسبة تجاوزت ٦٠٪ خلال عام واحد منذ أوائل كانون الثاني ٢٠٠٦ .

وكانت قاسيون قد رصدت ارتفاعاً بالأسعار في آذار ٢٠٠٦ بنسبة ١٨٪ وفي تشرين الأول ٢٠٠٦ بنسبة ٤٠٪ قياساً لأول العام، واليوم وصلت الارتفاعات التي لم يرافقها زيادة اسمية في الأجور إلى رقم ٦١٪

المادة	أسعار منتصف كانون ثاني ٢٠٠٦	أسعار منتصف كانون الثاني ٢٠٠٧	التغيير ٪	الوزن النوعي للمادة	حجم التغيير بالنسبة لكل سلعة
برغل/ كغ	25	27	8.0%	238	19
شعيرية/ كغ	40	45	12.5%	250	31
رز حر / كغ	25	35	40.0%	226	90
حمص/ كغ	45	70	55.6%	24	13
عدس/ كغ	35	40	14.3%	24	3
لحم غنم بعظمة/ كغ	250	350	40.0%	604	242
بيض	100	160	60.0%	400	240
زيت نباتي/ كغ	80	75	-6.3%	193	-12
زيت زيتون/ كغ	240	275	14.6%	200	29
سكر حر/ كغ	20	35	75.0%	215	161
حلاوة طحينية/ كغ	110	110	0.0%	170	-
حليب بقر/ كغ	17.5	20	14.3%	400	57
جبنة بيضة/ كغ	80	110	37.5%	212	80
بندورة/ كغ	15	35	133.3%	139	185
بطاطا/ كغ	15	30	100.0%	250	250
بصل/ كغ	15	30	100.0%	150	150
فاصولياء/ كغ	20	100	400.0%	111	444
كوسا/ كغ	35	50	42.9%	112	48
باذنجان/ كغ	30	50	66.7%	100	67
موز/ كغ	40	45	12.5%	110	14
تفاح/ كغ	25	45	80.0%	100	80
سجائر حمراء طويلة	30	30	0.0%	259	-
شاي	200	200	0.0%	200	-
بن نوع أول بدون هيل/ كغ	175	225	28.6%	195	56
مازوت /لتر	6.1	7.5	23.0%	256	59
كهرباء/ك.و.س	25	35	40.0%	200	80
صابون/قطعة	5	6	20.0%	144	29
صابون غسيل/ كغ	86	110	27.9%	100	28
أجور معاينة طبية	200	400	100.0%	200	200
أدوية	45	45	0.0%	151	-
دفترمدرسي 100 ورقة	15	20	33.3%	172	57
قلم حبر جاف وطني	5	5	0.0%	100	-
أجور نقل عام	5	6	20.0%	381	76
ألبسة داخلية قطنية/ طقم	200	260	30.0%	415	125
قميص خارجي رجالي	350	600	71.4%	400	286
روب نسائي	1700	2,500	47.1%	400	188
أقمشة وطنية	300	360	20.0%	95	19
بتوغاز ثلاث رؤوس	1350	1,500	11.1%	119	13
براد بردى 8قدم	9000	10,000	11.1%	114	13
غسالة كهربائية عادية	6000	8,000	33.3%	100	33
أجور سكن مخالفات مزة	4000	10,000	150.0%	1773	2,660
المجموع				10002	6,113

رأي مديرية المستهلك

أزمة ارتفاع الأسعار أيضاً لها ما يفسرها لجهة ضعف الرقابة الحكومية على السوق خاصة بعد إصدار القانونين (١٣٣و ١٥٨) وتعديلات القانونين (٤٧ و٢٢) من العام٢٠٠٠/ ٢٠٠١ اللذين خفضا عقوبة المخالفة التموينية من السجن إلى الغرامة المالية.

الدكتور **أنور علي** مدير مديرية حماية المستهلك «الرقابة التموينية سابقاً» قال: «إن المديرية لم تعد لها وصاية على الأسعار، السعر أصبح محرراً، وما نلزم به التاجر أو المستورد هو الإعلان عن السعر، وبطاقة المواصفة وتداول الفواتير، إضافة إلى قمع الاحتكار، حيث يحق للتاجر أن يضع السعر الذي يرغب به، شريطة الإعلان عنه، أما فيما يخص سلع القطاع العام غير المحررة، فنحن مستمرون في مراقبتها، ولكن هذا لا يعني بأن الأمور كلها على مايرام، فهناك حالات غش يقوم بها بعض ضعفاء النفوس لانستطيع ضبطها جميعاً، لأن الكادر الموجود لدى المديرية لايتجاوز ٩٠ مراقباً في دمشق، وهو غير كاف لتغطية السوق الواسعة».

وعند سؤالنا عن أسباب ارتفاع السكر، قال:«الموضوع مرتبط بالبورصة العالمية وارتفاع أسعار السكر عالمياً»، ولكن إذا كانت أسباب ارتفاع سعر السكر هي البورصة العالمية، فماذا عن اللحوم ونحن نصدر الأغنام ،هل هي أيضاً بورصة عالمية؟! ثم ماذا عن الشروط الأخرى التي لاتتقيد بها أغلب المحال التجارية مثل الإعلان عن السعر وبطاقة المواصفة، وتداول الفواتير؟ هل هي أيضاً محررة أم أنها لاتجد من يقمعها؟

رأي جمعية حماية المستهلك

جمعية حماية المستهلك وهي جمعية غير حكومية تأسست في العام ٢٠٠٤، ترى أن «أسباب ارتفاع الأسعار ماتزال مبهمة بسبب ضعف عملية الرقابة على تداول الفواتير من المنتج إلى تاجر الجملة إلى بائع المفرق، مما يجعل آلية الرقابة غير فعالة، رغم أن معاون وزير التموين في العام الماضي أصر على التجار أن يتداولوا الفواتير ،ولكن ذلك لم يحدث فغرقت الأسواق في فوضى عارمة، نتيجة عدم التقيد بالقوانين كما في ميدان السياحة، فمنذ عام ٢٠٠٣ أصدر وزير السياحة قراراً يلزم أصحاب المطاعم بتقديم ثلاث فواتير تتضمن كل فاتورة المواد التي يستهلكها الزبون ووزن كل مادة وسعرها والتأشير عليها مطبوعاً عليها رقم هاتف الشكاوى، وحتى هذه اللحظة لم يتم تداول هذه الفواتير، خاصة في المنشآت السياحية ذات النجوم الخمسة»

وترى الجمعية بأن الاحتكار يعطل قانون العرض والطلب، وأن هناك استحالة في رقابة الأسعار بسبب عدم وجود قانون منظم للعملية، سواء كان قانون التنافس أو غير ذلك.

ولكن أمام الإمكانيات الحالية فإن دور الجمعية يقتصر على توعية المستهلك لأنها لاتمتلك تمويلاً يساعدها في إجراء البحوث اللازمة عن الأغذية وإرسال عينات من المواد إلى المخابر، كما في جمعيات دول العالم المتقدم، إضافة إلى أن الكادر الموجود هو كادر تطوعي

وقال **فاروق الرباط** الرئيس السابق للجمعية: حتى يصبح دور الجمعية فاعلاً لابد من إشراكها في مراكز دعم القرار فيما يخص المستهلك، إضافة إلى دعمها بالكوادر والإدارات التي تساعدنا في تحقيق حماية المستهلك من مخابر ودراسات وتمويل مادي.

أين اقتصاد السوق الاجتماعي

التجار لايرون بأن هناك ارتفاعاً في الأسعار، والحكومة لاتجد نفسها مسؤولة عن الأسعار بعد تحريرها، مؤسسات حماية المستهلك معطلة والأسعار أصبحت بلا رقيب،البقدونس وصل إلى حدود ١٠ل.س والثوم أيضاً كذلك، أذاً أين هو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي وعدنا به، أم أن الناس سيدفعون آلام مخاض التحول الاقتصادي الجديد، حسب زعم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الذي صرح بأن«الحكومة اختارت اتخاذ القرار غير الشعبوي .. حتى وإن تسبب ذلك بآلام اجتماعية» .

castro@kassioun.org ■

ندوة قاسيون حول: ارتفاع الأسعار

الأسعار تهز الحكومة...وتفضح عجزها، وتكشف المستور

استيقظت الحكومة السورية من سباتها الاقتصادي والاجتماعي على لهيب الأسعار التي أحرقت نارها الأخضر واليابس في جيوبِ المواطنين، وضربت الحكومة في نقاشها وشرحها لأسباب ارتفاع الأسعار مثالاً للعجز الاقتصادي، والهرب من المسؤولية الاجتماعية، فابتاعت من دكان التصريحات ما تيسر لها وبأرخص الأسعار وبدأت تزايد عليه أمام المواطنين، المناخ، والوافدين، والاستيراد، والغاز والمازوت، وما إلى هناك من شماعات لتعليق الأسباب السطحية عليها والهروب من الأسباب الحقيقية لمشكلة ارتفاع الأسعار، وكانت الكارثة الكبرى في جلسات الحكومة هو إجماعها على أن هناك تحسناً في مستوى معيشة المواطنين... وهو ما تخالفه الحقائق الاقتصادية الواقعية جملة وتفصيلاً...

وها هي قاسيون كعادتها في مجاراة الحدث، وقراءته وتحليله، تدير ندوة حوارية بين مجموعة من المختصين الاقتصاديين للوقوف على حقيقة ارتفاع الأسعار، ولشرح الأسباب الحقيقية للمواطنين التي سببت هذه المشكلة فكان لها الآتي، وقد شارك في هذه الندوة كل من:

د. عصام الزعيم

الأستاذ عزت الكنج

الأستاذ غسان قلاع

الدكتور عصام الزعيم: وزير سابق، ومدير المركز العربي للدراسات الإستراتيجية .

الأستاذ عزت الكنج: نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال .

الأستاذ غسان قلاع: نائب رئيس غرفة تجارة دمشق .

الدكتور غسان إبراهيم: أستاذ في كلية الاقتصاد، وباحث اقتصادي .

الدكتور قدري جميل: رئيس تحرير جريدة قاسيون .

أدار الحوار الباحث الأستاذ حمزة المنذر.

قاسيون:

أهلاً وسهلاً بكم في هذه الندوة التي سيكون هدفها الأساسي معالجة قضية وحديث الساعة، بشكل علمي ومسؤول وشفاف، ألا وهو الارتفاع الجنوني للأسعار، والذي مازال مستمراً حتى الآن، وسيكون عنوان ندوتنا الرئيسي هو هل ارتفاع الأسعار الجنوني أزمة عابرة ودورية أم أنها أزمة دائمة لها دلالات أخرى، وخاصة بعد أن قدمت الحكومة رزمة من الأسباب لتبرير ارتفاع الأسعار والتي تبدو بعيدة كل البعد عن المنطق الاقتصادي كأن تقول بأن ارتفاع الأسعار ناتج عن الزيادة السكانية وسوء الأحوال المناخية،والتحسن النسبي في دخول المواطنين، وقدوم وافدين جدد بأعداد كبيرة يحملون قوة شرائية كبيرة، وكأن السياسات الحكومية لا علاقة لها أبداً بارتفاع الأسعار، وكأنها خارج اللعبة أو المعادلة.

لنبدأ بسؤال عام موجه لجميع السادة الحاضرين عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة لارتفاع الأسعار، كيف تنظرون لهذا الارتفاع؟

على هذا السؤال أجاب **الدكتور قدري جميل** بالقول: نحن في قاسيون حذرنا بأن الارتفاع لم يقتصر فقط على ارتفاع المواد الغذائية، فالموجة عامة وقد بدأت بالعقارات التي بدت كإنذار مبكر وانتهت بالبندورة، فالارتفاع إذاً كان عاماً، أما سبب ارتفاع أسعار العقارات فقد كان ناتجاً عن ضخ كتلة هائلة من الأموال وبسعي من الحكومة إلى داخل الاقتصاد السوري، وهي أموال البترودولار بالدرجة الأولى، وهذه الكتلة لم يقابلها كتلة سلعية لذلك كنا قد حذرنا بأن هذه الوزمة التخضمية ستظهر آثارها خلال سنة وعلى مجمل الأسعار، وقد تجاهلت الحكومة ذلك التحذير بحجة أنها تعتبر استثمارات وستجلب الملايين، وهذا الكلام غير صحيح ولكن لم يقابله أي كتلة سلعيةإنتاجية.

من جهته يرى **الدكتور غسان ابراهيم** أن ظاهرة ارتفاع الأسعار تعود إلى الخلل بين نمو الكتلة السلعية والناتج المحلي الإجمالي، فنمو عرض النقود في سورية، وبمقارنته مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، قد ازداد منذ أعوام السبعينيات وحتى أعوام الألفين بمقدار ١٣ مرة بينما نما الناتج المحلي الإجمالي أربع مرات. ومن وجهة نظر علم الاقتصاد السياسي فإن هذه العلاقة الخاطئة تفسر بشكل مباشر ودائم ظاهرة ارتفاع الأسعار.

أما **الأستاذ غسان القلاع** فهو يعتقد أنه فيما يتعلق بمستوى المعيشة، فإن كل نقطة في نقاط مستوى المعيشة قد ارتفعت وازدادت، من أجور المواصلات، إلى أسعار الأدوية، والخبز، والغاز، وإيجار السكن، وفواتير الكهرباء والهاتف، وبعض أنواع الفواكه التي أصبحت حلماً في الكثير من البيوت لكن السؤال هو: هل هذه القضية هي تابعة لجهة واحدة فقط ذات مزاجية عجيبة تدفع الأسعار كيفياً؟

فيما يقول **الأستاذ عزت الكنج** بأنه ليس مع تبريرات الحكومة على الإطلاق بشأن ما قالته حول أسباب ارتفاع الأسعار، فالطقس هذه السنة بالنسبة للزراعة بالذات كان عاملاً مساعداً كبيراً لزيادة الإنتاج وخاصة في البيوت البلاستيكية حيث لم يحدث صقيع، ولم تسقط ثلوج بكثافة، ولم تأت موجة مناخية قاسية، ولم تنقطع الكهرباء عن البيوت البلاستيكية، وبالتالي إسناد ارتفاع الأسعار إلى العوامل المناخية هو إسناد غير طبيعي وغير موضوعي.

وأخيرا يعتقد **الدكتور عصام الزعيم** أن السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار هو دور العملاء، بل والوسطاء والذين يسيطرون على العملية الاقتصادية، وليست تكاليف الإنتاج، وبالتالي فإن جشع هذه الجهات أدى إلى ارتفاع الأسعار، أما بالنسبة للسلع المصنعة فإن ارتفاع أسعارها لا يعود لأسباب خارجية، بل لأسباب تتعلق بالتمركز والاحتكار في عدد من القطاعات والمؤسسات الرئيسية، أي بدقة أكبر التمركز في مستوى الإنتاج والتوزيع.

قاسيون: لنبدأ مع د. قدري جميل كي يوضح لنا من وجهة نظره أسباب ارتفاع الأسعار بهذا الشكل في الفترة الأخيرة:

د. قدري جميل

أعتقد أن نقطة الانطلاق في تحليل ارتفاع الأسعار، يجب أن تكون من مستوى المعيشة، ذلك المؤشر المركب من مؤشر أسعار ومؤشر أجور، فالأسعار تتطور وفق منحى خاص بها، والأجور تتطور وفق منحى آخر خاص بها أيضاً، وإذا درسنا مؤشر الأسعار وحده فهو بحد ذاته لا دلالة اقتصادية واجتماعية واضحة له، وإذا درسنا مؤشر الأجور وحده فهو ليبس له دلالة اقتصادية واجتماعية خاصة به أيضاً، ولكن إذا جمعنا ونسبنا المؤشرين إلى بعضهما بعضاً، عندها نحصل على دلالة اقتصادية واجتماعية، اسمها مؤشر مستوى المعيشة.

فإذا كانت الأسعار تتطور بسرعة أكبر من مستوى تطور الأجور فهذا يعني أن القيمة الفعلية للأجر تتدنى حتى لو ارتفعت قيمته الاسمية، فوظيفة الأجر هي أن نحصل به على حجم معين من المواد والخدمات، فإذا حصلنا على مواد وخدمات أقل رغم زيادة الأجر الاسمية عندها يعني أن الأجر الحقيقي قد انخفض، وقياس هذه المعادلة إنما يتطلب تحديد سلة لسلع المستهلك بشكل دقيق وحقيقي وشفاف وعلني

قاسيون: لكن المكتب المركزي للإحصاء لديه سلة سلع للمستهلك فلماذا تطالب بها إذاً؟

د. قدري: على الرغم من أن المكتب المركزي للإحصاء، لديه سلة استهلاك، إلا أن هذه السلة بحاجة لتقييم لمعرفة كم هي دقيقة من حيث التكوين، كما أنني لست واثقاً أن هذه السلة بتثقيلاتها هي صحيحة، أي أنني لست متأكداً من أن الوزن النوعي لكل مادة في السلة هو وزن صحيح، وذلك لأن هذه السلة قد بنيت منذ زمن طويل، وخلال هذه الفترة، أي من عدة عقود إلى الآن، قد تغير الوزن النوعي للمواد، لأن تركيبة تلك السلة الاستهلاكية تتغير مع تغير مستوى المعيشة ومع تغير الأزمان والأنماط في الحياة، وهو ما يفقد السلة الحالية مصداقيتها، وهنا أريد أن أوكد على أن بناء هذه السلة ومتابعتها ليس فتحاً علمياً كبيراً، إنما هو قضية بسيطة جداً، إن هذه السلة تشكل ما يمكن أن أطلق عليه ميزان حرارة المجتمع، والسؤال الآن لماذا لا يوجد لدينا مثل هذا الميزان؟ ومن هو المستفيد من غيابه؟

قاسيون: وما علاقة ذلك بالحد الأدنى للأجور وتكاليف المعيشة؟

د. قدري: تدل الإحصائيات الحديثة على أن الحد الأدنى للأجر لا يغطي إلا حوالي أقل من ثلث الحد الأدنى لمستوى المعيشة، (المحسوب وفقاً للسلة) فالحد الأدنى للأجور الآن هو ٧ آلاف ليرة شهرياً في حين أن الحد الأدنى لمستوى تكاليف المعيشة كان ١٨ ألف ليرة شهرياً سابقاً، والآن وبعد موجات ارتفاع الأسعار الأخيرة ارتفع هذا الحد إلى ٢١ ألف ليرة شهرياً، فتخيلوا هذه الهوة الشاسعة وهذا التراجع في القوة الشرائية للمواطنين.

والسؤال إلى أي مدى يمكن أن تستمر الفجوة بين الأسعار ومستوى المعيشة؟ أليس ارتفاع الأسعار في نهاية المطاف هو شكلاً من أشكال زيادة الأرباح، وعندما تزيد الأسعار وتنخفض الأجور، وتنخفض القوة الشرائية للمواطنين، فهذا معناه أن الأرباح قد زادت في مكان يجب أن نبحث عنه، وإن ما فاجأني مؤخراً، هو الرقم الذي لم ينشره المكتب المركزي للإحصاء والذي ينص على أن نسبة الأجور من الدخل القومي لا تتجاوز ١٢٪ في حين تصل نسبة الأرباح إلى ٨٨٪ منه، مع العلم أن عدد العاملين بأجر بالقطاع الخاص والعام يصل إلى ٣.٣ مليون عامل، وقد كان مجموع أجور هؤلاء ٢٠٠٥ ١١٣.٥ مليار، وهم يعيلون ١١ مليون شخص وفق نسبة الإعالة التي تبلغ في سورية ٤.١ شخص.

قاسيون: وهل يشكل هذا خطرا على الاقتصاد، وكيف؟

د. قدري : بالطبع، فهناك خطر اقتصادي حقيقي ممثلاً بانخفاض الأجور إلى هذه النسبة المريعة والتي لم يشهد لها التاريخ الاقتصادي في سورية مثيلاً، ففي أعوام السبعينات كانت نسبة الأجور في الدخل الوطني تصل إلى٣٠٪–٣٥٪، ثم أصبح المنحى العام للأجور يأخذ شكل خط بياني هابط، وبالتالي فإن هذه النسبة سوف تنعكس على الدورة الاقتصادية بشكل عام، وسوف تنعكس على السوق، وعلى الدورة المالية والنقدية، إن انخفاض القوة الشرائية يعني انخفاض الطلب، وانخفاض الطلب يعني انخفاضاً في الإنتاج، وهو ما سيؤثر سلباً على المنتجين والمستهلكين في آن معاً.

وهنا أريد أن أقول: بأن الاقتصاد ككيان له قوانينه الموضوعية فإن لم نحترمها فستنتقم منا وأحد هذه القوانين هو القانون المتعلق بالكتلة النقدية (وهو يرتبط بالإصدار النقدي الداخلي) والكتلة السلعية (وهو يرتبط بالكتلة الإنتاجية)، والتوازن بين هذين المتغيرين أو المؤشرين، ذلك التوازن المفقود في ظروف الاقتصاد السوري، وإذا أردنا التحدث حول أسبابه غير المباشرة، أو أسبابه البعيدة فنجد أن هذا التوازن قد تم خرقه وما يزال، فالعلاقة بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية هي سرعة دوران النقد التي كانت في سورية في أواسط السبعينيات حوالي ٣.٦ دورة بالسنة، أما اليوم فهي ١.٣ دورة بالعام، فالكتلة النقدية تتطور ضعف تطور الكتلة السلعة، وهذا له ثمنه، والثمن الذي يدفع هو ارتفاع الأسعار.

قاسيون: ما رأيك بتصريحات الحكومة حول مشكلة ارتفاع الأسعار؟

د. قدري: عندما قالت الحكومة في تصريحاتها إننا تفاجأنا ولم نكن غافلين عما يجري، فهي على العكس من ذلك كانت نائمة ولم تنتبه إلى تنبيهات الاختصاصيين، والباحثين الذين كانوا قد توقعوا هذه الموجة من ارتفاع الأسعار منذ أكثر من ستة أشهر، وهذا كله لم يكن ليحصل لولا وجود خلل بنيوي بين الأجور والأرباح، لذلك فالخطر في سورية الآن يكمن في المبالغة في تخفيض كتلة الأجور من الكتلة العامة للدخل الوطني، أي من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤدي عملياً لتخفيض الطلب واستحالة إعادة إنتاج قوة العمل، وهذا يعني التوقف عن الإنتاج، ألا يعني عدم وجود استهلاك شعبي واسع التوقف عن الإنتاج؟ وبالتالي فإن عملية الخلل البنيوي بين الأجور والأرباح وضخ كتلة نقدية غير منطقية بالعجلة الاقتصادية قد أعطت مفعول الانفجار، وهنا أكرر سؤالي مرة أخرى هل هذه الأزمة عابرة أم أن هذه الأزمة عضوية وتعكس خللاً خطيراً وتتطلب إعادة النظر بإحداثيات المعالجة؟ فمنذ زمن كنا نعالج الأمور بإجراءات رقابية وبعض الأمور الأخرى، أما الآن فهل بإمكاننا حل هذه الأزمات كما سبق؟ أرى بأن المشكلة أكبر مما تتصوره الحكومة فهي مشكلة بنيوية، والإجراءات السابقة لم تعد صالحة للحل، بل يجب التفكير بنظام إحداثيات جديد .

قاسيون: لماذا الإصرار على الخلل بين الأجور والأرباح؟

د. قدري: إن الخلل بين الأجور والأرباح خلق الشرط الضروري للمشكلة فأتت الاستثمارات الريعية وأعطته الشرط الكافي حتى تظهر، لذلك لم يعد لدينا حل إلا بإعادة التوازن بين الأجور والأرباح وهذا بالظروف السورية الملموسة طريقة واحدة وهي القضاء على موارد الفساد التي ستعيد الأنفاس للدورة الاقتصادية، وتعيد التوازن إلى السوق وإذا تحدثنا عن أرباح الفساد والنهب وكيفية معالجة هذه القضية، سنتوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الأرباح تخرج من الدورة الاقتصادية كلها، وتمنع عملياً تأمين موارد من أجل تحسين الكتلة الأجرية ومستوى المعيشة. نحن أمام نقطة انعطافية، إما أن نأخذ القرارات والإجراءات الجدية وأما فإن القوانين الموضوعية ستظل تفعل فعلها وسنكون عاجزين عن مواجهة الوضع وكل تبعاته الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسية، وإذا اتفقنا بأن الاقتصاد هو خط مواجهة حقيقي وأمامي فإن معركة هامة ستحسم من المعارك التي لها علاقة بسورية وحول سورية.

قاسيون: ننتقل إلى الدكتور غسان إبراهيم، أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق لمعرفة وجهة نظره في مشكلة ارتفاع الأسعار

الدكتور غسان إبراهيم

بناءً على مجموعة من المحددات التي أرى أنها أوسع بما لا يقاس من سلة السلع والرواتب والأجور والأسعار، والتي تحدد مستوى المعيشة كما ركز عليه د. قدري جميل في مداخلته، بناءً على محددات أوسع من ذلك، أود أن أقول إن مستوى المعيشة يتعلق بالجوانب الروحية أيضاً بقدر تعلقه في الجوانب المادية، وخاصة في القضايا المعنوية والأخلاقية والنفسية والفكرية، والتي هي عماد تطور المجتمع أيضاً، بمعنى آخر إن مستوى المعيشة هو هدف أي إدارة اقتصادية، أو نظام اقتصادي،أو سياسي في أي دولة على الإطلاق، وبالتالي يكون السؤال الأساسي الذي يواجه ذلك النظام هو: ما هي الآليات والطرائق الإستراتيجية الرامية إلى رفع مستوى المعيشة المادي والروحي على السواء.

وأنا أعتقد أن مستوى المعيشة يجب أن يتحدد من خلال المقولة التالية: إن مستوى المعيشة هو نتيجة الوضع الاقتصادي وحصيلته النهائية، وأنا أفترض أن الوضع الاقتصادي دائرة فيها مجموعة من العناصر التي لا تعد ولا تحصى، يأتي في مقدمتها الاستثمار، من حيث حجم الاستثمار وكفاءة الاستثمار، ثم الادخار ممثلاً بحجم الودائع وبنسبة هذه الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم الاستهلاك أو الإنفاق وحجم الإنفاق، ثم التوزيع والرواتب والأجور، وبالتالي فإن العلاقة والتفاعل بين كل هذه العناصر يجب أن يعبر عنها في النهاية بمستوى المعيشة المادي وغير المادي.

قاسيون: هل توافق د. قدري على قضية التوازن بين الكتلة السلعية و الكتلة النقدية وأثرها على الأسعار؟

ما تفضل به د .قدري صحيح، وأوافق عليه وأريد أن أوضح نقطة أخرى متعلقة بعمليات الائتمان المصرفي، فإذا أخذنا عامل الائتمان أو التسليف في سورية (الذي يؤثر على العرض النقدي) نجد أنه يلعب دوراً هائلاً في عملية ارتفاع الأسعار، فكما تقول الخطة الخمسية العاشرة، فإن حوالي ٤٠٪ من تسليفات القطاع العام المصرفي تذهب إلى القطاع التجاري، و٢١٪ منها إلى الزراعة وحوالي ٤٪ فقط إلى القطاع الصناعي، وطالما أن الإنتاج السلعي يأتي من الصناعة والصناعة لا تحصل إلا على أقل النسب من التسليفات فمن أين ستأتي زيادة الإنتاج السلعي إذاً؟ وإذا كانت الزراعة تحصل على ٢١٪ من تلك التسليفات فلماذا حدثت عندنا أزمة أسعار في الخضار والفواكه والمنتجات الزراعية؟ وهل يعقل أن تذهب ٤٪ من التسلفيات الحكومية إلى الصناعة والصناعة شئنا أم أبينا أساس وقلب مركز التطور الاقتصادي في أرجاء العالم قاطبة وليس هناك من استثناء أبداً، فحتى في اسبانيا التي يأتي ٦٠ – ٧٠٪ من دخلها من السياحة هي دولة صناعية بامتياز

قاسيون: كأنك تركز على جانب العرض في حديثك؟

ً بالفعل، إن جوهر حديثي يركز على جانب العرض، أي على الحجم، وليس على جانب الطلب، أي لا على الأجور ولا على الأسعار،

ندوة قاسيون حول: ارتفاع الأسعار

القيمة الفعلية للأجور تتدنى.. والأسعار ترتفع بسرعة قياسية

د. غسان ابراهيم

د. قدري جميل

الأستاذ حمزة منذر

■ ارتفاع أسعار العقارات إنذار مبكر لخطر داهم.

■ الطقس خفف من مفعول الأزمة.

■ سلة الاستهلاك بلا قاع.

■ الأرباح تخرج من الدورة الاقتصادية.

■ الاقتصاد خط مواجهة حقيقي.

■ الرقابة التموينية قضية معنوية.

وسنلاحظ ذلك من خلال البحث عما إذا يمكن أن تزيد الأجور الحقيقية أو الفعلية من خلال زيادة الإنتاج الحقيقي، وهو ما نحن بعيدون عنه جداً، فالمسألة من وجهة نظري هي مسألة عرض أولاً وأخيراً، وهو متعلق بما أسميه احتكار العرض أو احتكاراً عاماً.

إن زيادة الطلب الحالي على السلع والخدمات تعني أن هناك أرباحاً كبيرة متضمنة في تلك الأسعار العالية، والمشكلة أن زيادة الإنتاجية وزيادة الطاقات الإنتاجية والتي هي مسألة معقدة جداً لا تحصل لدينا، وبالتالي إذا كان لدينا هذا الطلب، أو هذه الكتلة النقدية الكبيرة، وما يزال العرض على هذه الشاكلة، فعندها يمكننا أن نرفع الأجور لا من خلال زيادة الكتلة النقدية بل من خلال زيادة الإنتاجية، عندها تنخفض الأسعار، وتزيد القدرة الشرائية والأجور الفعلية، وهذا طبعاً من وجهة نظر الاقتصاد السياسي، وعندها تصبح كمية النقد كنقد لا معنى لها، وإنما يتحدد معناها بمقدار كمية السلع والخدمات التي كان المستهلك يحصل عليها في عام ٢٠٠٠ مثلاً مقارنة مع كميات السلع والخدمات التي أصبح يحصل عليها عام ٢٠٠٧، هذا هو المجاز العلمي والحقيقي للأجر في كل دول العالم، وليس المجاز هو مقداراً رقمياً ثابتاً للأجر مثل ٣٠ ألف أو ٤٠ ألف وحدة نقدية.

أود أن أشير إلى نقطة تحدثت عنها في ندوة الثلاثاء الاقتصادي سابقاً ألا وهي اعتماد «مذهب اقتصادي جديد» يكون بمثابة مرحلة انتقالية جديدة للاقتصاد السوري، ويؤسس لمراحل لاحقة من التطور الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي، وتكون له أدواته الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، والمؤسسة منطقيا على قواعد ومبادئ علم الاقتصاد السياسي، لا أن تكون مؤسسة على التجريب العشوائي في الاقتصاد.

قاسيون: ما رأيك بقضية الرقابة التموينية التي تحدث عنها وزير الاقتصاد لضبط ارتفاع الأسعار؟

إذا أردت الانتقال إلى موضوع الرقابة التموينية، وخاصة بعد التصريح الذي أدلى به وزير الاقتصاد حول عدد المراقبين التموينيين عندما قال: إن كل عناصر الرقابة التموينية لا تكفي لمحافظة واحدة فقط. فأنا أعتقد أن الرقابة التموينية ليست بعدد العناصر والمراقبين، بل هي شيء معنوي بحت، شيء له هيبة خاصة به، كالأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، وهذا لا يعني توزيع آلاف العناصر على المحافظات السورية حتى يتم ضبط الأسعار، لأن هذا شيء مستحيل، فكما قال لينين: إذا كان هناك نقص ما بالبضائع والسلع وتم وضع كل عسكري على الحدود وبجانبه عسكري آخر فإن عملية تهريب البضائع ستتم من الخارج إلى الداخل بفعل الأواني المستطرقة.

قاسيون: هل تعتقد بأن الدولة تتدخل في الأسواق لحماية المنتجين والمستهلكين؟

من الملاحظ أن الدولة لم تتدخل لا في جانب العرض ولا في جانب الطلب، فعندما يكون هناك فائض في الخضار مثلاً سواء في درعا أو الساحل أو بعض المناطق الأخرى، نجد أن الدولة لا تتدخل أبداً في الأسواق لحماية المنتجين، وعندما تنخفض أسعار تلك المنتجات كثيراً لا تعوض الدولة الفلاح حتى عن تكاليف إنتاجه على أقل تقدير، وعدم تدخل الدولة لحماية المنتجين أدى إلى تغير الموسم من قبل المزارع، الأمر الذي أدى في النهاية وعلى المدى الطويل إلى انخفاض عرض العديد من المنتجات الزراعية فارتفعت أسعارها وكان المتضرر الوحيد من هذه العملية هو المواطن نتيجة انخفاض العرض وارتفاع الطلب، كما لعب احتكار التجار الدائم للمواد، والحلقات الوسيطة مثل تجار الجملة دوراً كبيراً في هذا الارتفاع.

قاسيون: هل تتناسب ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ما تطرحه الحكومة في الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟

إذا كانت هذه الظاهرة مقدمة لاقتصاد السوق الاجتماعي فهي مقدمة خطيرة جداً وإذا كانت بداية التحول إلى هذا الاقتصاد هي هذا الارتفاع الهائل في الأسعار وهذا التدني في مستوى المعيشة فإننا أمام مشكلة كبيرة وخطيرة معاً، وتدل في الوقت ذاته على فشل السياسات الحكومية في تبني هذا النمط من الاقتصاد.

قاسيون: ننتقل الآن إلى الأستاذ غسان القلاع نائب رئيس غرفة تجارة دمشق لمعرفة رأيه بموجات ارتفاع الأسعار الأخيرة

الأستاذ غسان القلاع:

دعوني أبدا بالقول إنني أنتمي إلى القطاع الخاص الذي هو المتهم الدائم، والجاهز لنعلق عليه كل ما يحصل من أخطاء أو نقص في المعالجة، الخلل ليس من القطاع الخاص حصراً، وليس القطاع الخاص الجهة الوحيدة المسؤولة عن هذا الخلل، بل هناك عناصر متعددة هذه الحكومة جزء أو طرف فيها.

وحتى لا أخرج عن الموضوع والذي هو مستوى الأجور ومستوى المعيشة ومتوسط الأسعار الحالية، أقول أننا في سورية نعاني منذ ١٩٨٥ وحتى الآن نعاني من تدني مستوى الأجور، والدليل إن الرواتب التي تدفع من ضريبة الدولة احتاجت إلى زيادات غير عادية أصدرتها السلطات الحكومية خلافاً لسلّم زيادة الرواتب، وهذا يعني أن هناك خللاً في الرواتب أو الدخل طبعاً، فزيادة الكتلة النقدية في يد المواطن لا تعني أنه يستطيع الحصول على كمية من السلع تتناسب مع حاجاته اليومية، وهذا الخلل استمر من سنة لأخرى، ولم يتماش مع نسبة التضخم، ففي عام ١٩٨٥ كانت قيمة الدولار (٥) ليرات سورية، وبقفزات متعددة أصبح سعره خمسين ليرة أي أنه ازداد عشرة أضعاف عن قيمته، والسؤال هل زادت الرواتب أيضاً عشرة أضعاف عما كانت عليه بعام ١٩٨٥ ؟بالطبع الجواب هو لا، وبالتالي فإن الكتلة النقدية الموجودة أو الراتب الذي يتقاضاه المواطن لم يمكّنه من مواجهة الأعباء اليومية التي يحتاجها، ولا من شراء كمية السلع. في السابق كان المواطن أو العامل بإمكانه شراء الكثير من السلع براتبه أما الآن فلا يمكنه ذلك أبدا وفق راتبه الحالي. وأريد أن أقول إن الرواتب تشكل عنصراً هاماً في قائمة تكلفة الإنتاج الصناعي أو الزراعي، ويجب أن لا نغالي كثيراً بتقديرها لأنها سترفع من أسعار السلع وتنصب على قائمة التكلفة شئنا أم أبينا.

قاسيون: ماذا تقول في تصريحات الحكومة عن أسباب ارتفاع الأسعار؟

إن ما نشرته الصحافة حول النقاط التي بررت بها الحكومة ارتفاع الأسعار، إنما هي تبريرات غير موضوعية أبداً، وغير مقنعة على الإطلاق، وكان من الأجدى بالحكومة أن تسمح للجميع في أن يشارك في شرح أسباب ارتفاع الأسعار، أي أن تسمح لعدد كبير من المواطنين ومن مختلف الأطياف الاجتماعية للمشاركة في نقاش هذه المشكلة، فهذه القضية لا تخص فقط عمل هيئة تخطيط الدولة، أو وزارة الاقتصاد، إنما تخص كل مواطن ومن مختلف شرائح المجتمع، وعليه يجب أن يكون له رأي في هذه المسألة ورأي في موضوع الأجور والأسعار، وأريد أن أقول إن الأسعار قد زادت في الآونة الأخيرة بسبب عدة عوامل كثيرة تعرفها الحكومة ولم تنشرها ولم تصرح عنها.

قاسيون: هل لنا من معرفة بعض هذه العوامل؟

أريد أن أوكد لكم أن إحصاءات الجمارك تثبت أن هناك مائتي سيارة شحن تخرج يومياً من سورية إلى العراق محملة بالخضار والفواكه، بموجب بيانات رسمية وهناك أيضاً بحدود ٥٠٪ منها يغادر ببيانات غير رسمية كالسيارات التي تحمل صهاريج مياه بلاستيكية وبداخلها «البيض والبندورة...»، صحيح أن الكتلة البشرية التي دخلت سورية تنفق بالدولار الذي يشكل أحد أهم عوامل الدعم لليرة السورية لكن هناك أسباباً أخرى أهم من هذه، فمثلاً من يملك قرار منع تصدير «اللحوم»؟ أليس المواطن السوري أحق بالشبع من مواطني البلدان الشقيقة؟

وعلينا أن لا ننسى بأن معظم سلعنا مستوردة وتتأثر بالبورصات العالمية كمادة السكر والرز الذي كنا السبب في ارتفاع أسعاره بدولة مصر نتيجة شرائنا كميات كبيرة منه، ومع ذلك فإن أسعار الرز عالية، كما يجب علينا التفكير بالمواد المتعلقة بأسعار المازوت فكم مادة ازداد سعرها جراء ارتفاع أسعار المازوت؟ وأنا هنا أؤكد على دراسة العوامل التي أدت إلى ارتفاعات الأسعار، والحكومة قادرة بما تملك من سلطة وصلاحية في الرقابة التموينية وفي قمع ارتفاعات الأسعار ولكن أتمنى دراسة الأسباب قبل استعمال المكافحة الشديدة والعنيفة.

قاسيون: ننتقل إلى الأستاذ عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال لمعرفة رأيه في مشكلة ارتفاع الأسعار.

الأستاذ عزت كنج:

بالنسبة للتصدير فإن قرار منع تصدير أية سلعة، وخاصة اللحم، هو قرار بيد الحكومة لأن جميع المواد التي ارتفعت أسعارها ذات إنتاج محلي، والدكتور غسان أشار إلى نقطة أساسية جداً، فبعض المنتجات المدعومة من الدولة هي محاصيل استراتيجية كالقمح والقطن، ولكن في الوقت نفسه هناك محاصيل آنية يحتاجها المواطن يومياً «الخضار والفواكه والزيت»، لكن هذه المحاصيل غير مدعومة حتى الآن ولا تتدخل الدولة لحماية منتجيها والمثال الدائم لذلك هو محصول الحمضيات وأزمة تسويقه وأسعاره في بداية كل موسم، لذلك أنا أعتقد أنه يجب إحداث صندوق لدعم المنتج وتشجيعه، لأن تبني اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تدخل الدولة في هذا النهج من الاقتصاد ليبقى التوازن بين السوق والبعد الاجتماعي موجودا، في هذا النموذج الاقتصادي، أما إذا بقيت الأمور كما هي عليه الآن فإن الفقراء في هذا الوطن سيدفعون الثمن.

قاسيون: هل تعتقد بأن نتائج مشكلة ارتفاع الأسعار ستكون اقتصادية فقط؟

أعتقد أننا إذا أعطينا العملية أكثر مما نشاهده ونعيشه ونسمعه، فإن هناك من يعمل في الطرف الآخر من المعادلة ليجعل سورية تدفع فاتورة مواقفها السياسية، وإذا أعطينا هذا البعد أكثر من ذلك فإن معالجة ارتفاعات الأسعار بالنسبة لجميع المواد بما فيه العقارات تحتاج إلى تضافر جهود كل الشرفاء على مستوى الرسمي والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وكل قوى الحراك السياسي في سورية فهذه الارتفاعات ليست آنية أو طارئة ونحن ملزمون كاتحاد لنقابات العمال بالوقوف مع جميع هذه الهيئات لمواجهة هذه الظاهرة ودراسة أبعادها وتحديد أسبابها بدقة ووضع حلول لها، وأقول إنه عندما تبنت الدولة في المؤتمر القطري العاشر للحزب نهج اقتصاد السوق الاجتماعي إنما انطلقت من قناعتها الكاملة أن هذا النوع من الاقتصاد سيحقق تنمية حقيقية للبلد وسيحقق عدالة في توزيع الناتج القومي، وهذا الكلام يجب إسقاطه عملياً على الأرض.

وصراحة إن ما ذكر من السادة الأفاضل في هذه الندوة يصب في خانة تلمس الغيرية الكاملة على هذا الوطن الحبيب.

قاسيون: ننتقل الآن إلى الدكتور عصام الزعيم مدير المركز العربي للدراسات الاستراتيجية لمعرفة رأيه حول مشكلة ارتفاع الأسعار.

د. عصام الزعيم

في إطار التحول نحو اقتصاد السوق، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده سورية، لا بد وأن تقع العديد من الضغوطات الاقتصادية عليها، وهذا يعني أن هناك حاجة لتخفيض تكاليف الإنتاج من أجل تحقيق المنافسة الداخلية والخارجية، فالانفتاح من ناحية الاستيراد أدى إلى ارتفاع الأسعار الداخلية بشكل واضح باستثناء بعض الحالات وحسب طبيعة السلعة، لذلك فالأسباب القريبة لمشكلة ارتفاع الأسعار يمكن الاتفاق عليها، ويمكن تحديدها بسهولة ولكن كيف نحدد الأسباب البعيدة لهذه المشكلة؟ وهل هي أسباب بنيوية أم ظرفية؟ في الحقيقة أنا مع الرأي القائل بأن أسباب ارتفاع الأسعار هي أسباب بنيوية تتعلق بهيكل الاقتصاد العام. فلقد كان التضخم في سورية بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ تضخماً زاحفاً، يسير ببطء ثم انتقلنا في عام ٢٠٠٦ إلى التضخم المتسارع، وبعدها انتقلنا من التضخم الأحادي الخانة إلى التضخم ثنائي الخانة، والذي ترون مظاهره الآن في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية السورية. إذاً هناك تضخم يتسارع منذ مدة ويزداد الآن ويتضح ذلك من خلال ارتفاعات الأسعار (مواد غذائية، السكن والأراضي الزراعية) وهناك ارتفاعات في الأسعار وصلت إلى ١٠٠٪ فالتضخم هو سبب أساسي في تدني القوة الشرائية، وفي ارتفاع الأسعار، إلى جانب عدم زيادة الأجور، والحكومة تقول إن هناك ازدهاراً اقتصادياً وأظن العكس تماماً لأن هناك ركوداً، وإن وجد هناك ازدهار فهو في بعض القطاعات كما قال د. قدري مثل القطاع العقاري والسياحي، وليس في قطاع الإنتاج المادي، الذي يعمل على توليد موارد جديدة وفرص عمل جديدة.

قاسيون: هل تعزو سبب ارتفاع الأسعار إلى ازدياد تكاليف الإنتاج؟

المشكلة الأساسية هي عدم وجود آلية حول التوفيق بين زيادة الأجور وزيادة الأسعار والضبط بينهما، وهذا عامل أساسي لاختلال التوازن بين الأجور والأرباح على مستوى الدخل القومي بل هناك عدة عوامل أخرى ساعدت على زيادة الفجوة بين الأجور والأسعار والأرباح، وبرأيي أن أساسها هو التنافس الدولي والداخلي، فإلغاء الحواجز الجمركية نتيجة تحرير التجارة مع الدول العربية أدى إلى اشتداد المنافسة داخل السلع الوطنية والضغط على الإنتاج الوطني، وهذا حصل إلى جانب تحرير التجارة على الصعيد الدولي، وعندما لا يستطيع المنتجون الضغط على مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الكهرباء من أجل تخفيض تكاليف إنتاجهم عندها يضغطون على الأجور ويخفضونها. فالضغط على الأجور وارد لأن عرض العمل كبير والطلب على العمل محدود.

قاسيون: كيف تقيّم التوجه الحالي للدولة في ظل هذه الأزمة؟

إن التوجه الذي يحصل في الواقع الحالي مقلق جداً، وأنا لا أعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة الأزمة، بل يمكن أن يحصل ضغط على الأجور ومستوى المعيشة أكثر من هذا بكثير، والسؤال الجوهري: هل تقوم الدولة بالتصحيح أم لا؟ وهل تلعب دوراً في ردم الهوة بين الأجور والأسعار؟ الليبراليون في سورية كانوا يؤكدون وباستمرار، وما يزالون يؤكدون بأن الدولة يجب أن لا تتدخل، مع العلم أن الدولة في الأوقات التي كانت تتدخل بها في الأسواق كانت النزعات التضخمية أقل مما هي عليه الآن، والمطلوب الآن ليس تحديد الأسعار وإنما تدخل الدولة الاقتصادي، وأن تستمر بالإنتاج حتى لا يظن البعض ويفكر بالاحتكار.

إن الأسلوب الوحيد لمنع تدهور في الوضع المعاشي والاقتصادي هو تدخل دور الدولة الفعال لاستيراد منتجات تستورد حالياً من القطاع الخاص فقط، وإذا كان الاحتكار هو السائد الآن فيجب إنتاج ما يقابله من أجل التحكم بالطلب الاقتصادي، وإن الموقف السياسي وتصريحات الحكومة على مدى الأيام والأسابيع السابقة هي لتهدئة الوضع فقط بشكل نسبي ولأجل قصير، وهذا يؤكد أن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يطبق.

في النهاية لا يجوز أن نحلل ظاهرة ونتوقف عندها بل يجب أن نبحث عن جذورها في السياسات الاقتصادية المعتمدة من الدولة، فإحدى السياسات المهمة التي توقفت عندها الدولة هي التوقف عن السكن التعاوني الذي كان يحل معظم المشاكل السكنية. ويجب التركيز على السياسات التي كانت وراء هذه المواقف، وما علاقة هذه السياسات بارتفاع الأسعار العقارية الحالية.

■ تحرير أيهم أسد

ثورة شافيز:

تأميم كل ما تمت خصخصته.. واشتراكية لا يستطيع أحد منعها

على الرغم من أن فنزويلا تبعد عن منطقتنا آلاف الأميال، إلا أن شهرة رئيسها الذي أعيد انتخابه منذ عدة أسابيع أوغو شافيز تعدت تلك الأميال لأسباب عدة.

فشافيز يبدو وكأنه يسير عكس حركة التاريخ، فإذا كانت البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي قد اندثرت واختفت نظمها السياسية وأحزابها الأيديولوجية، فإن شافيز يظهر هذه الأيام ليعلن عن ثورة اشتراكية لا يمكن لأي قوة إيقافها ويعلن أيضا عن تغيير اسم بلاده من الاسم التقليدي الذي ظلت تعرفه به سنوات طويلة وهو جمهورية فنزويلا البوليفارية نسبه إلى محرر أمريكا اللاتينية سيمون بوليفار الذي يوجد له تمثال وميدان على بعد عشرة أمتار فقط من السفارة الأمريكية في القاهرة، إلى جمهورية فنزويلا الاشتراكية.

وفيما تسعى معظم البلدان النفطية إلى الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، فإن شافيز وبلاده إحدى كبار الدول المنتجة للنفط، تتحدى هيمنة وسيطرة الشركات العملاقة والعابرة القوميات، وبعضها أكبر من بلدان مستقلة، مقررا السيطرة على وسائل الإنتاج الاستراتيجية والاتجاه نحو تأميم شركات الكهرباء والهاتف، بعد إعطاء هذه الشركات مهلة سنة لتسوية أوضاعها.

وفيما تصبح التعددية السياسية هي سمة وأيقونة معظم دول العالم التي تؤمن وتمارس أنظمة حكم ديمقراطية، وحيث أصبحت الدول ذات الحزب الواحد علامة على الديكتاتورية والتسلطية، فإن شافيز يتجه نحو جمع أكبر تحالف حزبي أيده في الانتخابات الماضية داخل حزب اشتراكي كبير يضم قرابة ٢٠ حزبا، ليترك المعارضة السياسية التي قاطعت الانتخابات مفتتة تحاول اتهامه بإقامة دولة حزب واحد على النمط الكوبي وبإلغاء التعددية السياسية الحزبية، وهو ما نفاه شافيز مؤكدا أنه يعمل على تجميع القوى المؤيدة للثورة الاشتراكية، ذلك أن التأييد الكاسح الذي فاز به في الانتخابات الماضية في نهاية ٢٠٠٦ كان لي وللشعب كما قال شافيز.

سطوة الإعلام

ونظرا لأن معظم الصحف ومحطات التلفزيون مستقلة ومملوكة لشركات خاصة، وأيدت معظمها الانقلاب العسكري الذي وقع ضد شافيز في أبريل ٢٠٠٢ وتم اعتقاله ٤٨ ساعة، قبل أن يتحرك أنصاره لتحريره وهزيمة الانقلاب، فإن شافيز قرر مواجهة أذرع الإمبريالية وإلغاء تراخيص أية جهة إعلامية معادية للثورة الجديدة، مع الحفاظ على حرية النقد بدون أي قيود.

وقد تعود شافيز أن يذهب إلى محطة التلفزيون الرسمية ويجلس بالساعات ليرد بنفسه على أسئلة المواطنين ويدخل في حوارات ساخنة حول جميع القضايا وعلى الهواء مباشرة. وفيما يمضي العالم بأسره تقريبا نحو اتباع أساسيات وأبجديات النظام الاقتصادي الرأسمالي وخصخصة المنشآت والمشروعات والمؤسسات، فإن شافيز رفع شعارا آخر وهو تأميم كل ما تمت خصخصته.

وفيما تحاول معظم دول العالم كسب ود وصداقة وشراكة الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأعظم والأكبر في العالم على جميع الأصعدة العسكرية والاقتصادية والعلمية والسياسية وبما لها من نفوذ وهيمنة في قيادة العالم الرأسمالي وتقويض أسس أية أنظمة مختلفة أو مارقة على حد تعبير السياسة الأمريكية، فإن شافيز يواصل تحديه للولايات المتحدة ويهاجم رئيسها ويصفه بأوصاف حادة، ولا يبالي بأية تهديدات ضد نظامه أو أي تهديدات ضد حياته.

ثورة شافيز

وإذا كان البعض يحاول تصوير شافيز باعتباره زعيما فوضويا ورئيسا يمضي عكس حركة التاريخ، فإن شافيز وقد فاز في الانتخابات الماضية بفترة رئاسية ثانية وعبر انتخابات نزيهة وبمشاركة مراقبين دوليين لديه برنامج سياسي واقتصادي وإصلاحي شامل.

وهذه الإصلاحات لا تأتي بضغوط من الخارج، بل على العكس تتعرض لضغوط كبيرة من الخارج، فحركة التأميم ضرورية لتمويل عملية تحول اقتصادي اجتماعي ضخم، فالرئيس شافيز يرفض مثلا استقلالية البنك المركزي معتبرا أنه مفهوم ليبرالي جديد، فكما كانت الشركة العامة للبترول تابعة لواشنطن فالبنك المركزي تابع لواشنطن أيضا، ويعتزم شافيز استخدام الاحتياطي الضخم لدى البنك من فوائض البترول وقدرة ٣٧ بليون دولار لتنمية القطاع الزراعي والبنى التحتية والإسكان، وقرر بالفعل منح التعاونيات الزراعية الصغيرة ٣ مليارات دولار لتطوير أنشطتها هذا العام.

أعاد شافيز تسمية فنزويلا لتصبح «جمهورية فنزويلا الاشتراكية» وقد منح البرلمان الفنزويلي بالإجماع سلطات كاملة لمدة ثمانية عشر شهراً للرئيس المناهض لأمريكا للسماح له بقيادة الثورة الاشتراكية من خلال قانون يسمح له بالاشتراع وإصدار مراسيم لهذه الفترة

ومع استخدام القانون لوضع حد لسيطرة الشركات الأجنبية مثل توتال الفرنسية واكسون الأمريكية على أربع مصاف نفطية لكي تصبح خاضعة لسيادة فنزويلا، بدأت الحكومة تعديل التشريع النفطي للسيطرة على عقود تقاسم الإنتاج أو الاستكشاف الموقعة مع شركات أجنبية. وأعطى شافيز الإشارة لاستكمال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي ضرب الإقطاعيين بشدة في بلد ماتزال الزراعة هي المصدر الرئيسي لدخل غالبية السكان وسط سيطرة إقطاعيين كبار تعودوا على الارتباط بالعسكريين من ضباط الجيش والشرطة والسياسيين ورجال الدين من الكنيسة الكاثوليكية. ويراهن شافيز على بناء تحالف سياسي اجتماعي ضخم في مواجهة الإقطاعيين والقطاع الخاص الضخم ووكلاء الشركات الأجنبية ونفوذ شركات النفط، مؤكدا أن التحالف الاشتراكي سيكون أقوى هذه المرة في تنفيذ القوانين الجديدة، بعد أن واجه مقاومة مريرة في ٢٠٠١ عندما بدأ بتطبيقها.

ويصر شافيز على مواصلة بناء تحالف إقليمي في أمريكا اللاتينية من الدول ذات الأنظمة الاشتراكية والتقدمية، في مواجهة منظمة الدول الأمريكية وهاجم رئيسها التشيلي خوسيه ميجل انسولزا قائلا في خطاب له إنها تمثل الهيمنة والسيطرة الأمريكية وأن رئيسها كسيح وغبي.

وفي آخر ظهور خارجي منذ أيام لشافيز في نيكاراجوا بمناسبة تنصيب زعيم جبهة الساندينستا دانيل أورتيغا الذي عاد إلى الحكم عبر انتخابات نظيفة وديمقراطية، إلى جانب رئيس بوليفيا مورالييس الذي يصر على ارتداء زى الهنود الحمر أجداده والذين ينتسب إليهم، أظهر شافيز قدرة على قيادة تحالف جديد، لا يحمل أية نزعات عسكرية عدوانية ولا مشروعات حربية، وإنما يحمل مشروعا اجتماعيا اقتصاديا جديدا ومتطورا لبناء أنظمة اشتراكية ملائمة للقرن الواحد والعشرين، وهي تجارب يرى الكثيرون خاصة في العالم الغربي أنها ضد حركة التاريخ، وربما فإن هناك خططا ومؤامرات لإفشالها وإسقاطها، فيما يستغرب البعض عندنا من أن هناك في هذا العام من يرفع شعاراً مثل بناء اشتراكية القرن الواحد والعشرين، فيما شافيز يقدم إجابات تستحق الانتباه وهو يقود ثورة لصالح الفقراء والمهمشين والمستغلين.

■ **أحمد سيد حسن**
كاتب مصري
عن موقع قاسيون

أمريكا دولة بوليسية في عهد بوش

من ينظر إلى تصرفات الرئيس بوش مؤخراً يتأكد أن الرئيس لم يتمعن جيداً في نتائج انتخابات منتصف الفترة للكونغرس التي جرت في نوفمبر بل لا يزال يعيش تلك الأجواء التي سادت في عام ٢٠٠٢.

في ذلك العام استخدم البيت الأبيض الخوف من الإرهاب لبث الرعب في نفوس الناخبين الأمريكيين مما ساهم في فرض هيمنة الجمهوريين على الكونغرس. بعدها عمد بوش ونائبه ديك تشيني إلى توسيع السلطات الرئاسية إلى درجة ألحقت الضرر بالنظام الدستوري وبالتوازنات القائمة بين السلطات.

في عام ٢٠٠٦ أرسل الناخبون الأمريكيون رسالة قوية وواضحة لبوش مفادها انه قد حان الوقت ليكبح طموحاته الإمبراطورية. ومع ذلك لم نتلق حتى يومنا هذا أية إشارة تدل على أن بوش وعى تلك الرسالة. فبوش مايزال متمسكاً بفنتازيا تحقيق النصر في العراق ومايزال مستمراً في شن الهجمات على الحريات المدنية والنظام القضائي في أمريكا.

قبل عطلة عيد الميلاد أعلن الرئيس الجديد للجنة القضائية في الكونغرس السيناتور بتريك ليهي انه سيستمر في دفع الكونغرس نحو إجراء تحقيقات في المعاملة اللاإنسانية وغير الدستورية، التي يلقاها المعتقلون على ذمة قضايا الإرهاب. وقد رفضت حتى الآن وزارة العدل تسليم السيناتور بعض الوثائق التي تشير إلى تخويل بوش للسي.آي.ايه إقامة سجون سرية لا تطالها المحاكم الأمريكية أو المعاهدات الدولية، إضافة إلى وثائق أخرى تتعلق باستخدام وسائل وحشية في التحقيق مع السجناء.

في الشهر الماضي أصدر الرئيس بوش أحد فرماناته الرئاسية التي إن دلت على شيء فإنها تدل على عدم احترامه للقانون. هذه المرة طال هذا الاحتقار قانون الخدمات البريدية. فالرئيس لا يؤمن انه يتوجب على الحكومة الحصول على أمر من المحكمة لفتح الرسائل والطرود المرسلة في الدرجة الأولى في البريد الأمريكي. ويرى الرئيس أن للحكومة الحق في تفتيش البريد «إذا كانت هناك حاجة لذلك» ليس من أجل حماية الأرواح فقط بل من اجل جمع معلومات استخباراتية. القانون الأمريكي واضح في هذا الشأن حيث يتطلب الحصول على إذنٍ من المحكمة لفتح البريد وما عدا ذلك يمثل خرقاً سافراً لهذا القانون.

الأخبار الواردة من هنا وهناك ماتزال تذكرنا بالحالة المزرية للسجون التابعة للدولة التي تؤوي بعض المتهمين بالإرهاب حيث لا تحترم في هذه السجون الحياة البشرية أو حقوق المعتقلين.

تحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» مؤخراً عن القضية الجنائية التي رفعتها الإدارة الأمريكية ضد خوزيه باديلا الذي كان متهماً بالتآمر لتفجير «قنبلة قذرة» نووية في الأراضي الأمريكية. تم الاحتفاظ بباديلا في السجن لمدة عامين دون تهم ودون السماح له بالاتصال بمحام. ومن أجل تجنب رفع قضية إلى المحكمة العليا أسقطت إدارة بوش التهم الموجهة إليه ووجهت له تهمة جديدة هي تقديم الدعم المالي للإرهابيين.

ما كادت الحكومة تسقط التهم ضد باديلا حتى سارعت بتوجيه نفس التهم إلى رجل أثيوبي المولد اسمه بنيام محمد وهو ليس مواطناً أمريكيا على عكس باديلا مما مكن الإدارة الأمريكية من إلقائه في غوانتانامو حيث صنف على انه «عدو مقاتل».

تعرض محمد لممارسة أخرى شنيعة وهي تعريضه لسياسة التعذيب المنظم حيث يختطف أجانب من شوارع مدنهم ويشحنون بصورة سرية إلى دول لا تعطي أي وزن أو قيمة للقانون حيث يخضعون للتعذيب لصالح الحكومة الأمريكية. وذكر محمد انه تعرض للتعذيب في المغرب إلى أن اجبر في النهاية على التوقيع على اعتراف «يقر» فيه بالتآمر مع باديلا.

إن هناك مسؤولية أخلاقية تقع على كاهل الغالبية «الديمقراطية» تتمثل في معالجة جميع هذه القضايا. فلابد من معالجة جميع أنواع القصور في المحاكم العسكرية واستعادة حكم القانون واستعادة التوازن بين السلطات وخاصة ما بين الكونغرس والسلطة التنفيذية. «الديمقراطيون» يقولون إن هذه القضايا تتمتع بالأولوية بالنسبة لهم. إن معالجة هذه القضايا أمر حيوي للغاية (..) لقد آن الأوان لكي يصلح «الديمقراطيون» ما أفسده الجمهوريون.

■ **فرانسيس جاكسون**
موقع إيكاوس

بكين ترعب واشنطن أكثر فأكثر:

سلاح صيني جديد يبطل عمل الأقمار الصناعية

أعربت الولايات المتحدة واليابان واستراليا وكوريا الجنوبية مؤخراً عن قلقها إثر إعلان الاستخبارات الأميركية أن الصين أجرت بنجاح أول تجربة لسلاح قادر على إبطال عمل الأقمار الصناعية.

فبعد معلومة نشرتها مجلة «افييشن ويك»، أعلن مسؤول كبير في البيت الأبيض أن وكالات تجسس أمريكية خلصت إلى أن الصين نجحت في الحادي عشر من كانون الثاني في إجراء تجربة لسلاح قادر على تدمير الأقمار الصناعية.

من جهته، وصف وزير الدفاع الروسي سيرغي لافروف هذه المعلومة بأنها إشاعة، وقال «أخشى أن تكون (هذه المعلومات) من دون أساس، وإشاعات مبالغ فيها كثيراً»، مضيفاً أن «روسيا تعارض وستظل تعارض أية أعمال عسكرية في الفضاء».

الصين تقتحم نادي الفضاء المغلق

وخلال هذه التجربة، دمر الصينيون قمراً صناعياً صينياً قديماً للأرصاد الجوية عبر شحنة أطلقت بواسطة صاروخ بالستي، ووقع الاصطدام على بعد قرابة ٨٠٠ كلم فوق الأرض.

وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق البلدين الوحيدين حتى الآن اللذين اظهرا قدرتهما على تدمير أجسام في الفضاء، وفي حال تأكد دخول الصين هذا «النادي المغلق» فإن هذا الأمر سيثير مجددا الجدل حول القيام بأنشطة عسكرية في الفضاء.

وفي واشنطن، قال غوردن جوندرو المتحدث باسم مجلس الأمن القومي لدى الرئاسة الأمريكية إن «الولايات المتحدة تعتبر أن إنتاج الصين لأسلحة مماثلة وتجربتها يناقض روح التعاون التي يطمح إليها بلدانا في مجال الفضاء المدني».

وفي طوكيو، أعرب المتحدث باسم الحكومة ياشوهيزا شيوكازي بدوره عن قلقه في حين رفضت الصين الإدلاء بأي تعليق رسمي، إلا أن المتحدث باسم الخارجية الصينية للصحافيين ليو جيانتشاو أكد أنه «لا توجد حاجة للشعور بالتهديد» موضحاً أن الصين لا تنوي خوض سباق للتسلح في الفضاء ورافضاً في الوقت نفسه تأكيد قيام بلاده بتدمير قمر صناعي.

من جهتها، استدعت الحكومة الاسترالية سفيرة الصين فو يينغ، وقال وزير الخارجية الاسترالي الكسندر داونر للصحافيين أن القدرة على تدمير أقمار صناعية في الفضاء لا تتفق مع معارضة الصين التقليدية للقيام بأنشطة عسكرية في الفضاء.

■ **ميدل ايست اونلاين**

احتجاز أم صفقة؟

ذكرت مصادر صحفية ودبلوماسية أن الرئيس التنفيذي للمحاكم الإسلامية في الصومال الشيخ شريف شيخ أحمد موجود في نيروبي بعد أن استسلم الأحد الماضي ليتم احتجازه في أحد فنادق العاصمة الكينية تحت حراسة أمريكية. غير أن رئيس حزب من أجل الشعب الكيني أكد أن شريف ليس محتجزا في نيروبي بل جاء بدعوة من السلطات الأمريكية للتباحث معه وغيره من قادة المحاكم الذين تعتبرهم واشنطن معتدلين بشأن سبل مساعدة الحكومة الصومالية على بسط الأمن في مقديشو في حين تحدثت مصادر أخرى في كينيا والصومال عن صفقة بين شريف ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بهذا الخصوص.

الحكومة الصومالية الحالية منقسمة على نفسها حيال المحادثات مع المحاكم، بين رفض مطلق من جانب رئيس الوزراء علي محمد غيدي ورغبة أصوات أخرى داخل الحكومة والبرلمان بإجراء محادثات مع الأطراف المعتدلة في المحاكم كيلا تؤول أية مصالحة في الصومال دون المحاكم إلى الفشل.

وفي هذه الأثناء ما تزال القوات الأثيوبية بمباركة ومشاركة أمريكية متورطة في الصومال ضمن صفقة تبتغي في جوهرها تحويل الصومال إلى قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في منطقة القرن الأفريقي بعد وضع اليد عسكريا على مصادر الثروة ضمن ذهنية تتوهم إمكانية التوسع الكوني الأمريكي دون قيود أو حدود. ■■

حوارات دمشق...

كسر للجليد وتنفيس للاحتقان

■ محمد العبد الله

شهدت الأيام الأخيرة التي سبقت وصول رئيس السلطة الفلسطينية " محمود عباس" لدمشق عدة رحلات مكوكية لموفدين، حملا مسودة مقترحات للحوار بهدف تذليل عقبات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. مجال التحرك لم يتحدد بين رام الله- دمشق، بل توسع ليشمل " الدوحة " التي ساهمت قبل أشهر بجولات من الإتصال بين قيادتي " فتح و حماس " تمخضت عنه ماسمي حينها

" المبادرة القطرية " ذات النقاط الست. وصول " عباس" لدمشق كان خطوة هامة على أكثر من صعيد. كان تلبية لدعوة الرئيس " بشار الأسد " من أجل تبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الساخنة التي تعيشها المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية . القيادة السورية وعلى مختلف المستويات أكدت مجدداً، خلال لقائها مع الوفد الفلسطيني الزائر حرصها على وحدة الموقف الداخلي ورفضها وإدانتها لكل مظاهر الفوضى والإقتتال الداخلي، ودعمها اللامحدود لتشكيل حكومة وحدة وطنية ، تستند على ثوابت العمل الوطني.

أثمرت الجهود السورية الهائلة، مع التحرك المباشر للعديد من قيادات القوى الفلسطينية -الجهاد الإسلامي بشكل أساسي – على تحقيق اللقاء بين «محمود عباس» و«خالد مشعل» بعد عدة ساعات من الترقب والحذر، أعقبت فشل انعقاده في موعد سابق. اللقاء لم يكن كما أشاع المتفائلون «إعلان التوصل لاتفاق حول حكومة الوحدة الوطنية» لأنه لم يعدُ كونه، محاولة كسر الجليد من جهة، وصب الماء البارد على الرؤوس الحامية، التي تشن عبر الفضائيات والمهرجانات حرباً عبثية مدمرة. لقد أكد البيان المشترك الذي صدر بعد اللقاء، اتفاق الطرفين على أربعة قضايا:

❖رفض وتحريم الاقتتال الداخلي ووقف الحملات الإعلامية التحريضية.

❖استكمال الحوار وجهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية خلال الأسبوعين القادمين ودعم الحوار الذي استؤنف في غزة في إطار لجنة القوى الوطنية.

❖الشروع خلال شهر من تاريخه في خطوات تفعيل وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كما ورد في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

❖التأكيد على تمسكنا بحقوقنا وثوابتنا الوطنية ورفض الدولة ذات الحدود المؤقتة .

إن أبرز ماتضمنه البيان يمكن اعتباره إعادة تكرار للمواقف السابقة للفريقين، خاصة الدعوات برفض الإقتتال وتحريمه، ووقف الحملات الإعلامية، وكذلك المواعيد التي يتم تحديدها لإعلان تشكيل الحكومة أو إعادة بناء المنظمة. وللتذكير فإن ماتقرر في حوارات القاهرة قبل عامين تقريباً «آذار ٢٠٠٥» حول تفعيل المنظمة لم يجد طريقه للتنفيذ. إن بدء جلسات الحوار الوطني التي باشرت أعمالها في مدينة «غزة» تأتي بعد مشاورات عديدة لعبت خلالها «الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي» أدوراً مميزة لتقريب وجهات نظر الفريقين «فتح وحماس» وجمعهما حول طاولة حوار تشارك فيها كافة القوى الفلسطينية ونائب رئيس المجلس التشريعي. كما ساهم التوافق على تشكيل لجنة تحقيق لمتابعة كل التفاصيل المتعلقة بعمليات القتل والاختطاف التي شهدها القطاع مؤخراً، ومحاسبة الفاعلين عليها، التقدم بخطوات إجرائية هامة على طريق ضبط حركة الخلافات. لكن المخاوف الكامنة عادت للظهور مجدداً، بعد أن برز التباين بين الطرفين حول ماأحتواه البيان المشترك حول مدة الأسبوعين الملزمة لتشكيل الحكومة. عضو الوفد المرافق «صائب عريقات» أكد أن (الحوار سيستمر لأسبوعين) مضيفاً (إذا لم نتوصل إلى حكومة بإمكانها أن تكسر الحصار في أسبوعين، فإن خيارات «عباس» واضحة للغاية في إجراء انتخابات مبكرة). المتحدث الرسمي باسم «حماس» إسماعيل رضوان قال (لايوجد سقف زمني لهذا الحوار لكونه حواراً وطنياً شاملاً سيتطرق إلى قضايا مصيرية ومهمة، ولاينبغي أن يكون النقاش حولها تحت ضغط الوقت). في ظل هذا الفهم الثنائي للحوار ومدته، يأتي تصريح أحد قادة «الجبهة الشعبية» وعضو لجنة المتابعة الوطنية العليا «كايد الغول» ليسلط الضوء على المداولات العامة حول الموضوع (مسألة السقف الزمني للحوار ستكون إحدى نقاط البحث، ولاأستطيع الجزم كيف سيكون الموقف، لكن الغالبية مع تحديد سقف زمني، غير انه يجب أن نتعامل بمرونة مع الوقت ولانضعه سيفاً مصلتاً علينا، كما يجب أن لايبقى الحوار مفتوحاً إلى مالانهاية). في ظل هذه التوجهات لكل طرف، يبدو أن التوافق على إيجاد مخرج سريع للأزمة المستعصية مازال بعيداً، بالرغم من التسريبات التي تحدثت عن إتفاق «عباس ومشعل» على عقد لقاء وطني موسع في «القاهرة» تشارك فيه جميع القوى الوطنية، يتم خلاله إعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

لقاء دمشق لم يستطع تذليل العقبات التي تعترض سبل التوافق، خاصة مع المداولات التي تركزت حول «كتاب التكليف الرئاسي للحكومة وتوزيع المقاعد الوزارية». إن ماسيتضمنه الكتاب يعتبر برنامج عمل أية حكومة، ولهذا فإن التوقف عند بعض الكلمات والصياغات لايمكن اعتباره «فذلكة» لغوية فقط. فما بين «الإلتزام» بالقرارات الدولية والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف، و«الاحترام» لها تتحدد المواقف الأساسية لكل طرف، ولهذا فإن قياس أي عبارة أو موقف يجب أن يتم بميزان المصالح الوطنية للشعب وليس برغبات قوى الهيمنة العالمية. إن حرص البعض على أن يلتزم الفلسطينيون بالاتفاقيات والتفاهمات والمبادرات، بالرغم من سحق جنازير دبابات العدو الصهيوني لها، لايعدو كونه محاولة «تملق ونفاق» جديدة تجاه كيان العدو، توفر له الغطاء والدعم للمزيد من جرائمه. هذه المذابح التي لم تتوقف لساعة واحدة، فما بين الاغتيال والقصف وتوسع المستعمرات وتهويد مدينة القدس ومصادرة المزيد من الأراضي، يتكثف على أرض الواقع المشروع الصهيوني العنصري .

إن استحقاقات المرحلة القادمة بما تحمله من مخططات استعمارية دموية جديدة، في فلسطين، تتطلب قيام أوسع التحالفات الوطنية / التنظيمية، المستندة على برنامج عمل وطني جذري، بهدف إشراك جميع القوى والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية، للتصدي لهذه الهجمة الإمبريالية الجديدة. إن مهمة إعادة إحياء وتفعيل منظمة التحرير، الملتزمة بميثاقها الوطني، تبدو في هذه المرحلة الحاسمة حاجة وطنية وضرورة كفاحية.

■■

نيبال: خطوة أخرى على طريق الديمقراطية

يشارك المتمردون الماويون للمرة الأولى في الحكومة بعد اعتماد نيبال دستورا ينص على أن يشغلوا ربع مقاعد البرلمان الانتقالي.

وأعلن رئيس مجلس النواب النيبالي سوباش نيموانغ، أن البرلمان -الذي استأنف عمله في أيار ٢٠٠٦ بعد انتفاضة نيسان الديمقراطية ضد الملك- أقر بالإجماع دستورا انتقاليا يمنح الماويين ٨٣ من المقاعد الـ ٣٣٠ للبرلمان الانتقالي الجديد .

وقال وزير العدل نارايندرا بيكرام إن الدستور الانتقالي ينص على أن تعود السلطات التنفيذية لشعب نيبال.

وتم حل البرلمان الحالي ليعوضه البرلمان الانتقالي الذي سيشارك فيه الماويون للمرة الأولى في تاريخ البلاد .

ويتوقع أيضا أن ينضم المتمردون السابقون إلى حكومة وحدة وطنية سيتم إعلانها فور الاتفاق على توزيع المناصب الوزارية.

وكان الماويون وأحزاب الائتلاف الحكومي السبعة وعلى رأسها حزب المؤتمر والحزب الشيوعي قد وقعوا في ٢١ تشرين الثاني الماضي اتفاق سلام تاريخي يقضي بتقاسم السلطة مما ساهم في وضع حد لحرب أهلية أوقعت أكثر من خمسة عشر ألف وخمسمائة قتيل منذ شباط ١٩٩٦ ، وهو اتفاق دفع الملك نحو إعادة السلطة للمدنيين.

ووعد المتمردون الماويون بالتخلي عن الكفاح المسلح والتحول إلى حزب سياسي.

وكان الجانبان قد شاركا معا في ربيع ٢٠٠٦ بمظاهرات أرغمت ملك نيبال غيانندرا على التخلي عن سلطاته المطلقة ومن بينها السيطرة على الجيش.

وبموجب الدستور الانتقالي فقد الملك مؤقتا منصبه كرئيس للدولة الذي أسند إلى رئيس الوزراء جيريجا براساد كوارالا .

ومن المقرر أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية تكلف بصياغة الدستور النهائي وتحسم مصير الملكية والملك في حزيران ٢٠٠٧

وإضافة إلى مصير الملك هناك ملفات أخرى شائكة مثل ما إذا كان التعليم والصحة والعمل ستضمن كحقوق أساسية، كما يريد الماويون، وكيف يشكل مجلس الأمن القومي الذي يشرف على نحو مائة ألف من قوات الأمن.

■■

لبنان على حد السيف

يتجه المشهد في لبنان نحو المزيد من الانفجار مجهول العواقب والنتائج لناحية ما يسمى هناك عادة: السلم الأهلي.

على المستوى الأول يعد هذا الانفجار نتيجة طبيعية لحالة الاستعصاء القائمة في لبنان منذ ما قبل عدوان تموز ٢٠٠٦ وربما ارتباطاً بلحظة اغتيال الحريري الأب التي أريد لها أن تكون بحجم الحادي عشر من أيلول على المقياس والتوقيت اللبنانيين – الإقليميين بالمعنى الانقضاضي، ليصبح طرفا الصراع هما فريق المشروع الأمريكي الصهيوني ممثلا بتيار المستقبل وحلفائه في الداخل وفريق المشروع المضاد ممثلاً بحزب الله وحلفائه، وهو استعصاء وجد أحد تجلياته في هدف إسقاط الحكومة اللبنانية التي ساند عدد من أعضائها بشكل مباشر أو غير مباشر العدوان في زمنه، وباتت تحت ضغط الراعي الأمريكي الأوربي تصم آذانها وتغلق عيونها أمام حقيقة رفض غالبية الشعب اللبناني لها مع إعادة الاصطفافات ومسألتي الأقلية والأكثرية على نحو صحيح بعدما اتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود في قضايا العدوان والاغتيالات والتحقيقات والمحكمة الدولية ورئاسة الجمهورية والوضع الاقتصادي، وهي الحكومة التي لم تقدم شيئاً للمواطن اللبناني وهمومه المعيشية سوى زيادتها ومفاقمتها إرضاءً للشروط المرتبطة بإغداق الأموال عليها من أجل استمرار«صمودها »في وجه المعارضة ليس إلا، في معركة كسر عظم تتجاوز الحدود اللبنانية في كل الأحوال، حتى بات حال حكومة السنيورة كحال حكومة أولمرت إبان العدوان: تريد الانسحاب ولكن واشنطن لا تسمح لها .

وهكذا، فعلى المستوى الثاني يتحول لبنان مرة أخرى أيضاً مسرحاً لتنازع المشروعين على المستويين الإقليمي والدولي بين من يريدون سرقة نتائج الانتصار اللبناني المقاوم والشعبي العربي في عدوان تموز، وإعادة لبنان إلى دائرة الحرب الأهلية بحكم تركيبته القائمة أصلاً على أساس المحاصصة الطائفية، وبالتالي زج بلد عربي آخر بعد العراق وفلسطين في أتون النزاع الداخلي ترتيباً للشرق الأوسط الجديد، وإخراجه من دائرة الصراع على الجبهة الأساسية مع إسرائيل، ومن يريدون لجم ذاك المشروع سيىء الصيت وتأخير فصول أخرى له تتمثل في العدوان المتوقع الذي يحث الخطى والتحضيرات باتجاه إيران وسورية الموضوعتين على دائرة الاستهداف ذاتها .

ومن هنا تكرر الحكومة اللبنانية على نحو ممجوج العزف على وتر البعد الإقليمي للصراع الدائر في لبنان، ولكنها تنكر أنها ذاتها مرتبطة بالمشروع الأمريكي الصهيوني من جهة، ولا ترتقي إلى مستوى مسؤولياتها المفترضة بها كحكومة تجاه شعبها من جهة ثانية، وهذا هو الأساس الذي يعطي المعارضة أرضية تحركها ومشروعيته .

ومع استمرار حالة الاستعصاء وبدء تحوله نحو انفراجة ما بغض النظر عن نتائجها واتجاهها، فإن ما يؤسف له في المشهد اللبناني هو بدء سقوط ضحايا في الصراع عند هذا المستوى بما يحرف الأمور باتجاه الصراع الأهلي الطائفي، وهم الضحايا الذين يفترض سقوطهم على الجبهة الأساسية، إسرائيل بوصفها مركزاً إمبريالياً استعمارياً عدوانياً بحد ذاتها وقاعدة متقدمة للإمبريالية الأمريكية.

فما هي المخارج؟ إذا كان الأمريكيون والإسرائيليون ينظرون للمنطقة بوصفها ساحة واحدة للمعركة، فينبغي النظر إليها كذلك من جانب قوى المواجهة في إدارتها للصراع. وهذا يعني على الجبهة الفلسطينية الداخلية وقف تنازع المصالح والمراكز ووقف سيلان الدماء برصاص فلسطيني، وأن تعيد قوى المقاومة توجيه البندقية نحو العدو الصهيوني. ويعني عراقياً زيادة عدد عمليات المقاومة العراقية استهدافاً لقوات الاحتلال، وتغطية ذلك إعلامياً بما يعمل على سحب العراق تدريجياً من دوامة الصراع الأهلي ومنطق تصفية الحسابات الداخلية والإقليمية، وإذا كانت سورية وإيران مقتنعتين بأنهما موضوعتان على دائرة الاستهداف الاستباقي التفتيتي – وهما كذلك – فينبغي عليهما أخذ زمام المبادرة باستباق على الاستباق سواء في الخليج أو الجولان، لا أن تبقى الأمور محصورة بلبنان أو العراق، ومن شان كل ذلك أن يعيد الاصطفافات والفرز داخلياً وإقليمياً إلى أبعاده الحقيقية، تلبية لإرادة الجماهير، وتعبيراً عنها، وبما يضمن التفافها حولها ولكن بعد اتخاذ جملة الإجراءات والتحضيرات التي تضمن ألا يكون ذلك « خطة استشهادية»أو قفزة في الفراغ، وجميعنا يذكر على سبيل المثال أنه إبان عدوان تموز وخلافاً لكل توقعات أمريكا وإسرائيل ونظم الانهزام العربي، فقد ارتفعت أعلام حزب الله وصور السيد حسن نصر الله في كل الشوارع العربية من المحيط إلى الخليج بما في ذلك الأزهر ودول الخليج العربي.

■ عبادة بوظو
o.bozo@kassioun.org

من مايكل مور الى بوش... دون تحية

بعث المخرج الأمريكي المناهض للحرب على العراق مايكل مور رسالة ساخرة إلى الرئيس جورج بوش بمناسبة إعلانه الإستراتيجية الأمريكية في العراق منتقداً ما جاء فيه بسخرية لاذعة، قائلا:

سيدي الرئيس، شكرا لخطابك الموجه إلى الأمة. فمن الجيد انك ما تزال تود التحدث إلينا بعد تصرفاتنا في تشرين أول.

آصغ إلي، هل استطيع أن أكون صريحا معك؟ إن إرسال ٢٠٠٠٠ من القوات الأمريكية إلى العراق لن ينجز المهمة. وهذا سيعيد الوضع هناك إلى مستواه الذي كان عليه في العام الماضي، ونحن خسرنا الحرب في السنة الماضية! وحاليا نقول إن مليون جندي أمريكي خدموا في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وإرسال بضعة آلاف غير كاف لإيجاد أسلحة الدمار الشامل! عفوا.. اقصد إحضار أولئك المسؤولين عن ١١/٩ إلى العدالة! أو لنجرب هذا السبب: تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط..

ويضيف مور: الآن عليك أن تظهر بعض الشجاعة يا رجل! عليك أن تكسب هذه المرة! قبضت على صدام.. وأعدمته!

كم أحببت مشاهدة شريط الفيديو لعملية الإعدام.. تماما مثل أفلام الغرب المتوحش الأشرار يرتدون الأسود ... وكان حكم الغوغاء بلا محاكمة. اعترف أنني اشعر بالأسف للورطة التي أنت بها، وكما قال ريكي بوبي: «إذ لم تكن الأول فأنت الأخير»، أما أنت فقد تم إذلالك أمام كل العالم ولم نستفد نحن الأمريكيون.

سيدي، أصغ إلي عليك أن ترسل الملايين من القوات إلى العراق وليس الآلاف فقط! والطريقة الوحيدة التي تمكنك من السيطرة على الوضع هو إغراق العراق بالملايين منا! أعرف انه يعوزك الجنود المستعدون للقتال لذلك ستبحث عن مكان آخر.

إن الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها هزيمة شعب عدده ٢٧ مليون – العراق – هي أن ترسل على الأقل ٢٨ مليون أمريكي إلى هناك... فبهذه الطريقة ستنجح الأمور فقط.

والخطة تكون بان يقتل كل شخص من الـ٢٧ مليون أمريكي عراقيا واحدا وبهذه الطريقة تتم معالجة المتمردين بسرعة وبفعالية.

أما المليون المتبقي فسيبقى في العراق ليعيد بناء كل شيء.. هكذا بهذه البساطة.

الآن أعرف أنك ستقول: وأين سأجد ٢٨ مليون أمريكي يذهبون إلى العراق؟

حسنا إليك بعض الاقتراحات:

– هناك أكثر من ٦٢ مليون أمريكي صوتوا لك في الانتخابات الأخيرة (الانتخابات التي جرت بعد سنة ونصف من الحرب التي علمنا حينها أننا نخسرها) وأنا اعرف على الأقل أن ثلثهم يريد أن يضع جثمانه في صندوق يشبه ذلك الذي وضعت عليه علامة «متطوعون».

–أعرف أن الكثير من هؤلاء بالرغم من اختلافاتنا السياسية لا يعتقدون أن أحداً ما يجب أن يذهب ويقاتل عنهم بينما هم مختبئون هنا في أمريكا .

– أبدأ بلقاءات «اقتل عراقياً» في جميع المدن الأمريكية!!.

أذكر أنني حضرت أحد اللقاءات التي نظمها لويس دبوس (المحلل السياسي في سي. ان.ان) وأقسم أن بعض الأفكار الجيدة جاءت بعد «الكأس الثالث»!!.

–أرسل جميع الإعلاميين في المحطات التلفزيونية الرئيسية.. ففي النهاية لقد كانوا خير معين لك في إحضار هذه الحرب لنا – كما أن الكثيرين منهم خضعوا للتدريب.

– وإذ لم تستطع الحصول على ٢٨ مليوناً فعليك بمشاهدي محطة فوكس نيوز الإخبارية.

سيد بوش، لا تستسلم! فالآن ليس هو الوقت لتضرب بكل قوتك! ولا تكن ضعيفا فترسل قوات متعبة. دع مواطنيك خلفك وتقدم كقائد حقيقي... ولا تترك محافظاً خلفك! وأسرع إلى هناك.

● نقلاً عن: العرب اليوم

تعا... نحسبها...

المساعدة المنزلية

الكلفة المترتبة لاستقدام المساعدات المنـزليـات علـى الاقـتـصـاد الـسـوري ...والبداية من عدد المساعدات المتواجدات حاليا في سورية المقدر بـ ٧٥٠٠٠ مساعدة (قابل للزيادة) (من الفلبين، سيرلانكا، الحبشة، السودان،...) ....تتحمل الأسرة الميسورة أعباء استقدامهن بدءاً من:

- بطاقة الطائرة المتوجب دفعها كل سنتين مرة للمساعدة كحق إنساني (لـزيارة الأهـل) ... وتـقـدر بـين ٥٠٠- ٩٠٠ دولاراً أمريكياً حسب جهة القدوم (وسطياً ٧٠٠ دولاراً كل سنتين) أي الكلفة السنوية ٣٥٠ دولاراً /سنة والكلفة الإجمالية ...

٣٥٠ دولاراً × ٧٥٠٠٠ مساعدة منزلية = ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ دولاراً أمريكياً /سنة.

- ثم الراتب الشهري حسب الكفاءة والـسـيرة الـذاتـيـة ويـقـدر بـين ١٥٠- ٣٠٠ دولاراً شـهـرياً (والـوسـطـي ٢٢٥ دولاراً/شـهـر) الكلفة السنوية لـ ٧٥٠٠٠ مساعدة...

٢٢٥ دولاراً× ١٢شـهـراً × ٧٥٠٠٠ = ٢٠٢,٥٠٠,٠٠٠ دولاراً/سنة

- إلى كـلـفـة الـمـتـطـلـبـات الـيـومـيـة للمساعدة المنزلية ...هي ٦٠٪ غذائية من إجمالي الكلفة و٤٠٪ غير ذلك (صحة , ملابس,متطلبات مختلفة...) أما الحاجة الغذائية اليومية الضرورية للمساعدة الـواحـدة هـي ٢٤٠٠ حـريـرة كلفة هذه الحريرات حوالي ٦٢ ل.س/يومياً وتعادل ١.٢٢ دولاراً/يومياً ... الكلفة الإجمالية السنوية :

١.٢٢دولاراً × ٣٦٥ يوماً × ٧٥٠٠٠ مساعدة = ٣٣,٣٩٧,٥٠٠ دولاراً أمريكياً ...

وبالنسبة للكلفة غير الغذائية (صحة , ملابس,متطلبات مختلفة...)والتي تقدر بـ ٤٠٪ وتحسب من الكلفة الغذائية وتبلغ ٢٢,١٨٧,٠٠٠ دولاراً ... و إجمالي كلفة المتطلبات اليومية :

٣٣,٣٩٧,٥٠٠ دولاراً + ٢٢,١٨٧,٠٠٠ دولاراً = ٥٥,٨٤٥,٥٠٠ دولاراً /سنة.

- وصولاً إلى حاجة المساعدة المنزلية الإنسانية للاتصال بأهلها كل ١٥ يوم مرة والمدة الوسطية هي ١٥ دقيقة... وفي السنة ٣٦٠ دقيقة... كلفة الدقيقة ٢٠ ل.س تقريباً وتعادل ٠.٣٩ دولاراً والكلفة الإجمالية للاتصالات الهاتفية ...

٣٦٠ دقيقة /سنة ×٠.٣٩ دولاراً × ٧٥٠٠٠ مساعدةً = ١٠,٥٣٠,٠٠٠ دولاراً

والنتيجة الحصول على كلفة إجمالية سنوية لاستقدام المساعدات المنزليات هـي مجـمـوع الـكـلـف الـسـابـقـة وتـسـاوي ٢٩٥,١٢٥,٥٠٠ دولاراً أمريكياً /سنة ...

هذه الأرقام كبيرة بكل المقاييس تعادل كلفة ١٠٠٣٥ فـرصـة عـمـل في سـوريـة باعتبار كلفة فرصة العمل ١.٥ مليون ل.س، وكلفة الفرصة هنا على الأغلب هي لمنشاة متكاملة... أما إذا أردنا خلق فرص عمل لأشخاص يناسبهم هذا النوع من العمل فتنخفض الكلفة كثيراً... وتزداد بالتالي الإمكانية لامتصاص هذه الفئة من العاطلات عن العمل وبمهنية عالية ... هذا من جانب أما من جانب آخر فإن استقدام المساعدات المنزليات من الخارج أدى لارتفاع كبير في عدد العاطلات عن العمل في صفوف المساعدات المنزليات السوريات اللواتي يمتهن هذه المهنة بشكل حر وغير منظم... وتداعيات هذه البطالة يكون على عدد كبير من الأسر التي كانت تعيلها هذه المساعدات ويهددها بالتالي في لقمة عيشها و... ربما في بنيانها واستقرارها الاجتماعي...

المترنح

■ taanhsubah@kassioun.org

جرائم الشرف.. قتل وحشي ومتعمد تحت حماية القانون

يضيق مفهوم الشرف في هذا المجتمع المدفوع للغرق في الجهل والتخلف ويتحول من خط فاصل بين الإنسانية والتوحش إلى وسيلة لإثبات الذكورة وتكريس الهمجية، لتكون النتيجة:فتيات يذبحن وهن في ريعان الصبا، لاتملك الواحدة منهن الحق حتى في أمنية أخيرة.. أحكام إعدام تصدر دون محاكمة أو حتى تفكير، والحجة الدفاع عن الشرف، حتى ولو كان أقصى ما فعلته الضحية هو الخروج من منزلها دون إذن ذويها!

المؤسف في كل ذلك أن نصوص القانون، ثم التطبيق السيئ لها، يشكلان معا الغطاء المزدوج لكل هذه الجرائم البشعة، فنصوص القوانين العربية كلها تعفي أو تخفف جدا من عقوبة من يرتكب جريمة بدافع الشرف بما فيها قانون العقوبات السوري، ففي المادة (٥٤٨) منه يقول:

١- يستفيد من العذر المحل من فاجأ زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنا المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلهما أو إيذائهما أو على قتل أو إيذاء أحدهما بغير عمد.

٢- يستفيد مرتكب القتل أو الأذى من العذر المخفف إذا فاجأ زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في حالة مريبة مع آخر.

إن هذه القاعدة القانونية تحد جدا من نطاق تطبيق العذر المحل أو المخفف لأنها تشترط المفاجأة وعدم العمد، أي أن مرتكب الجريمة يجب أن يفاجأ بوجود قريبته مع شخص آخر وألا يكون عالما مسبقا بوجودهما، وألا يكون ذاهبا بقصد ارتكاب الجريمة، ولكن إثبات عدم العلم المسبق أمر عسير، وغالبا ما يستند القضاة إلى أقوال مرتكب الجريمة نفسه! ولأن مجتمعاتنا ذكورية فإن الأسر غالبا ما تدافع عن مرتكب الجريمة، وتشهد معه أمام القضاء لأنه (حامي شرف الأسرة والمدافع عن عرضها)، ولأن القضاة أبناء هذه المجتمعات، فإنهم يميلون غالبا إلى الحكم بأن عنصر المفاجأة موجود ويمنحون القاتل العذر المحل أو المخفف.

والسؤال الكبير هنا: استنادا إلى أي نص يعفى قاتل أخته التي تزوجت دون موافقة أهلها، واستنادا إلى أي نص يستفيد من عذر مخفف من قتل ابنته لأنها تأخرت ليلا عن المنزل؟

لنسلم جدلا بأن هذه المادة تطبق تطبيقا صحيحاً، فكيف يكون قتل شخصين وتحت أي ذريعة عملا لا يعاقب عليه، وما هو المصدر الحقيقي لهذه المادة القانونية؟

إن قانون العقوبات السوري مأخوذ عن قانون العقوبات اللبناني المأخوذ بدوره عن قانون العقوبات الفرنسي (الذي وضع في العام ١٨١٠)، وفي قانون العقوبات الفرنسي كان يوجد نص مشابه، ولكنه لا يعطي عذرا محلا بل عذرا مخففا، وقد ألغيت هذه المادة من القانون الفرنسي منذ عقود طويلة.

إذا فالأصل المادي لهذه القاعدة هو القانون الفرنسي، ولكن من أين جاء التعديل لهذه المادة بتحويل العذر من مخفف إلى محل؟

إن القانون هو حصيلة ثقافة وأخلاقية المجتمع وكيفية تقديره ومعرفته لمفهوم الحق، وبالنسبة لمجتمعنا فإن الهيكلية الأساسية للقانون أخذت عن فرنسا بعد إسقاط ما يخالف روحية المجتمع والنظام العام فيه، ثم الإضافة والتعديل بما يلائم هذه الروحية، وقد نص القانون المدني في مادته الأولى على أن المصدر الثاني للقانون بعد التشريع، هو الشريعة الإسلامية، والثالث هو العرف، والرابع هو مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، وبالتالي فإما أن يكون مصدر هذه المادة الشريعة الإسلامية أو العرف أو مراعاة ثورة الغضب الناتجة عن الاعتداء على الشرف المتجذر في نفسيتنا الشرقية، ومراعاة هذا الغضب المبرر مستمدة من قواعد العدالة.

وليس لهذه المادة أي أصل في الشريعة الإسلامية، بل على العكس من ذلك فالاتهام بجرم الزنا دون أربعة شهود هو بحد ذاته جرم يعاقب عليه باتفاق المذاهب الإسلامية مجتمعة، فكيف سيكون موقف الإسلام من القتل بحجة الزنا دون أي شاهد، كما أن عقوبة الزنا لغير المتزوجين هي الجلد وليس القتل، فعقوبة القتل رجما تطبق على المتزوج رجلا كان أم امرأة في حالة توافر الشهود الأربعة، ولم تنص الشريعة الإسلامية على إعطاء الحق لأحد في اقتضاء حقه وتنفيذ العقوبات الشرعية بنفسه لا في هذه الجريمة ولا في غيرها.

وأما بالنسبة للعرف، فلكي يعتبر مصدرا للقاعدة القانونية، فيجب أن يتولد في أذهان الناس أن العرف ملزم لهم من الناحية القانونية تحت طائلة الجزاء، حتى يعتبر هذا العرف قاعدة قانونية، وعدم توفر هذا الشرط في حالة جريمة الشرف واضح لا حاجة لبيانه، وقد يرد على ذلك بأن هذا العرف موجود وأن الشعور بالإلزام ناتج عن اعتبار من يتخلف عن قتل قريبته التي ترتكب جرم الزنا جبانا، والجزاء المترتب على ذلك هو احتقار المجتمع، ويرد على ذلك أن العرف لكي يعتبر مصدرا للقاعدة القانونية، يجب ألا يكون فاسدا، وفساد التعارف على القتل واضح لا لبس فيه، كما أن القانون لا يتلقف كل أعراف المجتمع ويطبقها، بل يأخذ ما هو ملائم للقانون والعدالة منها فقط، وتطبيق عرف كهذا فيه تجاوز لغاية أساسية من غايات القانون وهي عدم السماح للأفراد باقتضاء حقوقهم بأنفسهم.

أما بالنسبة لتبرير هذا النص بثورة الغضب، فإن القانون والمؤسسات القضائية قد وجدت أصلا لتهذب الإنسان وتعقل غضبه وتمنعه من اقتضاء حقه بنفسه، فكيف يقوم المشرع بترك الحبل على غاربه لمرتكبي جرائم الشرف كي يعبروا عن غضبهم كما يشاءون؟

كما أن قانون العقوبات قد خفف من عقوبة من يرتكب جريمة بدافع الغضب المبرر فما هي الحاجة لوجود نص خاص بجرائم الشرف.

إن المصدر الحقيقي لهذه القاعدة القانونية هو تخلف العصور الوسطى والجهل وذكورية هذا المجتمع، وإن وجود هذا النص يشجع الذكور على ارتكاب هذا النوع من الجرائم، وإلغاؤه يجعلهم يفكرون ألف مرة قبل ارتكاب هذه الجرائم، لذلك ففائدة إلغاء هذا النص سواء على الصعيد الاجتماعي أو الأخلاقي وحتى الحقوقي أمر لا لبس فيه.

إن إلغاء المادة (٥٤٨) من قانون العقوبات في هذه الوقت تحديدا يعبر عن رغبة المجتمع بالانتقال إلى مرحلة جديدة بعيدة عن الهمجية والموروث السيئ الذي لا علاقة لتراثنا ولا لثقافتنا الإسلامية به، كما يعبر عن قدرتنا على تجاوز التخلف، والتقدم باتجاه المستقبل، لأن رقي القانون والخضوع المطلق لسيادته هما المعبر الأبرز عن المستوى الحضاري للأمم.

■ نجوان عيسى

معاقون، أم ذوو حاجات خاصة ؟

من منا ليس ذا حاجة خاصة بشكل أو بآخر؟ بعض الحاجات ظاهر للعيان، كضعف البصر أو انعدامه، وضعف السمع أو انعدامه، فقدُ أحد الأطراف، عدم القدرة على النطق، وغيرها.. والحاجات الأقل ظهوراً تتمثل في صعوبة الإدراك أو صعوبة النطق، التخلف العقلي، لكن أخطرها هو صعوبة التعلم، إذ أن من يعانيها يعتبر «غبياً» ولا ينظر له كفرد يتعلم بطريقته الخاصة، بل كمتخلف لا يجدي التعب معه نفعاً، ولطالما أخفت أسر أطفالها المتخلفين كي تزوج بناتها أو خوفاً من نظرات المجتمع المرتابة أو المشفقة..

كلمة «معاق» التي تغيرت في المصطلحات التربوية، كانت تطلق على أصحاب الحاجات الحركية، وبالتالي على إعاقة في الحركة، غير متضمنة حاجات كثيرة غيرها، وهي تلزم بفهم السامع لها أن صاحبها (غير قادر)، مع أنه قد ثبت أن ذوي الحاجات الحركية يستطيعون الكثير إن استخدموا بطريقة فعالة ما تبقى من أطرافهم، أو وجدت أدوات تساعدهم على ذلك، وأثبت أيضاً أنهم بذكاء لا يختلف عن الأفراد الطبيعيين، بل ربما يزيده في حالات تعددت.

تلزمنا وقفة عند النظرة الاجتماعية لذوي الحاجات الخاصة، كيف بدأت وكيف تطورت.

توصد الأبواب دون ذوي الحاجات، ويحجبون عن المجتمع، فإن خرجوا استغربهم العامة وتساءلوا وتهامسوا حولهم، بالتالي يعودون ليوصدوا أبوابهم طوعاً.

تكمن المشكلة في أن المجتمع لم يعتد على وجودهم، بالتالي يشكلون محور تساؤل يعود عليهم بالحرج فينفون أنفسهم مرة أخرى، وتتوارث المشكلة ولا من حلول، فالطفل إن رأى ضريراً يعبر الشارع، يسأل والدته فتجيبه بعفوية: «يا حرام، إنه لا يستطيع الرؤية» تنتقل الـ(يا حرام) إلى الطفل، ثم إلى الضرير، لتبني حاجزاً بين الطفل وبينه، وبين الضرير ووجوده في المجتمع، فيفضل النفي على الـ(يا حرام).

المشكلة هذه لم توجد في دول عدة من العالم، إذ أن الأطفال جميعهم، بحاجاتهم وطبيعتهم يلعبون في ذات الحديقة، ويذهبون (غالباً) إلى ذات المدرسة، ويأكلون ويشربون في ذات المكان، بالتالي اعتاد الطفل الطبيعي على وجود آخر يحتاج مساعدة، وقد يقدمها هو له، ويعتاد ذو الحاجة الخاصة على طفل طبيعي يلعب معه، ويكلمه دون محاذير أو مخاوف، وسيقبل بالتأكيد المساعدة المقدمة منه.

شرعت سورية منذ ما يقارب ٥ أعوام في مشروع يهدف لدمج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في التعليم الابتدائي، محاولة لدمج الطفل ذي الحاجة والطفل الطبيعي اجتماعياً (إذ أن كليهما يحتاجان هذا الدمج)، من جهة أخرى يهدف لتعليم ذوي الحاجات الخاصة، الذين طالما تركوا خارج إطار النظام التعليمي الإلزامي.

افتتح صفان في مدرستين في دمشق لبدء المشروع، وأحدهما في منطقة القصاع، والآخر في أتوستراد المزة، وقد عانى المشروع التجريبي من مشاكل منها:

١- عدم تفهم أولياء أمور الأطفال الطبيعيين للمشروع، ومخافتهم من أذية أطفالهم الجسدية، وحتى النفسية منها.

٢- عدم تأهيل المبنى المدرسي ليلاءم حاجات بعض الأطفال.

٣- قلة الخبرة في التعامل مع الحاجات.

٤- عدم تقبل المدرسين في فصول الدمج للأطفال ذوي الحاجات الخاصة على العموم دون تخصيص.

٥- إدارة المدرسة في المزة اعتبرت أنه: «كلما بيلاقوا ولد معوق بيجيبولي إياه، شو أنا عندي ملجأ»، بالتالي فالقائم على التنفيذ غير مقتنع تماماً بأهمية وجدوى المشروع.

٦- عدم وجود غرفة مصادر في مدرسة المزة، وقلة موارد ومواد غرفة المصادر في مدرسة القصاع، وغرفة المصادر هي الغرفة التي يرتادها ذوو الحاجات الخاصة لاستكمال ما لم يستطيعوه أثناء الدرس، وذلك بمدرسة مختصة ووسائل تعليمية خاصة جداً، ويجدر بالذكر أن غرفة المصادر في مدرسة القصاع زوّدت بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من محتوياتها من أولياء أمور ذوي الحاجات الخاصة.

نشير إلى أن الملاحظات السابقة يُعمل على تداركها، لكن لابد من الإشارة إليها، إضافة إلى أنه:

١- خصص في وزارة التربية مكتبان: الأول يعنى بذوي الحاجات الخاصة والثاني بالمتفوقين، بعد أن كانا مكتباً واحداً.

٢- فُرغ كادر متميز للعمل في مشروع الدمج والتخطيط له ومتابعته.

٣- يتم بشكل دوري إقامة دورات جد متخصصة في هذا المجال، تقدم للمدرسين المعنيين بالمشروع كخطوة أولى، ليصار إلى تعميم المشروع على جميع المدارس.

٤- سيقدم خبراء من خارج القطر لمتابعة المشرفين والقائمين على التنفيذ.

٥- تزامن المشروع مع إطلاق العديد من الحملات والمشاريع ذات الصلة، وبدأ المشروع يثبت جدارته، حيث بتنا نرى أولياء أمور أطفال ذوي حاجات خاصة يتقبلون فكرة أن طفلهم يحتاج شيئاً ما، وأنه ليس عالة وليس (يا حرام).

٦- ظهر اهتمام كبير من المدارس الخاصة بهذا الاتجاه، وازداد عددها ونوعها، وأظهرت تقدماً وتطوراً مع مجمل الحالات التي وردت إليها.

٧- ساعد قانون العمل الجديد على تشغيل ذوي الحاجات الخاصة، مع الإشارة إلى تحفظات كثيرة تنسب إلى القانون، خصوصاً آلية التنفيذ وعدد ونوع الحالات التي تم توظيفها جدياً.

تشير النتائج الأولية بعدما يزيد على ٣ سنوات من بدء تطبيق المشروع فعلياً إلى تغير واضح في نظرة الأطفال لبعضهم، وتصالح أولياء أمور الطلاب مع الفكرة (أولياء أمور الطلاب ذوي الحاجات والطلاب الطبيعيين)، وبالتالي خطوة باتجاه تعميم اجتماعي حقيقي، كما أن نتائج متابعة ذوي الحاجات الخاصة تعليمياً قابليتهم للتعلم واستفادتهم الكبرى من المشروع.

لابد من الإشارة إلى أن الأطفال ذوي الحاجات الخاصة يقسمون إلى: غير قابلين للتعلم، وقابلين للتعلم

والقابلون للتعلم بدورهم هم: قابلون للدمج مع خطة خاصة رديفة، وغير قابلين للدمج بخطة خاصة فردية.

■ قدر فياض

مديرية المسارح والموسيقا ومشروع التحول إلى هيئة عامة للمسارح

تغييرات نحو الأفضل أم نحو تفاقم الأزمة؟؟

يعيش الوسط المسرحي هذه الفترة إرهاصات، يرى البعض أنها نوعية وستحول الوضع المسرحي من حالة السبات إلى عودة الحياة، أو على أقل تقدير تحسين أوضاع الفنانين المسرحيين، وبالتالي تحسين أوضاع المسرح.

الخطوة التي ستتخذها وزارة الثقافة هي: تحويل المديرية العامة للمسارح والموسيقا إلى هيئة عامة للمسارح على غرار التلفزيون.

وهذه الخطوة كان قد بدأها السيد زهير رمضان عندما كان مديراً للمسارح، وكان آنذاك يتوقع - كما كان يقول - أن يستمر في منصبه لسبعين سنة قادمة إلا أن الأمور لم تدم له، لكن المشروع استمر وهاهو الآن قيد النقاش والتنفيذ في وزارة الثقافة.

خطوة للأمام أم تفاقم للأزمة؟

لاشك أن تحويل المديرية إلى هيئة عامة للمسرح سيمتص معظم خريجي المعهد العالي للفنون المسرحية العاطلين عن العمل، وبالتالي نكون قد عالجنا مشكلة بطالة الفنانين، لكن يخشى أن تمسي هذه الهيئة الوليدة مثل سابقتها الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وقد أشار بعض الفنانين إلى هذه التوجس عند لقائهم مع السيد وزير الثقافة في مسرح القباني.

فالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون تضم نحو أربعة آلاف موظف، والبعض يقول إنهم قد أصبحوا سبعة آلاف، مائتين منهم يعملون، أما الباقي فهم مجرد أرقام أو أعداد في السجلات الرسمية.

ونشير هنا أن محطات تلفزيونية ناجحة ولها حضور جماهيري واسع مثل الجزيرة والعربية وغيرهما، يعتمد نجاحها على مائتي موظف فقط..إنها مفارقة غريبة!

هيئة بلا مرافق

في نهاية كل شهر يلتقي الفنانون في مديرية المسارح لقبض رواتبهم، ولك أن تتخيل كيف يضيق بهم مبنى المديرية، وكيف تكتظ غرفة المسرح القومي وهي الغرفة الوحيدة التي تجمع شملهم في هذا المبنى الضيق، والسؤال الآن: هل مديرية المسارح بوضعها الحالي تضيق بموظفيها فكيف إذا تحولت إلى هيئة؟!

كما أنها أساساً بلا مرافق، فلا يوجد سوى مبنى المديرية المتهالك ومسرح الحمراء ومسرح القباني ومسرح العرائس وهذه المرافق تضيق بموظفيها الأساسيين، وعندما تتحول إلى هيئة فهذا يعني موظفين جدد وأقسام مختلفة وأنشطة متنوعة . . . إلخ.

أين المرافق التي ستستوعب ماهو موجود ماهو قائم؟

كانت الخطة في السابق أن يكون للمديرية جزء من مبنى دار الأسد للثقافة والفنون لكن مع تحول هذه الدار إلى هيئة مستقلة أصبح لزاماً على المديرية وهي الكيان الأساس أن تتبع نفس الخطى وتتحول إلى هيئة وأن تجد لنفسها المرافق اللائقة.

أجور الفنانين، والأمل القادم

لم يتبدل كثيراً نظام الأجور والمكافآت في مديرية المسارح في العشر سنوات الأخيرة، بل ربما تراجع قليلا، فكلما أتى وزير جديد يخفض أجور الفنانين ومكافآتهم حرصاً منه على ضغط النفقات، ولا أدري إذا كانت هذه النفقات الزائدة سببها أجور الفنانين أم الفساد والهدر الذي يعم مؤسساتنا قاطبة.

مديرية المسارح تضم أهم فناني سورية، وهم بالمجمل لايعرفون منها إلا غرفة المحاسب، كما أنهم يرفضون العمل ضمن نظام الأجور المعمول به، فما يتقاضاه أي فنان عن مشهدين في التلفزيون يعادل أجر مسرحية تحتاج لشهرين أو أكثر لإنجازها. فلماذا إهدار الوقت على أجور بخسة؟

الكلام عن رفع أجور الفنانين ومكافآتهم مطروح منذ أمد بعيد، وقد نوقش هذا الموضوع في نقابة الفنانين وفي مديرية المسارح، ولكن ضمن الميزانيات الهزيلة التي ترصد للأنشطة، وبشكل عام لا أحد يتوقع الوصول إلى حل نهائي في الأمد القريب.

إلا أن هناك سبل أخرى يمكن اعتمادها للخروج من هذه الأزمة هي: تأمين فرص عمل للفنانين على نظام المكافآت وبأجور جيدة دون الحاجة إلى توظيفهم، فهم بطبيعة الحال غير ملزمين بدوام باعتبار لديهم حجم عمل سنوي ومادام الأمر كذلك فلم توظيفهم في الهيئة العامة؟ بل يكفي التعاقد معهم على أعمال محددة وبأجور مناسبة. ولكن هل نأمل بأعمال مسرحية قادمة تستوعب الجميع، هذا الأمر رهن بما ستحصل عليه الهيئة الوليدة ضمن ميزانية.

كل يعمل على هواه

الكل يدعي أنه يرعى المسرح ويشجعه، والكل يدعي حرصه على تطور المسرح وتقدمه في هذا البلد.

العمال لهم مهرجانات والشبيبة أيضاً والطلائع والمسرح المدرسي والعسكري والحر والجامعي . . . إلخ كل هذه المؤسسات وغيرها تتبنى فكرة المسرح وتدعي رعايته وتعمل بشكل ذاتي ومستقل ودون تنسيق مع أي جهة نقابية أو اختصاصية.

ما معنى أن يكون لوزارة التربية - على سبيل المثال - عدة صالات عرض وهي مغلقة ولا يمارس فيها أي نشاط ولا تستطيع أي جهة أخرى الاستفادة منها.

لقد كان للزميل عصام عبد الرحيم - مدير المسرح المدرسي - بادرة جيدة في هذه المجال عندما حاول توقيع بروتوكول تعاون بين مديرية المسارح والمسرح المدرسي تستفيد الأولى من صالات العرض والثانية من الخبرات والكادر البشري إلا أن هذا المشروع لم ينجز بكل أسف إذ تغير مدير المسارح - آنذاك - فايز قزق ومع تغير المدراء تتغير القوانين والأنظمة أيضا، المسرح العمالي يمتلك مسرح نقابات العمال ومسرح راميتا الأول يؤجر للفرق الخاصة والثاني يتولاه متعهد.

وعلى اعتبار أنه لا يوجد مسرح عمالي على مدار العام لماذا لا يكون هناك تنسيق بين اتحاد نقابات العمال ومديرية المسارح وفق شروط تحقق الغايات المرادة لكلا الطرفين، ويفعّل هذان المسرحان بشكل يعود بالفائدة على الجميع.

هذا بالنسبة إلى الصالات، أما بالنسبة للكادر البشري، فلماذا لا تمتصه الهيئات والمؤسسات المسرحية الكثيرة الموجودة في سورية مثل المسرح العمالي، الطلائع، الشبيبة، العسكري . . . إلخ.

إن هذه المؤسسات خالية تماماً من الكادر البشري المختص وفي الوقت عينه تدعي أن لديها حركة مسرحية مستمرة ومهرجانات سنوية!

فلماذا لا تمتص جزءاً من خريجي المعهد العالي للفنون المسرحية؟

هل نحتاج إلى قرون كي ننظم عمل مؤسساتنا.

إن هذا الكادر البشري المتناثر وهذه المسارح المقفلة، لاتحتاج إلا إلى تنسيق مناسب بين المعنيين كي تفعل وتأخذ دورها الحقيقي الذي وجدت من أجله.

■ سامر عادلة

الصهيونية.. والإعلام العربي.. وضياع الهوية

تمتلك المنظمات الماسونية الصهيونية العالمية العدد الأكبر من دور النشر ومحطات الإذاعة والتلفزيون وآلاف الصحف في شتى أنحاء العالم، وتسخرها كلها لخدمة الكيان الصهيوني وغايات أصحاب رؤوس الأموال ومراميهم وأطماعهم، وسعت وتسعى بكل ما تملك من مال وسطوة للسيطرة على وسائل الإعلام العربية باعتبارها الخط الأول للوصول إلى قلوب الجماهير بسرعة، وحققت في ذلك نجاحات واختراقات كبيرة.

إن ما تبثه المحطات الفضائية اليوم، لعب ويلعب دوراً كبيراً في إفساد الذوق العام وانقلاب الشباب العربي على ثقافته ووطنيته وانتمائه، سواء بعرض وترويج أفلام الجريمة والجنس والانحلال، أو عبر تمويل وتسويق الأغاني الهابطة والفيديو كليب المشوه، أو من خلال تسليط الضوء على قضايا محددة واحتكار الخبر والحدث وإعادة إنتاجه وتقديمه بما يخدم أغراضا مشبوهة..

كل ذلك يقدم ويبرر بحجج مختلفة، فتارة بغرض التعريف بثقافة الآخر، وتارة بحجة الشفافية، وأخيراً تحت ستار الانفتاح وحوار الحضارات..

إن العولمة بأشكالها وأدواتها المشوهة التي دخلت بلادنا بلا إذن أو دستور رغماً عن أنوفنا وسيطرت على عقول وقلوب شبابنا فأصبحوا قساة وغير مبالين بالقضايا العامة ومصائر أوطانهم، أصبح لها انعكاسات خطيرة في كل المجالات وبات من الضروري الانتباه إلى نتائجها والبحث عن حلول إسعافية للتصدي لها.

إنه لمن الخطر الشديد أن يمسي معظم شبابنا غير مهتمين بمشاهد القتل اليومي في فلسطين والعراق التي يرتكبها الصهاينة والأمريكان، وبالمقابل وفي الوقت ذاته الإدمان على مناظر القتل (الهوليودية) والانجذاب إلى الاغتصاب والجنس والسادية والماسوشية وغيرها من مناظر الدعارة والرذيلة التي تعتمدها الماسونية العالمية والصهيونية للسيطرة على عقول شبابنا.

وللأسف الشديد فإننا نعلم علم اليقين أن بعض هذه المحطات يديرها ويمولها أثرياء عرب بأموالهم التي تفوح منها رائحة النفط، وهؤلاء لا هم لهم سوى جمع المال ولعب القمار في علب ليل أوربا، وإحياء الليالي الحمراء العامرة مع مراهقات من كافة الأجناس والأعراق..

إن مواجهة هذه الهجمة الشرسة لسلبنا هويتنا وثقافتنا تتطلب بالدرجة الأولى انفتاح الحكام العرب على شعوبهم، وتلبية مطالبهم الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتفعيل دور المؤسسات المجتمعية، والمبادرة بإنجاز خطة عمل استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة التحديات على اختلاف أنواعها، وإلا فإننا مقدمون على كارثة كبرى، ربما لن تقوم لنا قائمة بعدها..

■ السلمية - حسان أمين

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

أغلق تحرير هذا العدد ظهيرة يوم الأربعاء 2007/1/24

من التراث

التوراة والتفرقة العنصرية

لطالما عبّر الناس باللون الأبيض عن النقاء والصفاء والطهارة واعتبروه رمزاً للعفة، وفي مقابل ذلك وضع اللون الأسود في المواجهة ليعبر من خلاله عن الخطيئة والسوء والبشاعة، ثم انتقلت هذه الرمزية في اللون لتكرس (حقيقة) أن لون البشرة الأبيض هو الأفضل، وعزز هذه الصورة الاستعمار الغربي للعالم، وبدا هذا المحتل الأبيض البشرة، الملون الشعر والعينين، هو المثال الأفضل، ومعها كانت صورة الأسود (الزنجي) تتراجع وأصبحت رديفاً للفظ (العبودية والاسترقاق) فكل سيّد (أبيض) وكل عبد (أسود).

هذا ما فعله الاستعمار الحديث، ولكن هذه الصورة قديمة قدم التاريخ، فحتى المسيح بن مريم - عليه السلام - يصور في كنائسنا في المشرق بشكله الأوربي (الإيطالي أو اليوناني)، (عيونه ملونة جميلة وأنفه حاد مرفوع وشعره ممدوح طويل) علماً أنه ابن هذا المكان ويجب أن تكون صورته كصورة أبناء فلسطين أو الشام عموماً.

وإذا عدنا لبعض ما كتبه (كافين رايلي) نجد أنه يشرح بشكل ملفت وشيّق كيف أن الاستعمار الأوربي الغربي - الشمالي (الإنكليزي والأيرلندي) الذي استعمر أمريكا الشمالية وعاث فساداً فيها، قد قتل ملايين الناس من الملونين (الهنود الحمر) دون إحساس بالذنب، وفي مقابل هذا نشهد استعماراً أوربيا آخر أيضا، لكنه إلى الجنوب قليلاً (إسبان وبرتغاليين) الذين استعمروا أمريكا الجنوبية، لم يقتل الناس بتلك البشاعة، بل حدث تزاوج كبير بين المهاجرين والسكان الأصليين، وجرى اختلاط كبير فيما بينهم نشأ عنه ما يعرف بالخلاسيين، ويبرر الكاتب المذكور أن السبب العميق لهذا السلوك لدول استعمارية أوربية تتشابه في رغبتها في الاستغلال ونهب الخبرات، أن الأسبان وبسبب احتكاكهم بالعرب مئات السنين وجدت لديهم بعض مشاعر الرحمة ورفض العنصرية على أساس اللون، بينما الاستعمار الإنكليزي ذو الثقافة (التوراتية) كان ينظر إلى الشعوب الأخرى والملونة منها تحديداً بعين الاحتقار.

هذه الثقافة عكستها مفاهيم التوراة سابقاً في تبرير وجود (اللون الأسود) على وجه الأرض، إذ اعتبرت التوراة أن (حام) بن نوح قد عوقب من اللّه بأن تحول لونه إلى أسود ليصبح (خادماً) لأخويه على مدى الدهر كعقوبة دائمة، لأنه تجرأ وسخر من والده (نوح) وكشف عن عورة أبيه باستهزاء.

فأصبح كل أسود في هذا العالم مطالب بدفع الثمن عن فعلة الجدّ (حام) كما أن البشرية الآن على الأرض (حسب التوراة) تعيش العقوبة التي فرضها اللّه على آدم وطرده من الجنة..

في (الصين) أصابتني مشاعر الحيرة، فالصيني لديه مشاعر إنسانية جميلة ولطيفة جداً، وهو لا ينتمي إلى أديان التوحيد الثلاث. لكن إحساسه بالدونية (كبير) بسبب لونه وشكله، ولا يتردد في التعبير عن إعجابه بلون بشرتك – أنت العربي- وشكل عينيك وطول شعر ذقنك، فهو المحروم من كل هذه الصفات. ويبدي امتعاضه لأن عيونه ضيقة وشعره أملس.

وسبب هذه الدونية كما نعلم جميعاً هو أن الصين ومجموعة الدول المحيطة بها (كوريا، أندونيسيا، ماليزيا، منغوليا، أجزاء من إيران وباكستان وأفغانستان والفلبين ودول كثيرة)، وجميع شعوبها تتشابه في الشكل والعيون، وهؤلاء جميعاً يشكلون أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية، كانوا مستعمرين من الغرب (التوراتي) ذاته الذي غزانا بأسلحته ومفاهيمه العنصرية.

فإذا كنا في البلدان العربية والشرقية عموماً ننظر إلى الأوربي على أنه مقياس الجمال، فالصيني يعيش الحالة ذاتها مع الأوربي ومعنا كعرب، وأحياناً مع الأفارقة، وفي العموم فحتى اللحظة ننظر – نحن أبناء الشرق من أدناه إلى أقصاه - إلى غازينا الإمبريالي التوراتي على أنه مركز الكون، فإلى متى؟!!

■ هشام الباكير
الصين - كوانزو
hisham@kassioun.org

ملوحيات

المجتمع والإنسان

إن من واجب المجتمع أن يحمي الإنسان، أن يضمن له حياته، أن لا يتركه لرياح الفقر والوحدة والحاجة، إنه واجب اجتماعي نبيل..

■ الراحل الكبير عبد المعين الملوحي
شيوعي مزمن

فيلم «بابل» للمخرج المكسيكي إيناريتو:
أسطورة جديدة لمخزون السينما العالمية

أحداث متشابكة تدور في المغرب والمكسيك واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، تبدو للوهلة الأولى غير مترابطة، يشكل فيما بينها المخرج المكسيكي «اليخاندرو غونزاليز إيناريتو» في لحظة الذروة الدرامية نسيجاً واحداً يوحد مصائر أناس من ثقافات مختلفة بمصير واحد.. هذا هو فيلم «بابل»..

بعد فيلمه «٢١ غرام» طوّر المخرج المكسيكي (أليخاندرو غونزاليز اياناريتو ٤٣ سنة)، أسلوباً سينمائياً خاصاً به، واستطاع في «بابل» أن يحتضن مصائر فردية مختلفة، ويخلق منها على نحو بديع وبارع فيلماً يستحق المشاهدة عبر أربعة فضاءات مختلفة بين ثلاث قارات متباعدة.

قصص من أربعة بلدان

في المغرب، أحمد ويوسف راعيان مغربيان مراهقان يحصلان على بندقية لقتل الذئاب، ولكنهما يصيبان خطأً السائحة الأمريكية سوزان التي كانت برفقة زوجها، وفي الولايات المتحدة، تسافر المربية المكسيكية إميليا بصحبة الطفلين «ديبي» و«مايك» الموكلين لرعايتها لحضور حفل زفاف ابنها في المكسيك بطريقة غير شرعية، وفي الطرف الأقصى من العالم، في اليابان، تقوم شيكو «وهي فتاة صماء وخرساء» عبر يوم طويل بالتسكع في ضوضاء طوكيو بدافع من فاقة جنسية ملحة كنتيجة لحالة نفسية أفرزها فقدان أمها الذي لم تلتئم جراحه بعد.

دوامة عنيفة من الانفعالات

أما الطريقة التي يتوفق من خلالها إيناريتو إلى توليف هذه الشظايا المتناثرة وبنائها تدريجياً داخل كل موحد، فتمثل عملاً حرفياً فائق البراعة لا يخلو من العنف (غير الهوليودي) في أحيان كثيرة...

إلا أن هذه الثواني المرعبة تظل أقل تدميرا للأعصاب من تلك اللحظات التي يدفع فيها إيناريتو بحالات التوتر إلى اللحظات المصيرية، ليهبط من بعدها بوتيرة الأحداث فجأة، ويغير مجراها، ويقذف بموجب ذلك مجدداً بالجمهور والممثلين معاً داخل دوامة عنيفة من الانفعالات العاطفية.

وأخيراً فيلم بابل

استمر إنتاج الفيلم سنة كاملة في ثلاث قارات وأربع لغات مختلفة، وبمشاركة ١٢٠٠ فني ومختص، ليخرج بحق فيلماً سردياً طموحاً بدرجة عالية من التوتر، وقف فيه أمام الكاميرا ممثلون محليون من كل بلد وممثلون دون تجربة مهنية مع نجوم عالميين وجهاً لوجه. وقد حاز فيلم "بابل" عن جدارة على السعفة الذهبية في مهرجان «كان»، وعلى جائزة «غولدن غلوب» ورشح لعدد من جوائز الأوسكار.

كما أن هذا الفيلم يثبت أن المخرجين السينمائيين ليسوا محكومين بالضرورة بفقدان روحهم داخل مؤسسة هوليوود.

أما الرسائل الضمنية العميقة التي يتأسس عليها الفيلم فسأتركها للقراء ليستمتعوا بمشاهدته.

■ إعداد: اسماعيل سويلم
Esmaeil_79@hotmail.com

عطّال.. و بطّال
الكلب والقط

■ لقمان ديركي

يخرج شخصان من حاوية قمامة وهما يرتديان ملابس مزرية.. نكتشف أن أحدهما قط.. والآخر هو كلب.. يتحدثان على هذا الأساس..بينما أشكالهما بشرية..

الكلب: يا قط..تعبت..ما في بها الحاوية ولا عضمة..

القط: يخرب بيت هالزمان.. وين أيام زمان يا كلب..

الكلب: إيه.. اسق الله أيام زمان. كانوا العالم كرما..

القط: وكان الزمان زمان الخير.. تصور حكى لي جدي.. قال كان الرجال يمشي في الشارع ومعه سطل لبن ويمسكه هيك ويدلقه ع الأرض.. ويجوا لك هالقطط ويلحسوا .. ويلحسوا .. لحتى تصير الأرض عم تلمع لمعان..

الكلب: وأنا كمان حكى لي جدي .. قال كانوا يزتوا العضم على أبو جنب.. وكانت الكلاب تقعد تدور ع العضمة ما تلاقيه من قد ما في لحمة حواليها..إيه..اسق الله..

القط: كان اللحام يزين كيلو للزبون وكيلو للقطط.. شو لحمة.. هبر.. ويلحشهم ع الأرض..

الكلب: لا تشهيني ..مالك شايفني صاير جلدة على عضمة..

القط: ليش أنا أحسن منك..طلع علي.. وروح شوف صورة جدي.. بتفكره نمر..

الكلب: آخ..دلني على حل يا قط لولو .. متت من الجوع..

القط: بصراحة يا كلب أنا متلك..

الكلب: ليش نحنا بالذات جوعانين وأندبورية..شوف هالقط ما أسمنه..

القط: وشوف شوف هالكلب اللقلوق قاعد عم بيلحوس بصاحبه وكرشه واصل للأرض..

متابعاً

القط: قال بيقولوا الكلب وفي.. ليش ما بيقولوا لقلوق.. مشان عضمة بيصير ممسحة..

الكلب: بس القط أكال نكار.. هيك بيقولوا.. مع أنو مو هيك.. في قطط عم بتصير مماسح أكتر من الكلاب..

متابعاً

الكلب: أخي الكلاب الجعارية مغضوب عليها.. وقطط الشوارع مغضوب عليها أكتر ..

القط: وشو الحل لنحسن من وضعنا الاجتماعي..

بحماس ثوري

الكلب: بدنا نعوي وننوي .. ضد اللي عم بيدعوسونا

خائفا

القط: ولي.. بيدعوسنا أكتر بعدين..

بشجاعة

الكلب: ما في غير هالحل.. لازم يسمعوا اصوتنا.. ويحسوا انو نحنا مو قبلانين بالوضع..

القط: يسمعوا صوتنا إي.. بس مو قبلانين بالوضع لأ..

الكلب: شلون بقى؟!..

هامسا

القط: بنعوي وبننوي..بس معهم..وكلما عوينا ونوينا أكتر..بنسمن أكتر..بس معهم..

الكلب: وشو عرفك..أنت..

القط: شايف هالكلب..ما أسمنه..

الكلب: العمى متل الدب..

القط: عوي عليه..

الكلب: هاو..هاو..هاو..هاو..

صوت الكلب يرد على الكلب الآخر ولكنه نباح بصوت مبوح.

العمى صوته ما عم يطلع..

القط: أي هاد لأنه معوي عن عشرين كلب لحتى صاير متل الدب..فهمت علي ..

الكلب: هاو..هاو.. "بصوت عال جداً" بس معكم ها معلم..والله معك..

اشخاص أقوياء يضربونهما

القط: نياو نياو..نياو.. "أصوات ضرب لهما" ..معكم..آخ..لك معكم يا شباب..

الكلب: معكم..معكم..آاااخ...عم نعوي معكم ...

■■

٢٠٠٧.. العالم يحتفل بمبدع «مائة عام من العزلة»

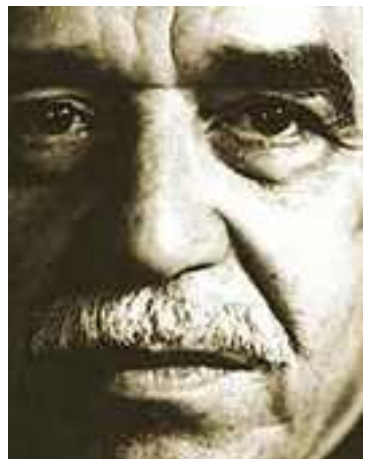

سيكون هذا العام ٢٠٠٧ عاماً احتفالياً بالنسبة للأديب الكولومبي العالمي غابرييل غارسيا ماركيز، حيث سيحتفل ومعه الأوساط الأدبية وجميع قرائه ومحبيه في أرجاء العالم بالذكرى الخامسة والأربعين لصدور أجمل رواياته وإحدى أهم الروايات في تاريخ الرواية العالمية «مائة عام من العزلة» التي أبصرت النور عام ١٩٦٧. وهذه الرواية وفق أغلبية النقاد هي تحفة أدبية بكل ما في الكلمة من معنى، استطاعت أن تفتح آفاقا جديدة في معنى وجوهر وشكل وبنية الرواية الحديثة، وأن تكرس حضور الواقعية السحرية فيها كأحد أبرز أساليب السرد الروائي.

كما سيحتفل «ماركيز» هذا العام أيضاً بمرور ربع قرن على تسلمه جائزة نوبل للآداب، إذ كان قد حصل على الجائزة – الحلم عام ١٩٨٢ وهو في سن صغيرة نسبياً، مما أثار حينها الكثير من الجدل حول شخصيته وتوجهاته والاعتبارات التي دفعت بلجنة توزيع الجوائز لتفضيله على عدد من المرشحين المخضرمين الذين كانوا يتنافسون للفوز بالجائزة.

في الوقت ذاته ستنهي الاحتفالية أكثر من ثلاثين عاما من القطيعة التامة والعداء المضمر بين ماركيز والأديب الناقد «بارجاس يوسا» حيث سيقوم الأخير بكتابة مقدمة للطبعة الخاصة لرواية مائة عام من العزلة التي تصدرها أكاديمية اللغة الإسبانية في مؤتمرها الذي سيعقد في آذار القادم حيث ستكرم فيه ماركيز بمناسبة بلوغه سن الثمانين. جدير بالذكر أن «يوسا» كان قد نشر كتاب قبل المشاجرة التي وقعت بينه وبين ماركيز في ١٩٧٦ تناول فيه هذه الرواية بتحليل منهجي عميق، وبدا في النتيجة شديد التأثر والإعجاب بها، لكن الخلاف الذي نشب لاحقاً بين الأديبين والذي يعتقد أن سببه هو موضوع الثورة الكوبية، حيث أن «يوسا» كان من ألد أعدائها ومعارضيها، بينما كان ماركيز وما يزال من أشد مؤيديها، هذا الخلاف أدى إلى جفاء وعداء استمر أكثر من ثلاثة عقود، ومنع أي شكل من أشكال التعاون بينهما..

و«غابرييل غارسيا ماركيز» هو من مواليد العام ١٩٢٧ بمدينة أراكاتاكا في كولومبيا، وعاش حياة بسيطة وتأثر كثيرا بثقافة السكان الأصليين للقارة الأمريكية، وحفظ أساطيرهم وحكاياتهم في سن مبكرة، كما اطلع على جزء كبير من نتاج الشرق الأدبي عموماً والأدب العربي تحديداً، وخصوصاً «ألف ليلة وليلة»، وظهر انعكاس ذلك في رواياته وقصصه أكثر من مرة، كذلك شهد وعاصر أكثر من حرب أهلية في بلده وفي القارة الأمريكية، وحضرت تداعيات انعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في شخصيات معظم أعماله..

من أشهر رواياته بالإضافة إلى «مائة عام من العزلة»: «الحب في زمن الكوليرا»، «قصة موت معلن»، «خريف البطريرك»، «الحب وشياطين أخرى» وغيرها.. كما كتب العديد من القصص القصيرة والمقالات المتنوعة.

■■

«ساراماجو» هل هو لص؟؟

هل سمع أحدكم بكاتب يدعى: «تيوفولو ويرتا»؟؟ إنه وكما انتهت إليه معرفتنا مؤخرا، أديب مكسيكي مغمور يكتب القصة القصيرة منذ عشرين سنة كما يشير أقدم تاريخ ورد عن حياته الأدبية في الخبر الصحفي الذي تداولته الدوريات الأدبية الصادرة في أوروبا وأمريكا اللاتينية مؤخرا، ومفاده أن «تيوفولو ويرتا» هذا قد ادعى تعرضه للسرقة الأدبية على يد الأديب العالمي الحائز على جائزة نوبل البرتغالي «خوسيه ساراماجو»!المشكلة بدأت عندما قام «ساراماجو» بنشر روايته الأخير (علامات الموت)، فبمجرد أن غزت الرواية المنتظرة المكتبات وراحت تحقق أرقاما عالية في المبيعات والتداول وطلبات الترجمة إلى اللغات الأخرى، قام «تيوفولو ويرتا» برفع دعوى قضائية على «ساراماجو» بتهمة السرقة الأدبية مقدما في هذا السياق كل الأدلة والبراهين الدامغة لإثبات حقه!

ولم يكتف «ويرتا» بذلك، بل شن عبر وسائل الإعلام حربا حقيقية من أجل تأكيد ادعاءاته، وهي على ما يبدو بعيدة عن التجني وأقرب إلى الموضوعية، خصوصا وأنها مدعّمة بالأدلة وأهمها: قصته المنشورة عام ١٩٨٧ ضمن مجموعة قصصية اشترك بها في مسابقة لقصص الخيال العلمي، رقم الإيداع المسجل، نقاط التشابه بين القصة الأصلية ورواية «ساراماجو»، والغريب أن الأديب «النوبلي» «خوسيه ساراماجو» لم يرد أو يعلق على القضية حتى الآن واكتفى بالصمت!

يقول «ويرتا»: (قام الكاتب البرتغالي «ساراماجو» ببناء روايته (علامات الموت) على أساس قصتي القصيرة (آخر الأخبار) دون أن يلمح من قريب أو بعيد إلى هذا الحدث. كما أنه قد أورد في الفصلين الأول والثاني للرواية أفكارا رئيسية مشتقة من قصتي)!.

«تيوفولو ويرتا» لم يسمع به أحد في عالمنا العربي، وذلك لأن أياً من أعماله الأدبية، كما أتصور، لم يترجم إلى اللغة العربية، وإذا استثنينا الدعم الخفي والعلني الذي تقدمه الأقنية الإعلامية الإمبريالية والصهيونية لبعض الوجوه والأسماء، فهذا يخضع لأسباب عديدة قد يكون أهمها أن ثمة فوضى عارمة تحكم العالم، مما يؤدي إلى غياب العدالة وتكافؤ الفرص وبقاء الكثير من المبدعين في دوامة الظل..

■■

حين ينطق حنظلة
لا رحمة مع المتخاذلين والخونة

أقل ما أستطيع أن أفعله دفاعاً عن كرامة الذين ضحوا في لبنان وفي فلسطين دفاعاً عن الحق الحلال في الحلم بالمستقبل، هو أن أعري أولئك الذين لا يكفون عن الضجيج بأن الظلمة تشمل كل شيء، وأن التسول هو لغة استرجاع الحق..

■ الفنان الشهيد
ناجي العلي

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org